

التحول الديمقراطي في اليمن

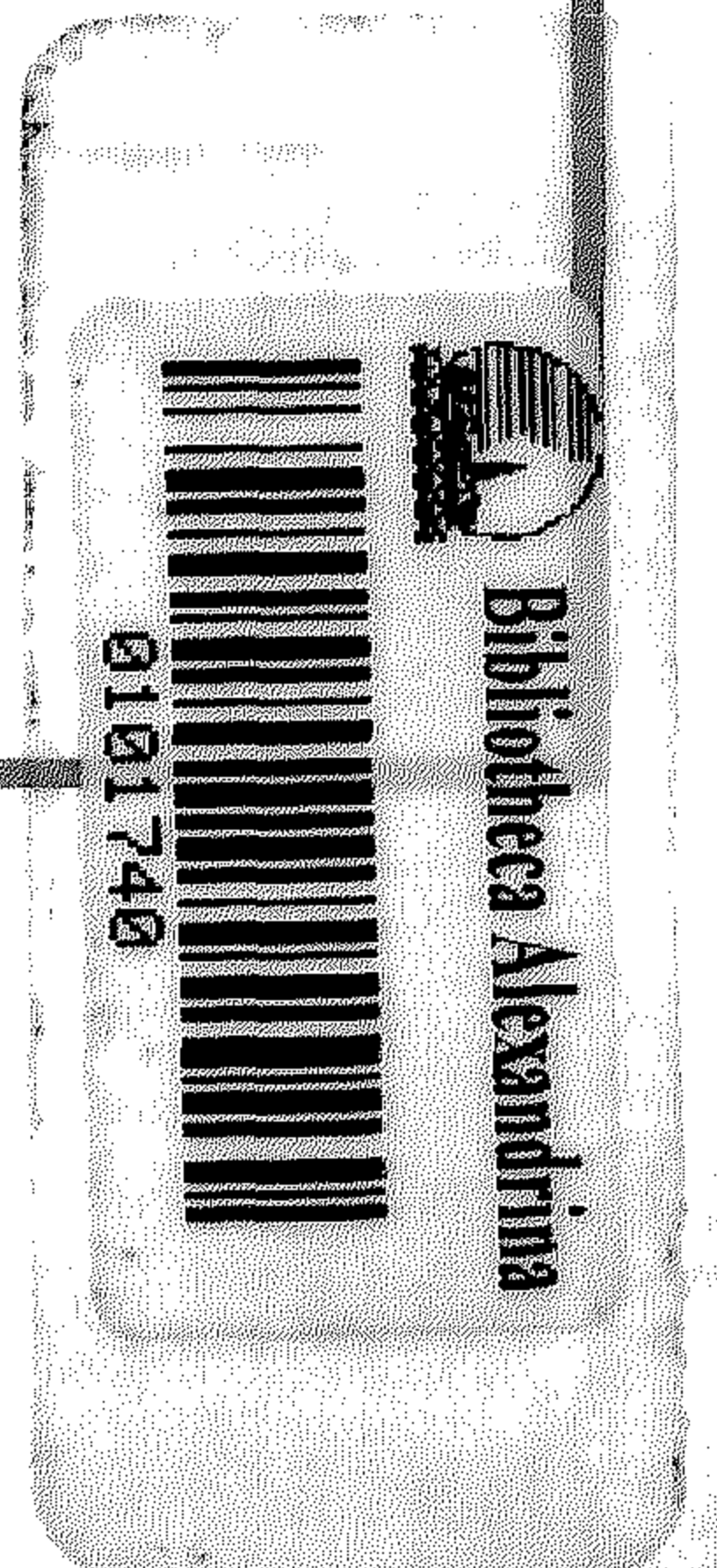
(١٩٩٠ م - ١٩٩٥ م)



تأليف
فضل محسن العبدلى
ليسانس حقوق وماجستير فى
العلوم السياسية



حقوق الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة



التحول الديمقراطي في اليمن

(١٩٩٠م - ١٩٩٥)

تأليف

فضل محسن العبدلي

ليسانس حقوق و ماجستير في العلوم السياسية

إهداء

أهدى هذا الكتاب الى والدى صاحب السمو الأمير محسن بن علي العبدلي ، الذى عاش للنفاى السياسية ظلماً، حيث نفى و هو شاب صغير ، مع أصحاب السمو الأمراء : والده و عمية و أخوته ، الى سيشل ، قبل الحرب العالمية الثانية ، ورفضوا كل الإغراءات ، كالتجنس و المناصب السياسية و المادية التى عرضت عليهم للبقاء فى الخارج (النفى) ، و فضلوا الرجوع إلى ديارهم و أسرهم .

و ما عادوا ، حتى أستمرروا فى بلدهم ينادون بالدستور و تأسيس مجلس تشريعى منتخب من قبل الشعب ، كما فرضوا شروطاً على من يتولى الحكم ، كما لم يخلوا على حركات التحرير اليمنى ، فقدموا لها كل عون .

و جاء الاستقلال ، الذى كان الأمل فى الازدهار و التطور و الديمقراطية الحققة و المحبة و الوحدة الوطنية غير الانتقائية ، و خرج هو و عائلته من بلدة وديارة عام ١٩٦٧ م ، و فضل البقاء فى القاهرة ، دون أى عون من أى دولة ، ورغم هذا ، أغتصبت الحكومة الشيوعية الديكتاتورية الملحدة المستبدة فى جنوب اليمن كل ما يملكه .

و ما إن جاءت الديمقراطية و الوحدة ، حتى فرح بها الجميع ، لانفكاكهم من الحكم الشيوعى الملحدة الإرهابى الديكتاتورى المستبد العميل ، و تقدمنا بطلب بإرجاع المساكن والأراضى الزراعية المغتصبة ، علماً بأنه لم يحصل على أى عون أو مساعدة من قبل السلطة الحاكمة ، ثم جاءت حرب الانفصال عام ١٩٩٤ م ، و أنتصرت الوحدة على الانفصال ، و تقدمنا بطلب بإرجاع المساكن والأراضى الزراعية ، و لكن للأسف استمر الوضع (الاغتصاب) حتى الآن ، كما كان فى عهد الحكم الماركسى السابق ، حيث شهد على الحزب الاشتراكى اليمنى بالشيوعية و الماركسيه و الإلحاد و الظلم و الديكتاتورية و العمالته ، كل من الرئيس على عبدا لله صالح و الشيخ عبدا لله بن حسين الأحمر الخ علماً بأنه لم تقدم حكومة الوحدة الحالية أبسط الحقوق أو العون الواجب له من قبل حكومة الوحدة ، ليعيش كمواطن يمنى كريم ، عزيز ، عفيف ، و الحكومة تعلم أنه لم يتورط فى العمالته و المؤامره و الدسائس ضد نظام الحكم .

فهل هذه الديمقراطية و العدل و الحرية و الوحدة الوطنية الغير انتقائية ؟

المؤلف

تقدير وشكر

اتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لاستاذنا المربي الفاضل **الاستاذ الدكتور كمال المنوفى** على الجهد الذى بذله معنا ، وعلى كريم مساعدته و اشرافه ، وعلى شموله لنا برعايته ونصائحه وتوجيهاته الصادقة السديده التى كان لها الاثر البالغ فى اخراج هذا البحث فى صورته الحالية ، كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمدير المعهد والبحوث والدراسات العرييه **الاستاذ الدكتور احمد يوسف احمد** على اتاحته لنا الفرصه للنهل من ينابيع العلم فيه ، والعمل الدؤب للوصول بالمعهد الى هذه المكانه المرموقه بين معاهد الدراسات العليا ، وعلى نصائحه وارشاداته لنا .. وشكرى ايضاً لكل موظفى المعهد وعلى راسهم **الاستاذ عبده اللطيف المصرى** ، لما قدموه من عون فى التغلب على كاله العقبات. كما اتقدم بوافر الشكر والتقدير **للدكتور محمد السيد سعيد** على ما قدمه لنا من نصح وتوجيه وتعاون.

كما اتقدم بخالص الشكر الى كل من اعاننى وساهم فى اخراج هذا البحث بصورته الراهنه .

سائلا المولى عز وجل للجميع بالتوفيق والرشاد .

المقدمة : إدار المدارس
التي تولى التدريس في
(١٩٩٠م - ١٩٩٥م)

المقدمة : إطار الدراسة

التحول الديمقراطي في اليمن

مشكلة البحث:

لأهمية الديمقراطية ، والمد الديمقراطي على صعيد العالم بوجه عام، والنتائج الايجابية التي تترتب على ممارسة الديمقراطية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ازدهار وتقدم ورفاء وتنمية . سوف نبحث مسألة التحول الديمقراطي في اليمن، ذات التجانس المذهبي، وأسباب البعد عن النظام الديمقراطي قبل الوحدة، وتحول اليمن إلى الديمقراطية بعد الوحدة .. من حيث أسبابه ومظاهره وآثاره ومعوقاته.

بعبارة أخرى يتناول البحث تحول الديمقراطية في اليمن ، التي نعيشها في الوقت الحاضر، والأزمة التي غر بها وأسبابها وكيفية علاجها ؟ والإجابة عن كيف تمت ؟ وكيف أثرت الديمقراطية .. وكيف ستؤثر في الأوضاع الداخلية في اليمن سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً ؟ وماذا ينتظر هذه التجربة الديمقراطية في المستقبل المنظور ؟ وما هو الأمل لتخطي الديمقراطية هذا كله والسير في ركب الحضارة والرفق والتقدم والوصول إلى الحرية والحياة الافضل للجميع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على القوى السياسية في اليمن (شمالاً وجنوباً) سواء الرسمية المشاركة في السلطة أو غير الرسمية المبعده عن السلطة ، وكيف تكونت ، وموقفها من الممارسة الديمقراطية.

كذلك يرمى البحث إلى بيان ومناقشة العوامل الداخلية والدولية التي دفعت اليمن إلى إنتهاج الاسلوب الديمقراطي . وكذلك بيان العلاقة بين الديمقراطية السليمه والاستقرار والازدهار والتقدم والنماء والتنمية.

وفضلا عن ذلك ترمى الدراسة إلى رصد مظاهر ومؤثرات التحول الديمقراطي في اليمن ، ثم مناقشة الصعوبات والعقبات التي تواجه هذا التحول الديمقراطي.

منهجية البحث:

كان اختيارنا للمنهج التكاملي، في معالجة موضوعنا " التحول الديمقراطي في اليمن "، وفي هذا الصدد يستخدم الباحث المدخل التاريخي للتعرف على تساريخ المؤسسات والممارسه الديمقراطية في اليمن الحديث وحتى قبل الوحدة، كذلك سوف يستخدم الباحث المنهج المقارن وخصوصا المقارنات عبر الزمان لعرض أوجه الاستمراريه والتغير في شكل وأنماط الممارسه السياسيه في المجتمع اليمني .

كما إن الباحث سوف يلجأ إلى الاستعانه بالمنهج النظمي خاصة على مستوى العوامل البيئه الداخليه والخارجيه التي أدت إلى التحول عن السلطويه والشموليه إلى الديمقراطية في اليمن، ثم مستوى الآثار التي يطرحها التحول على الاقتصاد والاجتماع والسياسه في المجتمع اليمني، والمعوقات والمشاكل التي تجابه هذا التحول.

بالاضافه إلى ما سبق ، فان الباحث سوف يستعين بالمنهج القانوني لبيان الاطار الدستوري والقانوني لعملية التطور والتحول الديمقراطي في اليمن.

تقسيم البحث:

التحول الديمقراطي في اليمن

(١٩٩٠م - ١٩٩٥م)

فصل تمهيدي

الاطار النظري للدراسة

المبحث الأول : التعريف بالديمقراطية

المبحث الثاني : أنماط (أنواع) الديمقراطية

المبحث الثالث : شروط أو متطلبات الديمقراطية

الفصل الأول

التطور الديمقراطي في اليمن قبل الوحدة

المبحث الأول: الممارسة الديمقراطية أثناء الاحتلال البريطاني في عدن والمحميات

المبحث الثاني: الممارسة الديمقراطية في المملكة المتوكلية اليمنية.

المبحث الثالث: الممارسة الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية

المبحث الرابع: الممارسة الديمقراطية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

الفصل الثاني

عوامل التحول الديمقراطي في اليمن

المبحث الأول : العوامل الدولية

المبحث الثاني: العوامل الاقليمية

المبحث الثالث : العوامل الداخلية

الفصل الثالث

مؤشرات التحول الديمقراطي في اليمن

المبحث الأول : الاستفتاء على الدستور في اليمن

المبحث الثاني : التعددية الحزبية في اليمن

المبحث الثالث : الانتخابات العامة في اليمن

المبحث الرابع : الحقوق والحريات الانسانية

الفصل الرابع

مشكلات التحول الديمقراطي في اليمن

المبحث الأول : المشكله الاقتصادية في اليمن

المبحث الثاني : المشكله الاجتماعيه في اليمن

المبحث الثالث : المشكله السياسيه في اليمن.

الخاتمه

فصل تمهيدى

الاطار النظرى للدراسة

فصل تمهيدي

الاطار النظري للدراسة

يقوم النظام الديمقراطي اساساً على رضى الأغلبية واقتناعها بشخص الحاكم واختياره في تحمل المسؤولية على أساس نظام سياسي واجتماعي واقتصادي ومدني وافق عليه الشعب، وعادة ما يعلن الشخص المنتخب عن التوجهات التي سوف يتبعها لتنفيذ ما ارتضته الأمة إذا فاز بالسلطة. ويكون هذا الشخص مسؤولاً أمام الأمة وخاضعاً لرقابتها في تنفيذ برنامج عمله الذي تقدم به تجاهها.

وعليه، فمن الطبيعي في ظل الديمقراطية أن يكون هناك تنافس حول الزعامة الوطنية وتنفيذ الخط الذي ارتضته الجماهير، بحيث تتقدم كل فئة بنظامها (برنامجها)، الذي ترى فيه هو المنهاج السليم الذي تستطيع به أن تصل إلى تحقيق أهداف ورغبات الأمة والوصول بها إلى التطور والتقدم والازدهار والحرية والحياة الأفضل. التنافس إذن بين الفئات مشروع، وتعدد الأفكار والمناهج والمنظمات والمؤسسات السياسية الحزبية مطلوب، لاتاحة الفرصه للشعب للاختيار المسؤول بين البدائل .

على إن الديمقراطية في بعض الأنظمة ليست سوى نص دستوري جامد لا روح فيه ، حيث يشهد الواقع تعطيل المجالس النيابية ، وحل الأحزاب وعدم فهم الرأي الآخر، وهو ما يعكس بأحد المعاني غياب قيم الديمقراطية . فالحياة السياسية الديمقراطية أحوج ما تكون إلى الحرية والايمان متفقين (مجتمعتين)، لان الحرية بغير ايمان حركه آليه حيوانيه أقرب إلى الفوضى والهياج، منها إلى الجهد الصالح والعمل المسدد إلى غايته^(١).

ولن يحدث أن تقوم الديمقراطية إلا إذا مارستها الجماهير في كل الوجوه بدون عوائق، ونحن لا نختلف إن لكل تجربه مطبات وأخطاء؛ ولكن هذه الأخطاء والمطبات هي التي سوف تعلم الجماهير وهذا لا يتم إلا بتعميق الايمان بالديمقراطية في نفس روح الجماهير، وحتى تكون جزء من ذاته وعاداته وسلوكياته اليومية، مما ترسي الدعائم الديمقراطية لكل مجتمع. إن وجود الديمقراطية والايمان بها هما النذان سيساعدان على خلق مثل هذه الدعائم، وتدعيم الديمقراطية أكثر فأكثر^(٢).

وفي هذا السياق يرى أحد أساتذة العلوم السياسية إن الديمقراطية ليست مجرد شكل للحكم أو نظام سياسي، بقدر كونها طريقه للحياه - يتعامل في مجاها أفراد مجتمع معين، يشاركون عن وعي في تكوين محيط صنع القرارات فيه، بحيث يرضون عنها، ويتوافقون عليها - أي ان يكون تكيف المواطنين صادراً حقاً عن اقتناع وثقه بارادة الحاكمين المنتخبين من بينهم، فهي مفهوم يقرب كثيراً من دعوة إلى الشورى حسب الحاجات التكنيه للعصر الذي يعيش فيه^(٣).

وهذا الفهم للديمقراطية يلقي باضواء كاشفه على الحاله اليمنيه، مع الاعلان عن الديمقراطية في دستور الوحده عام ١٩٩٠م بعد غيابها منذ وقت طويل، واعتراف السلطه الحاكمه بالتعدديه السياسيه والفكرية . بدأ بصيص من الأمل لكل فكر سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وادبي أن يزحف على الساحة اليمنيه ، مع شئ من التردد والريه والخوف، حتى يتضح ذلك النظام الديمقراطي السليم، وحتى يتعود القاده والشعب على الديمقراطية السليمه القائمه على سيادة القانون الذي يحكم الجميع، وعلى صندوق الانتخابات الذي يمثل رأي الشعب، وعلى طرح الافكار بكل حريه دون خوف ووجل وتقلق، باعتبار إن حرية التعبير هي ركن أساسي في الممارسه الديمقراطية.

من ثم يرى الباحث أن يستهل أطروحته بفصل تمهيدى يتناول في ثلثه مباحث

على النحو التالي

المبحث الاول : التعريف بالديمقراطية

المبحث الثاني : أنماط (انواع) الديمقراطية

المبحث الثالث : شروط أو متطلبات الديمقراطية.

هوامش : الفصل التمهيدي (المقدمة)

الاطار النظري للدراسة

- (١) عباس محمود العقاد - الديمقراطية في الاسلام - دار المعارف - القاهرة - الطبعة السادسة - ١٩٨١م - صفحة (٧)
- (٢) د/ سعاد الصباح - أزمة الديمقراطية في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الاولى ١٩٨٤م - صفحة (٩١).
- (٣) الدكتور على أحمد عبد القادر - مقدمه في النظرية السياسية - مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٩٨٦م - صفحة (٧٣).

المبحث الأول

التعريف بالديمقراطية

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل، تتكون من مقطعين هما DEMOS بمعنى الشعب، KRATICS بمعنى السلطة ، وبالتالي فإن سلطة الشعب هي مناط النظام الديمقراطي.

لقد تعددت تعريفات الديمقراطية . فهناك من يرى الديمقراطية مرادفه للنظام الجمهوري، فعلى حد قول جيمس ماديسون " يجوز لنا أن نعرف الجمهوريه بأنها حكمه تستمد كل سلطاتها مباشرة أو بطريق غير مباشر من الشعب في مجموعه، وتدار شئونها بواسطة أشخاص يشغلون مناصبهم مختارين لفره محدوده، على أن يكونوا حسنى السلوك، ويتحتم مثل هذه الحكومه أن تكون منتميه إلى جسم المجتمع لا إلى طبقه مميزه منه .. ويكفي أن يدير شئون مثل هذه الحكومات أشخاص يتم تعيينهم بمعرفة الشعب مباشرة أو بطريقه غير مباشره ^(١).

ويرى البعض الآخر إن الديمقراطية السليمه هي التي تقوم على المؤسسات، التي تحد من تعسف السلطة السياسيه، للحفاظ على حريات المواطنين، كما إنها تقوم على التمثيل الشعبي عبر الانتخابات الحره النزيهه، كما إنها تقوم على فصل السلطات بحيث لا تطغى أحداها على الأخرى. لذا يرى موريس دوفر جييه " إن النمط الديمقراطي يتضمن ثلاثه عناصر رئيسيه، تعيين الحكام بالانتخاب الشامل، وجود برلمان يملك صلاحيات واسعه، وتراتبية القواعد القانونيه التي تضمن رقابة قضاه مستغلين للسلطات العامه ^(٢).

وهناك من يرى مفهوم الديمقراطية من التعبير والمساواة بين كافة المواطنين في المشاركة السياسية لاختيار نظامهم وحكامهم . وبهذا المعنى ليست الديمقراطية مجرد شكل للحكم أو نظام سياسي، بل حياة يعيشها المواطن ويعتادها في حياته^(٣). ويرى البعض بأن الديمقراطية هي حكم الأغلبية ، وإنها المجتمع الذي تسوء المساواة أمام القانون والذي يسأل فيه من يتولى المناصب السياسية عما يفعله^(٤).

هوامش المبحث الاول التعريف بالديمقراطيه

- (١) صول .ك. بادوفر - معنى الديمقراطيه - ترجمه جورج عزيز - دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع - رمسيس - القاهرة - ١٩٦٧م - صفحه (١٠٩).
- (٢) موريس دوفرليه - المؤسسات السياسيه ، والقانون الدستوري ، الانظمه السياسيه الكبرى - ترجمه د/ جورج سعد - المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م - صفحه (٥٧).
- (٣) الدكتور على أحمد عبد القادر - مقدمه في النظرية السياسيه - مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة - القاهرة - الطبعة الثالثه - ١٩٨٦م - صفحه (٧٣).
- (4) Herodotus, History Of The Persian Wars (Newyork, Random House, 1942,p. 252

المبحث الثاني

انماط (انواع) الديمقراطية

في اثينا القديمه ونتيجة لقله عدد السكان ، كان الشعب يمارس السلطه بنفسه ويقوم بالفصل في كل القضايا ، وهذا ما عرف بالديمقراطيه المباشره . من ناحيه أخرى قد تظهر الديمقراطيه بصوره شبه مباشره حينما ينتخب الشعب من ينوب عنه في مباشره بعض السلطات ، ويحتفظ لنفسه بحق ممارسته لبعض مهام الحكم. كما توجد الديمقراطيه في شكلها النيابي، بحيث لا يمارس الشعب بنفسه السلطه والحكم، بل يختار نواباً لمباشرة السلطه باسمه ونيايه عنه، ويستغل النواب وحدهم بمباشرة هذه السلطه دون اشراك افراد الشعب بأي مظهر من المظاهر . من العرض السابق نلاحظ وجود ثلاثه أنواع من الديمقراطيه ، فهناك ديمقراطيه مباشره ، وديمقراطيه شبه مباشره ، وديمقراطيه نيابيه .. وفيما يلي سوف نقوم بمناقشة لكل نمط على حده

اولاً : الديمقراطيه المباشره :

توجد الديمقراطيه المباشره حيث يمارس الشعب السلطه والحكم في كافة المجالات التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه، دون وساطه أو إنابة أحد . ويتم عن طريق اجتماع أفراد الشعب في جمعيه تعرف باسم " جمعيه الشعب "، حيث يتلون فيها تقرير القوانين، كما يقومون بانفسهم بتنفيذ هذه القوانين، كما يقضوا بالفصل في المنازعات .. إذ لا وزاره ولا يوجد برلمان ولا محاكم^(١) .

وضمت جمعية الشعب في اثينا القديمة من لهم مزاولة الحقوق السياسية، وهؤلاء هم المواطنون الأحرار، أما الأرقاء والأجانب فقد أمتنع عليهم حق الاشتراك في عضوية جمعية الشعب، وتعتبر السلطة العليا في المدينه، حيث تختص بالسياده الخارجيه والداخليه على السواء^(٢).

ونلاحظ إن الديمقراطيه المباشره في الوقت الحاضر ، غير موجوده إلا في خمس من الولايات السويسريه (وهي خمس مقاطعات جبليه صغيره في سويسرا)^(٣). من ٢٢ ولايه يتكون منها الاتحاد السويسرى^(٤). وتلك المقاطعات هي (جلاريس واويفالدين ونيدفالدن ورودس الداخليه ورودس الخارجيه) وتخلت اورى عن النظام الديمقراطى المباشر عام ١٩٢٨م^(٥).

وتتضم جمعية الولايه جميع أفراد الشعب العاملين الذين لهم حق مباشرة الحقوق السياسيه وتعتبر هذه الجمعيه صاحبة السلطة العليا في الولايه إلا إنها لاتباشر جميع مظاهر السياده والسلطه فيها^(٦).

وتختص الجمعيه الشعبيه بوظيفه التشريع في حدود اختصاص الولايه، فضلا عن اختصاصها ببعض المسائل الاداريه الهامه وانتخاب العضوين الذين يمثلان الولايه في إحدى مجلسي البرلمان الاتحادى، وهو المجلس الممثل للولايات بصفتها هذه، وانتخاب رجال الحكومه، وكبار الموظفين ورجال القضاء^(٧).

ويتم اجتماع الشعب في ميدان عام أو في المراعى وتحت أشجار المارون^(٨). أو في إحدى الكنائس إذا لم يكن الجو صحواً، ويتم هذا الاجتماع الشعبى مرة واحده في السنه^(٩). مظهر دينى وعسكرى جميل وبديع^(١٠). الافراد يدعون للحضور حاملين سيوفهم لارتباطهم بواجب الخدمه العسكريه، وتلى الدعوات والانشيد، وفي بعض الولايات يحضر المحتفلون بملابس القرون الوسطى،^(١١) ثم يختار الشعب الرئيس

Landa Mann وكبار الحكام وبعض الموظفين، كما إنه يختار مجلساً يسمى Landrat تكون له بعض الاختصاصات الاداريه واعداد مشروعات القوانين. ويقوم الشعب بوضع القوانين، كالقوانين الدستوريه، ويصدق على المعاهدات، ويفرض الضرائب ويعدها، وينظر في الميزانيه والقروض العامه، ويأشر الشئون الاداريه الهامه ^(١٢).

من العرض السابق نجد إن للديمقراطيه المباشره مزايا وعيوب، فهي أكثر النظم تمشياً مع مبادئ النظام الديمقراطي من الناحيه النظرية .. تحقيقاً لمبدأ السيادة الشعبيه، ولكن يصعب تطبيقها في المجتمعات المعاصره بحكم زيادة عدد السكان وتعقد مشاكلها ^(١٣). فأقل مدينه لا تقل عن مليونين، لذا فانه يكون من المستحيل مباشرة هؤلاء سلطات الحكم السياسيه والمدنيه بشكل مباشر، وإن أمكن اجتماع الشعب في مكان واحد، فانه لا يمارس الحكم إلا نظرياً، لان كثرة العدد تجعل المناقشه الجديه تكاد تكون مستحيله ^(١٤).

كما إن من الأمور العامه ما يتطلب السريه التامه ، وإشراك جميع المواطنين في مناقشتها يكشف السريه ويعرض البلاد لمخاطر لا تؤمن عقابها ^(١٥).

لذلك ليس في مقدور الشعب مناقشة المسائل العلميه والفنيه التي ظهرت وتنوعت وكثرة بتنوع وتعدد وظائف الدوله في الوقت الحاضر. حيث أصبحت معقده تستلزم درايه خاصه ومستوى فني وعلمي لا يقدر عليه إلا طبقه معينه من الاختصاصيين الفنيين الذين لهم دراسه علميه بهذه الامور المتعدده المتشعبه ^(١٦).

ثانياً : الديمقراطية شبه المباشره:

يقوم النظام الديمقراطي شبه المباشر على وجود برلمان أو هيئه منتخبه من قبل الشعب يتولى مهام السلطه والحكم، ولكن الشعب يحتفظ لنفسه ببعض السلطات

يمارسها مباشرة، فاحياناً يتدخل الشعب في مباشرة السلطة فيحكم بنفسه في بعض المسائل ويمارس الرقابة على البرلمان.

ويشارك الشعب في السلطة والحكم من خلال الاقتراح الشعبي، والاستفتاء الشعبي، والاعتراض الشعبي.

١ - الاقتراح الشعبي للقوانين :

يقوم الناخبون باقتراح مشروع القانون، يتقدمون به إلى البرلمان الذي يلتزم بمناقشته والبت فيه ^(١٧). وقد يقدم الاقتراح في شكل فكره أو مبدأ ويترك للبرلمان مهمة الصياغة الفنية ^(١٨) (بدون صياغة فنية وغير مفصل وغير مبوب). وقد يقدم الاقتراح بشكل مشروع محدد مصاغ ومقسم إلى مواد ومبوب ^(١٩).

وفي بعض الدساتير يتطلب لكي يصبح المشروع المقترح من الشعب نافذاً، ضرورة أن يوافق عليه الشعب في إستفتاء عام، بعد إقراره من جانب البرلمان، وإذا لم يتطلب الدستور ذلك ، فإن مشروع القانون المقترح من الشعب يعرض على البرلمان لإقراره ويصبح باصداره له، قانون واجب النفاذ ^(٢٠).

أما إذا رفض البرلمان المشروع المقترح، ففي هذه الحالة تقضي بعض الدساتير بضرورة طرح المشروع المقترح الذي رفضه البرلمان على الشعب لاستفتاءه فيه، وتقضي بعض الدساتير الأخرى أن يتقدم البرلمان بمشروع قانون آخر من عمله وي طرح كلا المشروعين (أي المشروع المقترح من الناخبين الذي رفضه البرلمان والمشروع الذي قام بعمله البرلمان) على الشعب لكي يفاضل بينهما ويختار احدهما ^(٢١).

٢ - الإستفتاء الشعبي

هو الرجوع إلى أفراد الشعب لأقرار أو رفض ما يعرض عليه من مشروعات القوانين في موضوع أو موضوعات معينة يوافق عليها البرلمان. ولا يصبح المشروع

الذي وافق عليه البرلمان قانوناً ملزماً إلا بعد موافقة الشعب عليه في إستفتاء عام، كما يستفتى الشعب في موضوع القانون قبل اقراره من البرلمان (٢٢).

وتتعدد صور الإستفتاء الشعبي من ناحية الموضوع، فقد يكون الإستفتاء دستورياً، إذا تعلق موضوع الإستفتاء باقرار نص دستوري أو تعديله، وقد يكون الإستفتاء تشريعياً إذا تعلق موضوع الإستفتاء بتشريع عادي . وقد يكون الإستفتاء سياسياً إذا تعلق الأمر بأخذ رأي الشعب في قرار سياسي معين (٢٣).

٣- الاعتراض الشعبي:

يحق لعدد معين من الناخبين الاعتراض على قانون أصدره البرلمان خلال مدته معينه (٢٤). وهنا يوقف نفاذ القانون ويعرض على الشعب لاستفتاءه فيه (٢٥).

لذا فان الاعتراض الشعبي لا يؤدي إلى سقوط القانون الصادر من البرلمان بمجرد وقوع الاعتراض، ولكنه يؤدي إلى إيقاف نفاذ القانون فقط، ويعلق هذا السقوط على نتيجة إستفتاء الشعب، بحيث يلغى القانون في حالة عدم موافقة أغلبية الشعب عليه . أما إذا لم يعترض العدد المعين من الناخبين في خلال المدة المقرره في الدستور، أصبح القانون نهائياً وناظداً وملزماً للجميع (٢٦).

ثالثاً: الديمقراطية النيابية.

نظراً للصعوبات التي أعترضت إنتهاج الديمقراطية المباشرة، ونظراً لان النظام الديمقراطي شبه المباشر يقلل من هبة المجالس النيابية ، أتجهت أغلب المجتمعات إلى الأخذ بالنظام النيابي، حيث يقوم أفراد الشعب بانتخاب نواب يمارسون سلطته والحكم لمدة معينه.

وعلى ذلك، يقوم النظام النيابي على وجود برلماناً منتخباً، ولمده محدوده، ومستقل عن الناخبين في مباشرته لاختصاصاته.

وتعتمد الديمقراطية النيابية على آليه الانتخابات العامه من حيث يكون لكل مواطن، بشروط معينه، حق الترشيح والتصويت دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الديانـه ... الخ ...

ويذهب عديد من المفكرين الإسلاميين إلى إن نظام الحكم في الإسلام ديمقراطي من حيث الجوهر. وذلك إن هذا النظام ينهض على مبادئ الشورى والعدل والمساواه والحرية، وتلك هي المثل العليا للديمقراطية الحقيقيه.

هوامش البحث الثاني

انماط (انواع) الديمقراطية

- (١) الدكتور محمود عاطف البنا - النظم السياسي - دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٥م - صفحة (٢٣٦).
- (٢) الدكتور محسن خليل - النظم السياسي والقانون الدستوري - مكتب كريدية اخوان - بيروت - ١٩٦٤م/١٩٦٥م - صفحة (١١٠).
- (٣) د/ محسن خليل - مرجع سابق - صفحة (١١١).
- (٤) د/ محمود عاطف البنا - مرجع سابق - صفحة (٢٣٩ و ٢٤٠).
- (٥) الدكتور ثروت بدوى - النظم السياسي - دار النهضة العربية - القاهرة - بدون تاريخ اصدار - صفحة (٢٠١).
- (٦) د/ محسن خليل - مرجع سابق - صفحة (١١١).
- (7) G. Sabine : A history Of Polit Theory N.Y 1951.p.20-24
- (٨) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٢٠١).
- (٩) د/ محمود عاطف البنا - مرجع سابق - صفحة (٢٤٠).
- (١٠) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٢٠١) & د/ محمود عاطف البنا - مرجع سابق - صفحة (٢٤٠).
- (١١) د/ محمود عاطف البنا - مرجع سابق - صفحة (٢٤٠).
- (١٢) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٢٠٢).
- (١٣) د/ محسن خليل - مرجع سابق - صفحة (١١٥).
- (١٤) د/ محمود عاطف البنا - مرجع سابق - صفحة (٢٤٣).
- (١٥) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٢٠٤).
- (١٦) د/ محسن خليل - مرجع سابق - صفحة (١١٥).
- (١٧) د/ محمود عاطف البنا - مرجع سابق - صفحة (٢٩١).
- (١٨) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٢٢٥).

- (١٩) د/ محسن خليل - مرجع سابق - صفحه (١١٧).
- (٢٠) د/ محمود عاطف البنا - مرجع سابق - صفحه (٢٩١ و ٢٩٢).
- (٢١) د/ محسن خليل - مرجع سابق - صفحه (١١٨).
- (٢٢) د/ محمود عاطف البنا - مرجع سابق - صفحه (٢٨٤).
- (٢٣) د/ محسن خليل - مرجع سابق - صفحه (١١٩).
- (٢٤) د/ محسن خليل - مرجع سابق - صفحه (١١٨).
- (٢٥) د/ محمود عاطف البنا - مرجع سابق - صفحه (٢٩٢).
- (٢٦) د/ محسن خليل - مرجع سابق - صفحه (١١٨، ١١٩).

المبحث الثالث

متطلبات الديمقراطية

العبرة في النظام الديمقراطي ليست مجرد وجود الاجراءات والمؤسسات السياسية - الدستور، المجالس النيابية، الانتخابات الدورية، الأحزاب، جماعات المصالح، وضوح الحدود بين نطاق إختصاص السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، حرية الصحافة واستقلال وحياد القضاء - وإنما باحترام الدستور وتوظيف المؤسسات ومزاولة الاجراءات بدرجة يعتد بها من الايجابية والفاعلية، وحتى يتمكن المواطنون من ممارسة الديمقراطية بشكل حقيقي، لابد من توافر متطلبات معينة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وإذا غابت هذه المتطلبات تعذر على المواطن ممارسة الديمقراطية، حتى ولو أمتلك الحق القانوني (السياسي) في ذلك، لان لحرية بدون حد أدنى من المساواة السياسية والعدل الاجتماعي، ولا مساواة حقيقية دون مشاركة أو حرية، ولا مشاركة في غياب الحرية.

لهذا سوف يقوم الباحث بالقاء الضوء على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للممارسة الديمقراطية على النحو التالي:

اولا المتطلبات الاقتصادية

إن الشخص، رجلاً أو أمراًه، الذي يكدح طول يومه ليحصل على الكفاف من العيش، ولا يجد الفراغ الذي يمكنه من التفكير، ويخشى على الدوام أن يفقد عمله وهو مورد رزقه الوحيد، إن هذا الشخص ينذر أن يشارك في الحياة السياسية بفاعلية^(١).

وفي الدول المتخلفة والفقيرة يغلب بأن تكون الجماهير مشغولة بحاجاتها اليومية، وأن تنساق بسهولة خلف كل قائد ديماجوجي يعدها بتسهيل أمورها^(٢).

وكلما كانت الأمه أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية كلما تزايدت احتمالات اتباع النظام الديمقراطي . لذا فإن المتطلبات الاقتصادية تعتبر ضرورية ومهمه لتحقيق الديمقراطية السليمه في أي مجتمع، بحيث يستطيع أن يمارسها الجميع دون ضغط أو خوف من فته على فته أو فئات (٣).

ثانياً : المتطلبات الاجتماعيه :

لابد من توافر متطلبات اجتماعيه حتى يتحقق للأفراد قدر معقول من التضامن والتكافل الاجتماعي من خلال قيام الدوله بالتأمينات والرعايه المتنوعه لأفراد المجتمع، (٤) وتوزيع الثروه (٥) على نحو عادل بحيث لا يكون هناك فيها الفنى الفاحش ولا الفقر المدقع . (٦) وبالتالي يتحرر الضعفاء اقتصادياً من سيطرة الأغنياء ويتخلصوا من أسباب الخوف والبطاله (٧).

وعلى الدوله أن توفر للفرد فرص العمل ، بأجور عادله وكافيه ، وفرص متساويه للترقية على أساس من الجداره والكفاءه (٨) ، بحيث لا تترتب على صدفه المولد من فته معينه ، أو طبقه معينه ، وجنس معين ، أو سلاله معينه، ودون التفاوت في المعامله داخل المجتمع في الرعايه الصحيه والسكن والتعليم والعمل وتقليد الوظائف العامه (٩).

وبهذا يستطيع كل فرد في المجتمع أن يحصل على احتياجاته الأساسيه ، وهي ضروريه لزيادة مشاركة أفراد المجتمع في الحياة العامه.

ثالثاً : المتطلبات الثقافيه

تعتبر الثقافه السياسيه الديمقراطيّه شرطاً للممارسه الديمقراطيّه البناءه . وأهم هذه القيم الثقافيه إحترام الانسان واستقلاله وكرامته، والاعتقاد في وجود حقوق فرديه مصونه، وأن يسودها الثقه والتسامح بين كل الأطراف، والاستعداد لتقبل قيم

ومعتقدات وممارسات أطراف أخرى يختلف معها الفرد اختلافاً جذرياً، دون أن يسعى إلى تدميره بأي وسيلة^(١٠).

كما إن التحرر من الأمية هي أحد المداخل لتوعية المواطنين بالتعرف على حقوقهم والتمسك بها، ودفاعهم عنها . فوسائل التوعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية تتم بتدريس مبادئ حقوق الانسان في جميع مراحل الدراسة من الابتدائية إلى الدراسات العليا^(١١).

وحتى تقوم الممارسه الديمقراطية السليمه لابد أن يشعر كل أو غالبية أفراد المجتمع بالقدره على التأثير في مجريات الحياه السياسيه ، سواء من خلال النقد البناء إلى أي مسؤول حينما يخطئ دون خوف من عقاب أو لوم ، أو من خلال ابداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع ، مع الاقتناع بان لهذا الرأي قيمه . ويمكن ينصت اليه ، فالانسان العربي لا يكاد يشعر بإمكانية تغيير مجرى الحياة السياسية عن طريق التأثير في عملية صنع القرارات الكبرى ، ونقد وذكر أخطاء الحاكم علناً. تجد أغلبهم يمالئون الحاكم ، ويتبارون في الدفاع عن تصرفاته مهما جانبها الصواب أو يؤثرون الصمت . كما يجب مشاركة أغلب المواطنين على الأقل بوعي وإيجابيه في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيليه على الصعيدين المركزي والمحلي .. ولو تأملنا السلوك السياسي للمثقفين ، فالسليه السياسيه متفشيه بين الاغنياء والفقراء ، بين المتعلمين وغير المتعلمين ، نتيجة لغياب الاقتناع لدي الأكثرية . كما يجب أن يسمح لكافة الاراء والتوجهات بأن تعبر عن نفسها دون قيود طالما لا تشكل تهديداً لنظام المجتمع العام ، فلا يكفي النص الدستوري ، وإنما يجب أن تتوفر لدي الجميع حكماً ومحكومين قبولاً بمبدأ التنافس واحتراماً للرأي الآخر ، إلى جانب شعور الأغليه بالمبادره لمناهضة الظلم والطغيان أو للمشاركة في الجهود الانمانيه

، ولكن الغالبية في الاقطار العربيہ تنقصهم هذه الروح حيث يتصورون إن كل قرار وكل مبادره ينبغي أن تأتي من أعلى . وتحتاج الديمقراطية إلى اعتقاد الأفراد ، بأن السلطة السياسيہ مودعه في مؤسسات وغير متوحده مع شخص الحاكم ، والذي يعامل كبشر عرضه للوقوع في الخطاء مما يوجب محاسبته ومساءلته . فالعقل العربي يجنح نحو تشخيص السلطة ، فالحاكم في الثقافه العربيہ محور النظام السياسي ، فهو الأب وكبير العائله وصانع القرار والمسؤول الأول والحكم بين السلطات والقائد الأعلى .. قد يكن له كراهية ويتمنوا زواله ، ليجي بدلاً منه حاكم عادل أريحي . يعني هذا جنوح الانسان العربي نحو الربط الميكانيكي بين تقدم أو تأخر المجتمع وبين صلاح أو فساد الحاكم ، كما تحتاج الديمقراطية إلى الثقة المتبادله بين المواطن والنظام السياسي وبين المؤسسات السياسيہ بعضها ببعض ، بغير هذا الشعور تتناوب المجتمع حاله من الفرديه العامه يصعب معها وجود مناخ صحي للتنافس السياسي الذي يشكل جوهر السياسه الديمقراطيہ ، ولا يتصور أن ينمو ويتكرس الشعور بالثقة السياسيہ مالم تكن هناك ثقة متبادله بين افراد المجتمع بوجه عام، كما يكتنف الشك العلاقه بين الحكومه والمعارضه، كما تشوب الريه العلاقات بين الحركات السياسيہ^(١٢).

ولا يعني ما سبق إرجاء الأخذ بالديمقراطيه حتى تتوفر المتطلبات الاقتصاديہ والاجتماعيه والثقافيه ، فالبدء بتطبيق الممارسه الديمقراطيہ هو خطوه أولى ومقوم أساسي لاستمرار نموها والوصول في النهايه إلى ديمقراطيه صحيحة ، مع العمل الدؤب والمستمر ، أثناء الممارسه الديمقراطيہ ، على تحقيق المتطلبات الاقتصاديہ والاجتماعيه والثقافيه ، التي تزيد من قدرة المواطنين المشاركه في مختلف مجالات الحياة العامه.

هوامش البحث الثالث متطلبات الديمقراطية

- (١) دليس بيرنز - الديمقراطية - ترجمة وتعليق محمد بدران - مطبعة التأليف والترجمة والنشر - ١٩٣٨م - صفحته (١٨٦-١٩٥).
- (2) Charles Philip Issawi - Economic And Social Foundations Of Democracy In the Midle East International Affairs Vol,32.No.1(January 1956) p.32.
- (٣) د/ كريم يوسف أحمد كشاكش - الحريات العامة في الانظمة السياسيـه المعاصره - منشأة المعارف - الاسكندريه - ١٩٨٧م - صفحته (٢١١).
- (٤) د/ كريم يوسف أحمد كشاكش - مرجع سابق - صفحته (٢١٢-٢١٣).
- (٥) بسام الطيبي - ورقه مقدمه بعنوان البناء الاقتصادي والاجتماعي للديمقراطيه - ازمه الديمقراطية في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربيه - بيروت - الطبعة الاولى - ١٩٨٤م - صفحته (٧٨).
- (٦) عزيز ميرهم - الديمقراطية - تاريخها - تطورها - أثرها في مختلف نواحي الحياه - قسم الخدمات العامه بالجامعه الامريكيه بالقاهره - ١٩٤٥م - صفحته (٤٠).
- (٧) د/ فاروق عبد البر - دور مجلس الدوله المصري في حمايه الحقوق والحريات العامه - الجزء الأول - مطابع سجل العرب - ١٩٨٨م - صفحته (٤١٠).
- (٨) د/ منذر عنتاوى - ورقه مقدمه بعنوان دور النخبه المثقفه في تقرير حقوق الانسان العربي - الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربيه - الطبعة الثانيه ١٩٨٤م - القاهره - صفحته (٢٩٧-٢٩٩).
- (9) John Rawls - A. Theory Of Justice (Oxford. Oxford University Press, 1972.p 54-183
- (10) Roland Pennock, Democratic .. Political Theorty, (Princeton : Princeton University Press 1979. p.240-241.
- (١١) حسين جميل - ورقه مقدمه بعنوان حقوق الانسان في الوطن العربي المعوقات والممارسه - ازمه الديمقراطية في الوطن العربي - مرجع سابق - صفحته (٥٤١).

(١٢) د/ كمال المنوفي - الثقافة السياسيه وازمة الديمقراطية في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربيه - بيروت - عدد (٨٠) تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٥م - صفحه (٦٦-٧٨).

الفصل الأول

التطور الديمقراطي في اليمن

قبل الوحدة

الفصل الأول

التطور الديمقراطي في اليمن قبل الوحدة

سيناقش هذا الفصل مظاهر وملابسات التطور الديمقراطي في اليمن قبل الوحدة، وذلك في أربعة مباحث هي:

المبحث الأول : الممارسه الديمقراطية اثناء الاحتلال البريطاني في عدن والمحميات

المبحث الثاني : الممارسه الديمقراطية في المملكة المتوكلية اليمنية.

المبحث الثالث: الممارسه الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية

المبحث الرابع : الممارسه الديمقراطية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

المبحث الأول

الممارسه الديمقراطية أثناء الاحتلال في عدن والمحميات

اثناء الاحتلال البريطاني لعدن ظهرت عدة أحزاب سياسيه تتصارع للوصول إلى السلطه عن طريق المجالس البلديه والمجلس التشريعي . وكان لهذه الأحزاب رأي في الأوضاع السياسيه التي تديرها بريطانيا . كما ظهرت النقابات العماليه ، وكان لها دور في العمل السياسي وتطور الممارسه الديمقراطية. وظهرت مجالس تشريعيه وبلديه في المحميات الشرقيه والغريه (الشطر الجنوبي من اليمن) ، وهناك مناطق لم تظهر فيها هذه المجالس لتأخرها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً ، وكانت تحكم حكماً عشائرياً قلياً. لذا سوف نلقي نظره سريعه على ممارسات السلطه والمشاركه الشعبيه في عدن والمحميات (الشطر الجنوبي من اليمن).

أولاً: الممارسة الديمقراطية حسب الأمر المعدل لدستور عدن لعام

(١٩٣٦م - ١٩٥٥م)

١- السلطة التشريعية:

مرت عدن المستعمرة بعدة مراحل ، فصدر الأمر المعدل لدستور عدن (١٩٣٦م - ١٩٥٥م)، الذي تضمن وضع قانون انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، وقانون تنظيم حصانات وإميازات المجلس التشريعي وأعضائه ، ووضع لائحته للمجلس^(١) .

فالمشروع كلف المجلس التشريعي بوضع قوانين تنظم الانتخابات وكيفية اجراءاتها ، إلى جانب تنظيم الحصانات وإميازات أعضاء المجلس التشريعي، ووضع لائحته تنظم كيفية إدارة المجلس التشريعي من حيث إقتراع قوانين والاعتراض عليها والنظر والتحقيق فيها.

وقررت المادة (٤)، من أمر تعديل دستور عدن ١٩٣٦م لعام ١٩٤٤م، أن يتكون المجلس من الحاكم رئيساً له ، وأربعة أعضاء بحكم مناصبهم، وأربعة آخرين رسميين، وثمانية أعضاء غير رسميين^(٢) . أوكلت مهام السلطة التشريعية إلى مجلس تشريعي يرأسه الحاكم البريطاني.

ويتكون المجلس التشريعي بعدن من ستة عشر عضواً ، أربعة أشخاص يعينهم مكتب المستعمرات البريطاني وهم (القائد العام للقوات الملكية ، السكرتير العام ، المدعي العام ، سكرتير الشؤون المالية) ، وأربعة يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام وهم (مدير الخدمات الصحية، مدير التعليم ، مدير الاشغال العامة ، مدير الشرطة). أما الأعضاء غير الرسميين الثمانية فيتم تعيينهم من قبل الحاكم البريطاني ، ايضاً ، ولكن من بين مختلف سكان المستعمرة^(٣) .

ونتيجة لمطالبة الأحزاب والقوى الشعبية، من الحكومة البريطانية ، باعطاء الشعب حق انتخاب أعضاء المجلس التشريعي ، ^(٤) قبلت الحكومة في ٢٤ يوليو / تموز ١٩٥٥ م ، أن ينتخب المواطنين في مستعمرة عدن أربعة من الأعضاء غير الرسميين ، وتعين الحكومة (الحاكم العام) خمسة أعضاء غير رسميين وتسعه أعضاء رسميين، ليكون مجموع أعضاء المجلس التشريعي الجديد الذي سينعقد في يناير ١٩٥٦ م ثمانية عشر عضواً ^(٥) .

اجريت يوم الخميس الموافق ١٥ ديسمبر عام ١٩٥٥ م الانتخابات في مستعمرة عدن ^(٦) وقسمت مستعمرة عدن إلى ثلاث دوائر انتخابية ، لكل دائرة عضو واحد ، فنجح عن دائرة عدن كريز حسن على يومى ، وعن دائرة التواهي معلى خور مكسر جوسف سلول ، وعن دائرة الشيخ عثمان البريقه عبده حسين ادهل ^(٧)، أما العضو الرابع فيختاره أعضاء المجالس البلدية ^(٨) .

وهكذا كان ممثلو عدن الرسميين وغير الرسميين المعينين أكثرية بالنسبة للأعضاء المنتخبين، وهذا يعتبر مخالفاً للنظام الديمقراطي، الذي يشترط أن تكون الأغلبية أو كل أعضاء السلطة التشريعية منتخبين من قبل الشعب .

ولهذا ظلت المنظمات والأحزاب تطالب بمزيد من الديمقراطية حتى يتمكن أبناء عدن من انتخاب جميع أعضاء المجلس التشريعي والبلدى.

وأن كان المهم في هذا الأمر، هو البدايه في اقرار الاعتراف من قبل الحكومة بمبدأ الانتخاب العام للمجلس التشريعي.

قامت الحكومة البريطانية عام ١٩٥٨ م باعادة تشكيل المجلس التشريعي حيث أصبحت الأغلبية من الناحية النظرية للمنتخبين إلى جانب الرئيس وذلك بمقتضى المادة (٥) من أمر التعديل لدستور عدن ١٩٣٦ م لعام ١٩٥٨ م ^(٩)، ليصبح عدد

المنتخبين في المجلس التشريعي اثنا عشر شخصاً من مجموع ثلاثه وعشرين عضواً ،
وتحلى الحاكم البريطاني عن رئاسة المجلس لكنه احتفظ لنفسه بحق تشكيله (١٠) .

وأشترط قانون الانتخابات في الناخبين أن يكونوا من الرعايا البريطانيين أو
المحميين ، وأقاموا في مستعمرة عدن مدة لا تقل عن سنتين من جملة ثلاث سنوات
سبقت الطلب للتسجيل في سجل الناخبين ، وأن يكون الناخبون ذكوراً وليس أنثاء ،
وبلغوا من العمر (٢١) سنة، ويملكون عقاراً لا يقل ثمنه عن (١٥٠٠ شلن) أو يكون
مستأجراً اماكن تجاريه أو سكنيه لا يقل إيجارها عن مأتين وخمسين شلن لمدة سنة سبقت
العامين قبل طلبهم التسجيل ، أو إنهم يتقاضون مرتبات بمعدل (٢٠٠ شلن) شهرياً
لمدة سنة سبقت الطلب للتسجيل بين الناخبين.

ويستطيع أي مواطن تتوفر فيه الشروط ، أن يتقدم للترشيح بنفسه ، ويزكيه
شخص آخر، ويؤيده أربعة آخرون على الأقل من الاشخاص المسجلين بالدائره
الانتخابيه التي يرشح نفسه فيها، ويرفق مع طلب الترشيح موافقة الشخص كمرشح،
ويسلم ضابط الاقتراع خطاباً آخر يؤكد توافر فيه شروط الترشيح ، ويودع الف شلن
في خزانة الدوله كتأمين يمكن أن يسترد المبلغ متى حصل على ثمن (٨/١) الاصوات.

وأعطى لأعضاء المجلس التشريعي الحق في إقتراح القوانين ، وطرح أي
موضوع للمناقشه في المجلس ، إذا زكى من قبل عضو آخر ، وموافقة الحاكم في حالة
طرح مشروع قانون أو اقتراح قرار ، وللحاكم الحق أن يرفض مشروع القانون أو
القرار متى رأى الحاكم أو الشخص الذي يرأس المجلس إن مشروع القانون إذا سن أو
أجيز سيؤدي إلى تبديد أو فرض دخل عام أو اموال عامه على المستعمره أو إلى نقص
أو تغيير في صرف الاموال المذكورة أو جبايتها أو سوف تؤدي إلى فرض أو تغيير أو
الغاء رسوم أو ضريبه ماليه أو جمركيه.

أما من حيث سن القوانين المالية فقد حظ على أعضاء المجلس التشريعي في أن يقترحوا أي مشروع بقانون مالي ، لأن سلطات المجلس التشريعي المالية مقرره في لوائح المستعمرات ، وفي هذا المجال تكون الأفضلية لإشراف وزير المستعمرات بصفته، لأنها قيدت تقييداً واضحاً^(١١) .

ولم يعط الدستور لأعضاء المجلس التشريعي الحق في توجيه إستجواب أو إسئله ، وإنما اللاتحه الداخليه للمجلس التشريعي لعام ١٩٥٦م أعطت أعضاء المجلس حق توجيه الاسئله إلى السلطه التنفيذيه وبذلك المجلس التشريعي بحكم تكوينه، حسب قانون ١٩٣٦م والمعدل لعام ١٩٥٥م ثم عام ١٩٥٨م ، هو مجلس مختلط من معينين ومنتخبين ، والأغلبه معينين ، وبالتالي كان دوره محدوداً في القرارات والقوانين.

ب- السلطه التنفيذيه

كانت عدن المستعمره تحكم من حكومة الهند حسب قانون عام ١٩٣٥م ، حيث صدر دستور عدن لعام ١٩٣٦م ، بناء على الصلاحيات المخوله للملك التي يعطيها له القانون ، وتعتبر الملك أو الملكة على قمة جهاز الحكم ، وأصبحت عدن تحكم مباشرة من التاج البريطاني منذ ابريل ١٩٣٧م ، ولهذا أصبح الحاكم يمارس وظيفته بموجب تفويض من الملك (التاج) ويمارس سلطاته حسب التوجيهات التي تأتيه من قبل وزير المستعمرات .. ويكونون تحت رقابته ، باعتبار وزير المستعمرات على رأس التنظيم الحكومي في إدارة المستعمرات ، ومسؤولاً أمام مجلس الوزراء ومجلس العموم البريطاني عن السياسه للمستعمرات وإدارتها وعن الموظف التابع للجهاز. وحاكم عدن يعتبر هو الممثل للتاج في المستعمره ، وهو رئيس السلطه التنفيذيه ، ويقوم باصدار القرارات والقوانين . ويختار الحاكم من موظفي التاج ، الذين

سبق لهم العمل داخل المستعمرة ذاتها أو اقاليم كانت خاضعة للتاج أو كان سفيراً ،
ويقوم الحاكم باداء اليمين بالطاعة للملك أو الملكة في مقر الحكومه.

ويختص الحاكم بتعيين حاكم وقائد عام للقوات المسلحة داخل عدن المستعمرة
، وينوب عن الملك بالقيام باعماله وفق التكليف والتوصيات التي تصدر إليه ، ويقوم
بتعيين ثلاثه في المجلس التنفيذي إلى جانب الثلاثه الذين يعينون من قبل مكتب
المستعمرات البريطاني إلى جانب رئاسة المجلس التنفيذي^(١٢) ويحق له ، بموافقة المجلس
التشريعي ، أن يسن القوانين التي تكفل للمستعمرة الأمن والاستقرار ، ويصادق على
القوانين ، فإذا لم يصادق عليها ، اعتبرت كأن لم تكن^(١٣) ، ويدعو الحاكم المجلس
التنفيذي للانعقاد ، حيث يتكون المجلس التنفيذي من عشرة أعضاء ، خمسة منهم من
كبار الموظفين (عدنيين) ، وخمسة يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام لمستعمرة عدن^(١٤) ،
وفي عام ١٩٥٨م صدرت تعليمات تعطى حاكم مستعمرة عدن حرية الاختيار ،
على أن يبلغ التاج بمن يتم تعيينهم من قبله كأعضاء في المجلس التنفيذي ، ويسند المهام
الوظيفية للأعضاء الذين يعينون من قبل التاج مباشرة ، وللحاكم حق تأديب الموظفين
وعزلهم وتعيين القضاة^(١٥) . كما أعطى له الحق في وضع سياسته لممارسة المهام المسنده
إليه على أن يستشير المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتنفيذ جميع السلطات والصلاحيات
الممنوحة له بموجب الدستور ، وأباح له ان لا يستشير متى رأي أنها تضر بمصلحة
التاج وعاجله ، ولكن على الحاكم أن يبلغ المجلس بأسرع ما يمكن بالاجراءات التي
أخذها وأسبابها.

وأختص المجلس التنفيذي بمشاركة الحاكم العام لمستعمرة عدن في رسم
السياسة العامة لمستعمرة عدن ، فيما يتعلق بتنفيذ جميع السلطات والصلاحيات
الممنوحة له ، وعلى الحالات الاستثنائية التي لا تسمح للحاكم أن يشارك فيها المجلس

التنفيذى ، ويتولى بادارة مرافق ، بناءً على تكليف من قبل الحاكم العام لمستعمرة عدن ، ويوضع سياسه للمرفق الذي يديره ، وتنفيذها بعد إقرارها من قبل المجلس التشريعي.

وفي عام ١٩٥٨م أدخل إلى السلطه التنفيذيه خمس من أبناء عدن (المواطنين) ، ولكن هذا التطور في حد ذاته يعتبر ناقصاً من حيث الممارسه الديمقراطيه السليمه الصادقه الكامله.

ثانيا : الممارسه الديمقراطيه حسب دستور عدن لعام ١٩٦٢م :

في عام ١٩٦٢م تحول النظام السياسي لمدينه عدن من مستعمره بريطانيه إلى ولايه تتمتع بالحكم الذاتي، لها حكومه محليه (سلطه تنفيذيه) يختار أغليبتها من أعضاء المجلس التشريعي . وفيما يلي عرض لمكونات نظام الحكم كما حددها الدستور المذكور.

١- السلطه التنفيذيه:

أخذ النظام السياسي لعام ١٩٦٢م في عدن في ممارسه السلطه بالنظام البرلماني (بنظام مجلس الوزراء) ، فوجد مندوب سامى ، ورئيس مجلس وزراء .

١- المندوب السامى:

يعين المندوب السامى حاكماً لولاية عدن بمقتضى تكليف يحمل توقيع الملكه وخاتمها ويظل المندوب السامى في منصبه برضاها . ويقوم المندوب السامى بتولى الشؤون الخارجيه ، لان عدن لم تصل إلى الاستقلال الكامل ، ويتولى شؤون الدفاع ، ومسئوليه الأمن الداخلى والشرطه ، واصدار قوانين الطوارئ ، ويحق له سن القوانين من أجل الأمن والنظام والحكم الصالح في عدن (م/٤٢) ، ويجوز أن يكتب لرئيس مجلس الوزراء رساله بمسوده مشروع قانون أو إقتراح يرى وجوب طرحه على المجلس

التشريعي (م/٥٣/٣) ولا يصبح أي مشروع قانون ، قانوناً ، إلا بموافقة المندوب السامي باسم صاحبة الجلالة ، ويعين الوزراء بالتشاور مع رئيس مجلس الوزراء، ويعزلهم من مناصبهم، ويدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويقترح جدول أعماله ويرأس اجتماع المجلس ويعين الموظفين ويعزلهم (م/٧٧) ، ويعين المندوب السامي رئيس مجلس الوزراء (م/١٩) .

ويعين المندوب السامي رئيس المجلس التشريعي ونائبه (المدعى العام) والسته الأعضاء المعينين ، ويدعو المجلس للانعقاد ، ويحدد مكان وزمان جلساته ، ويحدد تاريخ انتخاب المجلس ، ويحق للمندوب السامي حل المجلس وتعطيله.

٢- مجلس الوزراء:

يتألف مجلس الوزراء من سبعة وزراء ، يكونون أعضاء بالمجلس التشريعي، والمدعى العام، الذي يجب أن يكون عضواً منصباً بالمجلس ، ومن رئيس الوزراء (م/٧) الذي يعينه المندوب السامي من أعضاء المجلس التشريعي ، ويكون متمتعاً بتأييد أغلبية المجلس التشريعي (م/١٩) . ويحق للمندوب السامي عزله (م/٢٠).

ويقوم المندوب السامي بالتشاور مع رئيس الوزراء، بتعين الوزراء ويسمهم، ويكون الوزراء من بين أعضاء المجلس التشريعي، ولا يقل عددهم عن سبعة أعضاء من بين أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين.

ويختص الوزراء بالمشاركة مع المندوب السامي في رسم سياسة البلاد ، وممارسة السلطات الموكولة إلى المندوب السامي . واعداد مشاريع القوانين وسن القرارات الاداريه ، ويقوم رئيس الوزراء بإدارة واسناد المسؤوليات إلى الوزراء ، وعلى كل وزير أن يضع السياسة العامه لوزارته على ضوء السياسة العامه التي وضعها المندوب السامي

مع رئيس الوزراء ، وتكون الوزارة مسئلة بشكل فردي وتضامني أمام المندوب السامي في حالة التقصير.

ب- السلطة التشريعية:

يتشكل المجلس التشريعي من رئيس للمجلس وستة عشر عضواً منتخباً ، وستة أعضاء معينين ، والمدعي العام (م/٢٩) .

أخذ دستور عام ١٩٦٢م بقاعدة الانتخاب والتعيين ، ولكن غلب القاعده الانتخابيه ، حيث وافق على انتخاب ستة عشر عضواً من قبل المواطنين في ولاية عدن.

ويختص المجلس التشريعي بسن التشريعات مشتركاً مع المندوب ، ويحق لكل عضو في المجلس إقتراح القوانين ما عدا القوانين الماليه (م/٤٤) ، وللمجلس الحق في توجيه الاستله إلى أعضاء مجلس الوزراء ، وعلى مجلس الوزراء عرض خطة سياسته العامه على المجلس التشريعي ومنحه الثقة ، وتكون الوزارة مسئلة أمام المندوب السامي مسئليه تضامنيه وفرديه وأمام المجلس التشريعي.

ثالثاً : الأحزاب والممارسه الديمقراطية في عدن:

نتيجة لاحتلال بريطانيا لعدن لم يهده للمواطنين بال في إرجاع سيادة عدن لأهلها الأصليين وإجلاء القوات البريطانيه المحتله عنها ، ومن أبرز هذه المحاولات تلك التي قام بها سلطان لحج ، السلطان محسن فضل العبدلي ، بالتعاون مع السلطان احمد بن عبد الله الفضلي في ١١ نوفمبر /تشرين الثاني ١٨٣٩م ، ومايو / ايار ١٨٤٠م ، ويوليو / تموز ١٨٤٠^(١٦) إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

بعد أن نهضت عدن اقتصادياً وازداد النشاط السياسي والثقافي فيها ، فبدأت الأفكار تغزو المنطقة (عدن والمناطق المجاورة)، مع بروز المعسكر الاشتراكي ، وتراجع الهيمنة الأوربية الغربية والأمريكية ، واشتدت الحركة الوطنية ، فأتجهه المواطنون إلى تكوين الأحزاب والنوادي والنقابات والجمعيات والمطالبه بمزيد من الممارسه الديمقراطية ، والمشاركه في وضع ورسم السياسه العامه للبلاد . فصدر قانون تسجيل النوادي في ٢٧ سبتمبر عام ١٩٤٩م ، وتوجهت الأحزاب والمنظمات إلى تسجيل نفسها ، لتأخذ الصفه الشرعيه لأعمالها تجاه الحكومه ، مما كان له الأثر الكبير والفعال كقوة ضاغطة على السلطة البريطانيّة. ونلقى نظرة سريعة موجزة عن هذه الأحزاب والجمعيات ودورها في الممارسه السياسيه كالآتي: -

١- الجمعيه الإسلاميه:

تعتبر أول تنظيم سياسي في عدن ، أسسها الشيخ محمد عبد الله المحامى ، باكستاني الجنسية ، في سنه ١٩٤٩م ^(١٧) أنضم إليها عدد كبير من سكان عدن ، وكان برنامجها مبنياً على المفاهيم الإسلاميه المعارضه للوجود الأجنبي ، أهتمت في بداية تأسيسها بالشؤون السياسيه لكشمير وحيدر اباد ، ثم بدأت تولى الشؤون المحليه لمستعمرة عدن والشؤون العربيه جل اهتماماتها ^(١٨) وتوحيد اليمنيين المسلمين في جنوب الجزيرة العربيه في إطارها ، في مواجهه التجزئه والانفصاليه التي دعت إليها السلطات الاستعماريه في عدن ^(١٩) .

وتألفت من رجال الدين والمثقفين ، وكان جل اهتمامهم بالتعاليم الدينيه والمحافظة على اللغة العربيه ، والمطالبه بأن تكون اللغة العربيه هي اللغة الرسميه الأولى في الدوائر الحكوميه وفي المدارس ^(٢٠) .

٢- الجمعية العدنيه:

تأسست الجمعية العدنيه في ٢٣ يونيو / حزيران ١٩٤٩م ، بعد اجتماع عام في ساحة الخليج الأمامي في مدينة عدن ^(٢١) أسسها الاستاذ محمد علي لقمان المحامي ، وأصبح حسن علي بيومي رئيسها وعلى محمد لقمان اميناً عاماً . وكانت صحيفتا فتاة الجزيرة والقلم العدني تعبران عن رأي الجمعية ^(٢٢) ، وأستقطبت حولها عدداً من العدنيين باعتبارها أول تنظيم سياسي واضح الأهداف ، حيث بلغ عدد أعضائها زهاء ثلاثه آلاف عضو ^(٢٣) . وكان شعارها (عدن للعدنيين) ، وكان رأي مؤسسها أن تكون عدن لمن يولد في عدن سواء كان من العرب أو الأجانب ^(٢٤) . وطالبت باستقلال عدن ^(٢٥) ، وقصر الوظائف والأعمال والأرباح والحقوق والامتيازات على العدنيين ^(٢٦) ، والمطالبه بالحكم الذاتى لعدن ، وهو أن يشترك العدنيون في تشريع بلادهم وإدارة دفة الحكم فيها ثم ينتهون إلى قيام دوله في عدن ضمن الكومنولث البريطاني ^(٢٧) . وطالبت بزيادة المبعوثين للتخلص من جميع الموظفين البريطانيين ورعايا الكومنولث والمغتربين من غير العرب العاملين في خدمة حكومة عدن . وعملت على تطوير حكومة عدن المحليه ودستور حكومة عدن المركزيه ، حيث تم إنشاء حكومه وطنيه في عدن مسؤوله مباشرة امام الشعب عن طريق انتخاب مجلس تشريعي يتألف من (١٦) عضواً منتخبين ، بالاضافه إلى خمسة أعضاء يعينهم المندوب السامي ^(٢٨) .

٣- رابطة أبناء الجنوب العربى

تم تأسيس رابطة أبناء الجنوب العربى في ٢٨/٤/١٩٥٠م بعدن ، وأول من أسسها محمد علي الجفرى ، سالم الصافي ، احمد عبده حمزه ، رشيد حريرى . وهدفت الرابطة إلى اتخاذ الاسلام منهجاً وفكراً والتحرر من الاستعمار القديم والجديد ، والوحده العربيه ، ووحدة الجنوب العربى الكبير في ظل العروبه والاسلام ، انطلاقاً

إلى الوحدة العربية الشاملة والمصير العربي الواحد ، والعدالة الاجتماعية ، والرابطة
لاتؤمن بالقوميات المحلية^(٢٩) .

عارضت الرابطة " الاتحاد " عندما كان مجرد فكرة في الأربعينات حتى ظهر
على الساحة في جنوب اليمن ، ومشروع الحكم الذاتي لعدن^(٣٠) ، ونادت بوحدة
جنوب اليمن ، ووقفت ضد بريطانيا وتدخلها في شؤون دويلات الجنوب ،^(٣١)
ووقفت ضد القواعد العسكرية الانجليزية في عدن^(٣٢) ، كما وقفت الرابطة أمام
تعيين الوظائف واقتصارها على العدني بحكم المولد ،^(٣٣) وسعت لادي إدارة المعارف
لتحسين المنهج الدراسي واعتبار مادة اللغة العربية ومادة الدين مادتين أساسيتين في
المدارس ، ووقفت بشده ضد حركة التبشير التي ظهرت في المحميات ، واستطاعت أن
تقضي عليها ، وكانت وسائل الرابطة وسائل سلمية لم تلجأ إلى العنف^(٣٤) .

٤ - الجبهة الوطنية المتحدة:

كان قانون الانتخاب الصادر عام ١٩٥٥ م يحرم على أبناء الشمال المقيمين
عن ممارسة حقهم الانتخابي كباقي المقيمين في عدن ، كان الرأي المقترح على المجتمعين
هو مقاطعة الانتخابات في عام ١٩٥٥ م ، ناقش المجتمعون الفكره والرأي ، لكن رابطة
أبناء الجنوب العربي ، وجدت إن قانون الانتخاب لم يحرم على أبناء الجنوب العربي (
الشرط الجنوبي من اليمن) المقيمين بعدن من حق الاقتراع (الانتخاب) ، لذا رفضت
الرابطة الرأي والفكره ، واتخذت الجمعية العدينيه نفس الاتجاه التي اتخذته الرابطة ،
وقررت الجمعية العدينيه والرابطة دخول الانتخابات ، ونتيجة لهذه المواقف ، وبعد
الاتصالات الواسعه ، الذي تم على أساسها / مقاطعة انتخابات عام ١٩٥٥ م ، البشق
عنها تشكيل " الجبهة الوطنية المتحدة " برئاسة محمد سالم على عبده فوضعت برنامجاً
في نقاط ، كمقاطعة وإفشال انتخابات المجلس التشريعي ، ورفض التطور الدستوري

لعدن ، رفض مشروع إتحاد الجنوب العربي ، تبني المطالب العماليه والعمل على تحقيقها ، رفعت شعارات المطالبه بالاستقلال والاتحاد مع شمال الوطن ورفض الانفصاليه (٣٥) .

٥- الاتحاد الشعبي الديمقراطي:

نظم الماركسيون أنفسهم في مدينة عدن في بادئ الأمر بقيادة عبد الله باذيب في أوائل الخمسينات ، فبدأ نشاطه يظهر داخل التنظيمات السياسيه والعماليه والطلاليه في الجنوب منذ عام ١٩٥٠م ، فكان احدى الشخصيات البارزة التي اجتمعت عام ١٩٥٠م وأسست رابطة ابناء الجنوب العربي (٣٦) . واستطاعوا كسب بعض المواقع في عدة نقابات عماليه وأنشاء بعض المنظمات الاجتماعيه المستقله (٣٧) . ظل التجمع الماركسي محصوراً في عدن وضم قله من المثقفين ، من أصول برجوازيه صغيره ، ولم يمد نشاطه إلى شمال الوطن إلا في عام ١٩٥٨م عندما اسس فرع الشمال ولم يكن أحسن حالاً من فرع الجنوب (٣٨) ، نتيجة للتقارب الذي قام بين عبد الله باذيب والامام احمد ، وسمح له باصدار صحيفه سماها (الطليعه) أنتهجت سياسه معاديه للاستعمار البريطاني وتأمين استقلاله ، ودعت إلى تحقيق يمن حر موحد وسعيد ، وأشادت بالمعسكر الاشتراكي ، وهاجمت المحاولات الامريكيه للتسلل إلى شمال اليمن من خلال النقطة الرابعه.

كان التجمع الشيوعي الماركسي يتحرك بشكل سري ويستغل التنظيمات والأحزاب لبث أفكاره وتعليماته وإرشاداته عن طريق الصحف . فأغتم التجمع الشيوعي قانون تنظيم الأحزاب وأعلن عن تأسيسه في اكتوبر / تشرين أول ١٩٦١م (٣٩) ، وأصبح يعرف بالاتحاد الشعبي الديمقراطي ، وتم اعلان ميثاقه الوطني الذي يعتبر أول وثيقه تشرشد بالفكر الماركسي ونظرية الاشتراكيه العلميه (٤٠) .

٦- حزب الشعب الاشتراكي:

تأسس حزب الشعب الاشتراكي في يوليو / تموز عام ١٩٦٢م ، في أعقاب الاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة في الجنوب عام ١٩٦٢م ، والتي ساهمت فيها الحركة العمالية بدور كبير^(٤١) ، حيث أن السلطات البريطانية كانت تضع كل المعوقات والقوانين التعسفية لمنع الحركة العمالية من ممارسة دورها النضالي وحصر نشاطها في النطاق النقابي ، مما دفعها إلى تكوين حزب الشعب الاشتراكي ليكون واجهة سياسية لها^(٤٢) .

ويؤمن حزب الشعب الاشتراكي بأن إقليم اليمن جزء من الوطن العربي، والشعب العربي في اليمن جزء من الأمة العربية . وتحرير اقليم اليمن الطبيعي من الاستعمار والرجعية ، ووحدته لا بد أن تقوم على أساس ديمقراطي اشتراكي ، لأنه هو السبيل العملي في وحدة الأمة العربية في دولة عربية واحدة ، وبناء مجتمع اشتراكي تسوده العدالة الاجتماعية^(٤٣) .

٧- حزب الأمة:

أسسه السيد اكرم عبد الله عنتر ، بهدف النضال من أجل الاستقلال لعدن والمحميات تحت ظل نظام جمهوري على أسس ديمقراطية اشتراكية ، وعندما قام وزير المستعمرات ماكلويد بزيارة عدن عام ١٩٦١م تنازل عن ارائه هذه ، وأخذ نفس الموقف الذي اتخذه الحزب الوطني الاتحادي ، معارضاً موقف القوى الأخرى^(٤٤) .

٨- الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل

بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م في شمال اليمن ، كلف قحطان محمد الشعبي الانتقال من القاهرة إلى صنعاء ، وعين مستشاراً لرئاسه الجمهورية لشؤون الجنوب ، مما مكنه من الالتقاء بمئات من أبناء القبائل وخاصة قبائل ردفان والمشايخ

وبعض ضباط جيش الاتحاد الذين كانوا موجودين في شمال الوطن ، ومئات من الحرس الوطني الذين عادوا إلى صنعاء تاركين مواقعهم . كما كان في صنعاء اعداد من أعضاء حزب الشعب الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، إلى جانب إن الثوره السبتمبريه كانت في حاجه دفاعيه باتجاه المناطق الجنوبيه ، حيث يحشد البريطانيون وحداتهم العسكريه ويمكنون الملكيين الموجودين في جنوب الوطن من فتح جبهات قتاليه بهدف احكام الطرق على النظام الجمهوري ، من هنا وجدت أفكار القيام بالكفاح المسلح لتحرير جنوب اليمن تجاوباً كبيراً ، وخاصة إن الظروف باتت مهيأه تماماً ، وإن وجود القوات المصريه كان من العوامل المساعده للقوى الوطنيه في تنظيم نفسها في جبهه عريضه (٤٥) .

دعت هذه العناصر والشخصيات لاجتماع القوى في " دار السعاده " بصنعاء فحضره حوالي ألف من أبناء الشطر الجنوبي من اليمن ، يمثلون القبائل والجنود والضباط ، وأعضاء في حركة القوميين العرب ، ومن حزب الشعب الاشتراكي والمستقلين . وفي يوم ٢٤ نوفمبر / تشرين ثانى عام ١٩٦٣م تم تشكيل لجنه تحضيريه تولت الاعداد لمشروع ميثاق وطني بصيغه نداء يوجه إلى القوى الوطنيه تدعو إلى تشكيل جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل (٤٦) ، وفي ٢٨ مارس ١٩٦٣م أعدت هذه اللجنه مشروع ميثاق أقره الحاضرون ، ويتكون الميثاق من مقدمه ومن نقاط عريضه حددت الأهداف والمبادئ التي تناضل القوى الوطنيه (٤٧) .

وضعت حركة القوميين العرب كل ثقلها في تشكيل واعلان الجبهه ، ونجحت الدعوه إلى اجتماع آخر في (١٣ اغسطس / آب ١٩٦٣م حضره جمع غفير من ممثلين حركة القوميين العرب ، والجبهه الناصريه ، والمنظمه الثوريه لجنوب اليمن المحتل ، والجبهه الوطنيه ، والتشكيل السري للضباط الأحرار ، وجمعية الاصلاح اليافي ،

وتشكيل القبائل^(٤٨) ، وأثناء الاجتماع المنعقد في تعز تقدم عوض الحامد باقتراح بتغيير اسم جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل إلى الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل، ووافق عليه جميع الحاضرون، وأعلنوا عن قيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل^(٤٩).

وتشكلت قيادته من ستة من أعضاء حركة القوميين العرب وستة يمثلون الفئات الأخرى ، وأصدر المجتمعون بياناً أعلنوا فيه قيام الجبهة القومية رغم معارضة بعض الضباط المتعاطفين مع حزب الشعب الاشتراكي^(٥٠).

وطرحت قيادة حركة القوميين العرب ممثلة في أمانتها العامة المكونة من جورج حبش ومحسن إبراهيم وهاني الهندي على الرئيس جمال عبد الناصر موضوع الكفاح المسلح وقيادة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، ووافق الرئيس جمال عبد الناصر ، ورد نحن أيضاً نريد أن نقاتل البريطانيين في الجنوب لأنهم أتعبونا كثيراً بفتح المجال للملكيين بشن هجوم على الجمهورية العربية اليمنية من الجنوب ، وأعطى تعليمات لصالح نصر رئيس المخابرات العامة بدعم الجبهة القومية وتزويدها بكل الامكانيات^(٥١).

ونص ميثاق الجبهة القومية على التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية، ورفضت الاتحاد الفيدرالي ، كما قاومت المجلس التشريعي والدساتير البريطانية المنظمة له ، ووقفت ضد القواعد في عدن والاتحاد والجزر ، ودعت إلى وحدة التراب اليمني والكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني حتى ينال شعب الجنوب استقلاله وسيادته وحكم نفسه بنفسه^(٥٢).

وفي الفترة ما بين ٢٢-٢٥ يونيو / حزيران ١٩٦٥م انعقد المؤتمر الأول للجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل وصدر الميثاق الوطني^(٥٣).

٩ - منظمة تحرير الجنوب المحتل:

بعد إنتهاء مؤتمر القمة العربي الثاني للوك ورؤساء الدول العربية المنعقد في سبتمبر / ايلول ١٩٦٤م وإعلان تأييدهم لمنظمة تحرير الجنوب المحتل ، وإقرار السلال (رئيس الجمهورية العربية اليمنية) بحق شعب الجنوب في تقرير مصيره . واصل ممثلو التجمع الوطني اجتماعهم لدعم اللقاء الجديد ، وتمخض عنه تكوين منظمة تحرير الجنوب المحتل ، وتشكلت قياده من واحد وعشرين عضواً. وقد تم التوقيع من الاطراف المشتركة على دستور منظمة تحرير الجنوب المحتل في ١/١٠/١٩٦٤م . وقد حدد الدستور الأهداف بالاستقلال - التحرر - وحدة الجنوب - حق الشعب في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي يرتضيه ، ويقرر مصيره للوحده في الاطار العربي والنضال الوطني^(٥٤) .

وأعلنت منظمة التحرير رسمياً النضال المسلح ضد الإنجليز ، وبدأت تنفيذ بعض العمليات العسكرية في الجنوب ، وقام حزب الشعب الاشتراكي بالقاء نفسه^(٥٥) .

١٠ - جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل:

أستقلت منظمة تحرير الجنوب المحتل الظروف ، فدعت إلى تجمع وطني يجمع القوى التي تؤمن بالكفاح المسلح ، أيد المصريون هذه الدعوة واستمالوا علي السلامي وسالم زين وطه مقبل . فجرت مفاوضات بين الطرفين ، وفي ١٣ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٦م صدر بيان من إذاعه صنعاء وتعز أعلن فيه دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير تحت اسم جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل^(٥٦) ، وأعلن المبررات لهذه الوحده وشعارها (الحرية أو الموت) ومبدأها (الحرب حتى النصر) ، وإن قرارات الامم

المتحدة الصادره في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٥م تعتبر الأساس الوحيد لإنهاء كفاح الشعب ضد الاستعمار البريطاني وتشكلت القيادة العامه لجهة تحرير الجنوب اليمني المحتل من (١٢) عضواً^(٥٧).

رابعاً: الممارسه الديمقراطيّه في المحميات:

كانت الأمور الداخليه في المحميات (إمارات الجنوب العربي) بيد رؤساء القبائل والشيخ والأمرء والسلاطين ، ولم تتدخل السلطات البريطانيه في الشؤون الداخليه ، ولم تقم بتنميه هذه المناطق ، ولم تطبق تجاه هذه المناطق سياسة الحكم الذاتي واستقلالية حكامها في تسيير امور مناطقهم.

وقد ركزت السلطه البريطانيه في المحميات على المسائل الاداريه والتنظيميه، مبتعدة عن أي جهد من شأنه تنمية المناطق والنهوض بها . أما ما يتعلق بالسلطه السياسيه فقد كانت في بعض المحميات اسريه مع غياب المؤسسات المتخصصه ، كالسلطه التنفيذيه والسلطه التشريعيه و السلطه القضائيه.

ولم يسفر وجود المستشارين البريطانيين في المحميات عن تكوين مؤسسات لها الفاعليه والتاثير في توجيه السياسه العامه لهذه المنطقه أو تحقيق تربيّه وديمقراطيه في ممارسه السلطه ، بقدر ما أثار النزعات و الصراعات والفوضى.

وبفضل ما كانت تكتبه الصحف بعدن حول الدستور والمطالبه بالغاء النظام السياسي العتيق والحكم الفردي والفتوي . قويت حركه الأحرار اليمنيين بين عدن ولحج وتعز . وطالب أعضاء نادي الشعب اللحدجي بالدستور الذي يحميهم من النظام الفردي ويهبهم حرية القول والفكر والتمثيل في المجالس.

وعندما وجد أعضاء نادي الشعب اللحجي أن ناديهم أصبح آله تلعب بها الأهواء والأغراض ، رفضوا دفع الاشتراك في أواخر اغسطس / اب ١٩٤٩م. وقام أبناء لحج بتأسيس نادي الشباب اللحجي في الشيخ عثمان ، وقرروا أن يأخذ على عاتقهم مهمة العمل في كل ما يعود على لحج بالخير والاصلاح والتقدم^(٥٨).

ولامتصاص أثر هذه الاحداث ، صدر الدستور اللحجي عام ١٩٥١م ، ونظم السلطة التنفيذية (مجلس المديرين) والسلطة التشريعية (المجلس التشريعي) ، واخضعهما لارادة السلطان ، فهو الذي يعين أعضاء السلطة التنفيذية ويعزلهم (م/٣٥)، وهو الذي يعين كافة أعضاء السلطة التشريعية ويوجههم ويعزلهم (م/٤٧). ولم يكن لابناء الشعب اللحجي حق إختيار أعضاء السلطة التشريعية.

كما صدر في ولاية دثينه دستوراً ، نظم السلطة التنفيذية (المديرين) ، والسلطة التشريعية (اللجنة)، الذي جعل عضويتها أبدية (م/٥)، وكون مجلس دوله تكون الرئاسة فيه بالتناوب بين أعضائه بموجب القاعده العرفيه (م/٤)، وأعطى مجلس المديرين سلطات لتنفيذ سياسة مجلس الدوله (م/١٤).

أما ولاية ابين ، فصدر مرسوم مجلس الدوله للسلطنه لسنة ١٩٤٧م ، ونص تعيين أعضاء السلطة التشريعية كلجنة استشاريه في اصدار الاحكام ، ثم صدر مرسوم عام ١٩٤٩م معيناً السلطة التنفيذية.

وفي السلطنه القعيطيه ، كانت السلطات بيد السلطان يساعده مجلس دوله يتكون من سبعة عشر عضواً من بينهم ستة أعضاء من غير الموظفين ، ويتم تعيين الأعضاء من قبل السلطان ، وفق مشورة المستشار البريطاني^(٥٩). وصدرت السلطنه قانون انتخاب المجالس المحليه المنتخبه ، تحت رقم (٢) لعام ١٣٨٠هـ في ١٥ رمضان ١٣٨١هـ الموافق ٢٠ فبراير ١٩٦٢م . أحتوى على تسعه واربعون ماده.

أما السلطنة الكثيرة ، فتعتبر صوره طبق الأصل للسلطنة القعيطيه ، فكافة السلطات في يد السلطان الكثيري ويساعده مجلس دوله يعين أعضاؤه من قبل السلطان بمشورة المستشار البريطاني^(٥٩)، وصدر في السلطنة قانون المجالس المحليه المنتخبه ، تحت رقم ٣٦/٢٨/١ لعام ١٣٨٥/١٩٦٥م بتاريخ ٢٢ رجب ١٣٨٥هـ الموافق ١٦ نوفمبر / تشرين ثانى ١٩٦٥م ، كما صدر قانون تسجيل النوادي رقم (٣) لعام ١٣٦٦هـ بتاريخ ١٨ شعبان عام ١٣٦٦هـ الموافق ٧ جولاي (يوليو) / تموز عام ١٩٤٧م.

ولم تكن الحميه الشرقيه (حضرموت) بعيدة عما كان يحدث في الوطن العربى من ثورات ضد الأنظمه المحافظه ، وأدت عدوى ظهور الأحزاب والتنظيمات والنوادي في الخارج إلى قيام الأحزاب والنوادي في المنطقه مع إختلاف أهدافها ، ومن بين تلك الأحزاب الحزب الوطني والرابطه الحضرميه . وأشتدت المطالبه بالمشاركه وممارسه السلطه ديمقراطياً وثعبياً في حضرموت . وتبنى الحزب الوطني بعض المطالب الاصلاحيه والدستوريه ، كالاشراف على حسابات الجمعيه الخيره ، وتموينات الماء للمكلا ، ثم تطورت المطالبات فشملت المجلس التشريعي ، وتعيين سكرتير وطني ، وقد أدت المطالبه بالسكرتير الوطني إلى مواجهه مكشوفه مع القصر الذي ظل يرفض بشده وعناد الاذعان لهذا المطلب . غير إن الحزب الوطني أصابه الركود في أعقاب تسوية النزاع على الحدود بين الدولتين القعيطيه والكثيريه ، وأصبح الحزب غير جذير بالكثيريه من المواطنين وغير خليك بمناصرتهم^(٦٠) .

من العرض السابق ، نلاحظ إن كل المجالس التي تكونت في الولايات ، إنما كانت معينه، ولا تمثل الاراده الشعبيه ، وإنما تمثل الاراده الساميه لصاحب السلطه

الذى كان له وحده في تعيين وعزل أعضائها. من هنا فإن الارادة الشعبية في ممارسة السلطة كانت غير موجوده ومهمشه.

هوامش البحث الأول الممارسة الديمقراطية اثناء الاحتلال البريطاني في عدن

والمحميات

- (١) د/ عمر عبد الله بالمحسون - التطور السياسي والدستوري في اليمن الديمقراطي - مكتبة النهضة - الفجالة - القاهرة - ١٩٩١م - صفحہ (١٧) .
- (٢) د/ عمر عبد الله بالمحسون - مرجع سابق - صفحہ (١٣٣) .
- (٣) د/ احمد صالح الصياد - السلطه والمعارضه في اليمن المعاصر - دار الصداقه - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ - صفحہ (١٧٩) .
- (٤) جريدة فتاة الجزيرة - عدن - في ٢٣/١/١٩٥٥م - صفحہ (٤) .
- (٥) جريدة فتاة الجزيرة - عدن - عدد (٧٨٣) - في ٢٤ يوليو ١٩٥٥م - صفحہ (١) & د/ عمر عبد الله بالمحسون - مرجع سابق - صفحہ (١٣٣) & احمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحہ (١٨٠) & جريدة فتاة الجزيرة - عدن - عدد (٨٠١) - في ١٨ ديسمبر ١٩٥٥م - صفحہ (١) .
- (٦) جريدة القلم العدني - عدن - عدد (١١٧) - في ٢١ ديسمبر ١٩٥٥م - صفحہ (٢) .
- (٧) جريدة فتاة الجزيرة - عدن - عدد (٨٠٣) - في ١٨ ديسمبر ١٩٥٥م .
- (٨) جريدة فتاة الجزيرة - عدن - عدد (٧٧٠) - في ١٧ ابريل ١٩٥٥م - صفحہ (٤) .
- (٩) د/ عمر عبد الله بالمحسون - مرجع سابق - صفحہ (١٣٣) .
- (١٠) د/ احمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحہ (١٨٠) .
- (١١) د/ عمر عبد الله بالمحسون - مرجع سابق - صفحہ (١٩٥) .
- (١٢) د/ احمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحہ (١٧٥ و ١٧٦) .
- (١٣) د/ عمر عبد الله بالمحسون - مرجع سابق - صفحہ (١٢٧) .
- (١٤) د/ احمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحہ (١٧٥-١٧٧) .
- (١٥) د/ عمر عبد الله بالمحسون - مرجع سابق - صفحہ (١٤٦) .
- (١٦) د/ فاروق عثمان اباضه - عدن والسياسه البريطانيه في البحر الاحمر - الهيئه العامه للكتاب - القاهرة - ١٩٨٧م - صفحہ (٢٣٤-٢٤٢) & د/ ابراهيم خلف العبيدي - الحركه الوطنيه في الجنوب اليمني - جامعة بغداد ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - بغداد صفحہ (٣١) &

- أحمد فضل بن علي محسن العبدلي - هدية الزمن - دار العوده - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - صفحہ (١٤٨) & د/ جاد طه - سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية - المنقحة الممتازة - بدون تاريخ اصدر - صفحہ (١٣٧-١٤٩)، علي الصراف - اليمن الجنوبي - رياض الريس للكتاب والنشر - لندن - الطبعة الاولى - نيسان / ابريل ١٩٩٢ م - صفحہ (٣٢).
- (١٧) اهام محمد مانع - الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن - الافاق للطباعة والنشر - الثوابت - صنعاء - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م - صفحہ (٤٦) & د/ احمد عطيه المصري - النجم الاحمر فوق اليمن - مؤسسة الابحاث العربية - بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م - صفحہ (٧٧) & شاكرا الجوهري - الصراع في عدن - مكتبه مدبولي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٢ م - صفحہ (٥٠) & ل . فالكونا - السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن ترجمة عمر الجاوي - دار الهمداني للطباعة والنشر - عدن - الطبعة الثانية ١٩٨٤ م - صفحہ (٤٤) & عادل رضا - تطور ومسار الحركة الوطنية في اليمن الديمقراطي - دار النصر للطباعة - القاهرة - ١٩٧١ م - صفحہ (٧٥-٧٦) .
- (١٨) د/ ابراهيم خلف العبيدي - الحركة الوطنية في الجنوب اليمني - جامعة بغداد ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - بغداد - صفحہ (١٠٦).
- (١٩) د/ صادق عبده علي - الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن - مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م - صفحہ (٢٢٢) & اهام محمد مانع - مرجع سابق - صفحہ (٤٦) .
- (٢٠) عادل رضا - مرجع سابق - صفحہ (٧٦) .
- (٢١) عبده حسين سليمان ادهل - الاستقلال الضائع - دار الوزان للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٧ م - صفحہ (١٢٧) .
- (٢٢) د/ ابراهيم خلف العبيدي - مرجع سابق - صفحہ (١٠٧) & د/ عمر عبد الله بالمحسن - مرجع سابق - صفحہ (٢٨٣) & عبده حسين سليمان ادهل - مرجع سابق - صفحہ (١٢٧-١٣١) .

- (٢٣) د/ ابراهيم خلف العيديدى - مرجع سابق - صفحه (١١١) & الهام محمد مانع - مرجع سابق - صفحه (٥١) & سعيد احمد الجناحى - الحركة الوطنية اليمنية - مركز الامل للدراسات والنشر - اليمن - الطبعة الأولى ١٩٩٢م - صفحه (١١٠) .
- (٢٤) عادل رضا - مرجع سابق - صفحه (٧٧-٧٦)
- (٢٥) سعيد احمد الجناحى - مرجع سابق - صفحه (١١٠) .
- (٢٦) د/ احمد عطيه المصرى - مرجع سابق - صفحه (٧٨) & الهام محمد مانع - مرجع سابق - صفحه ٤٩ .
- (٢٧) د/ احمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحه (٢٢٠) & د/ عمر عبد الله بالمحسون - مرجع سابق - صفحه (٢٨٤)
- (٢٨) عبده حسين سليمان ادهل - مرجع سابق - صفحه (١٣٠) .
- (٢٩) ميثاق رابطة ابناء الجنوب العربى & د/ احمد عطيه المصرى - مرجع سابق - صفحه (٨٣) & شاكر الجوهري - مرجع سابق - صفحه (٥٢) & الهام محمد مانع - مرجع سابق - صفحه (٥٣ و ٥٤) & عادل رضا - مرجع سابق (٩٠) & د/ ابراهيم خلف العيديدى - مرجع سابق - صفحه (١١٥) .
- (٣٠) عادل رضا - مرجع سابق - صفحه (٩٢) .
- (٣١) د/ احمد عطيه المصرى - مرجع سابق - صفحه (٨٤-٨٣) .
- (٣٢) ل. فالكوفا - مرجع سابق - صفحه (٤٥) .
- (٣٣) د/ عمر عبد الله بالمحسون - مرجع سابق - صفحه (٢٨٨) .
- (٣٤) د/ ابراهيم خلف العيديدى - مرجع سابق - صفحه (١١٦) .
- (٣٥) سعيد احمد الجناحى - مرجع سابق - صفحه (١٢٥ و ١٢٦) & عبد القوى مكأوى - اليمن الجنوبي الى اين ؟ - دار صوت العروبه اللبانيه للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٨٧م - صفحه (٩٠) .
- (٣٦) د/ احمد عطيه المصرى - مرجع سابق - صفحه (١٠٢) .
- (٣٧) شاكر الجوهري - مرجع سابق - صفحه (٦٤) .

- (٣٨) د/ احمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحہ (٢٣٠).
- (٣٩) حسن ابو طالب - الوحده اليمنيه - مركز دراسات الوحده العريه - بيروت - الطبعه الأولى - ١٩٩٤م - صفحہ (٥٧).
- (٤٠) د/ احمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحہ (٢٣٠).
- (٤١) د/ احمد عطيه المصري - مرجع سابق - صفحہ (٩٤).
- (٤٢) عبد القوى مكأوى - مرجع سابق - صفحہ (٨٦) & عادل رضا - مرجع سابق - صفحہ (١٠٢) & شاكِر الجوهري - مرجع سابق - صفحہ (٥٤).
- (٤٣) محمد سالم باسندوه - قصة الجنوب اليمني المحتل في الامم المتحده - مطابع الاهرام التجاريه - قليب - مصر - ١٩٩٠م - صفحہ (٥٩-٦٠) & عبد القوى مكأوى - مرجع سابق - صفحہ (٨٦-٨٧) & عبده حسين سليمان ادهل - مرجع سابق - صفحہ (١٥٥) & د/ ابراهيم خلف العيلى - مرجع سابق - صفحہ (١٧٩) و (٥١٩) & عادل رضا - مرجع سابق - صفحہ (١٠٢-١٠٣) & د/ عمر عبد الله بالمحسون - مرجع سابق - صفحہ (٣٢٢).
- (٤٤) ل. فالكوفا - مرجع سابق - صفحہ (٤٦) & د/ ابراهيم خلف العيلى - مرجع سابق - صفحہ (١٥٩).
- (٤٥) عادل رضا - مرجع سابق - صفحہ (٢٣٣).
- (٤٦) سعيد احمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (٧٣٦).
- (٤٧) عادل رضا - مرجع سابق - صفحہ (٢٤٤).
- (٤٨) سعيد احمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (٢٥١).
- (٤٩) مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء - الندوة الوطنيه التوثيقه للثوره اليمنيه (١٤) اكتوبر - بدون ناشر - ومكان اصدار - الطبعه الأولى - ١٩٩٣م - صفحہ (١٩٦).
- (٥٠) سعيد احمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (٢٥١-٢٥٢).
- (٥١) مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء - مرجع سابق - صفحہ (١٩٦-١٩٧).
- (٥٢) عادل رضا - ثورة الجنوب - دار المعارف بمصر - ١٩٦٩م - القاهره - صفحہ (٧٦).

- (٥٣) الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل - الميثاق الوطني - مطبعة نهضة مصر -
بالفجالة.
- (٥٤) د/ احمد عطيه المصرى - مرجع سابق - صفحه (١٩٧).
- (٥٥) عبد القوى مكأوى - مرجع سابق - صفحه (١٠٤).
- (٥٦) محمد سعيد عبد الله (محسن) - عدن كفاح شعب وهزيمة امبروطوريه - دار ابن خلدون
- بيروت - مطبعه ثانيه منفحه - يوليو/ تموز ١٩٨٩م - صفحه (١٤١-١٤٢) & سعيد
احمد الجناحي - مرجع سابق - صفحه (٣٠٨).
- (٥٧) د/ ابراهيم خلف العبيدى - مرجع سابق - صفحه (٣٦٨).
- (٥٨) محمد على لقمان المحامى - قصة الدستور اللحجى - مطبعة فتاة الجزيرة بعدن - رمضان
١٣٧١هـ الموافق يوليو ١٩٥٢م - صفحه (٣٤-١).
- (٥٩) د/ ابراهيم خلف العبيدى - مرجع سابق - صفحه (٢٤٧).
- (٦٠) أحمد عوض باوزير - شهداء القصر - دار الهمداني للطباعة والنشر - عدن - ١٩٨٣م -
هامش صفحه (٥٢ و ٥٣).

المبحث الثاني

الممارسة الديمقراطية في المملكة المتوكلية اليمنية

سُئمت اليمن حكم الاتراك ، وكان اليمنيون ينتظرون الامام القائد الذي يقودهم لاجلاء الاتراك من شمال الوطن .. ووقع إختيار أعيان الزيدية على السيد محمد بن يحيى حميد الدين القاسمي ، فبايعوه وتسلم من ابونيب السناره وأتخذ القفله مركزاً له ^(١) وفي عام ١٣٠٧هـ - ١٨٩٠م ، تمكن الامام الجديد من تأليف جيش قبائلي جرار ، ودارت بينه وبين الباشا احمد فيضي ، ثم من بعده حسين حلمي وعبد الله باشا ، حروب عديدة ، حتى توفي الامام المنصور محمد بن يحيى حميد الدين القاسمي بالسودة في ٢٩ ربيع آخر عام ١٣٢٢هـ الموافق ١٩٠٤م .^(٢)

ببيع بعده ولده يحيى بالامامه ، واعلن لقبه بالمتوكل وأتخذ (قفله عذر) مركزاً له عام ١٩٠٤م . ودارت بينه وبين الاتراك عدة معارك كبيره .. وكانت معركة شهره من أعظم المعارك .. واستولى فيها اليمنيون على السلاح الحديث والمعدات ، ونتيجة للخطر الذي واجه جيوش الاتراك ، أرسل المشير عزت باشا الالباني مندوباً مفوضاً في عقد صلح مع الامام يحيى عام ١٩١١م ، وتوصلا إلى اتفاقية دعان .. ولم تمض ثلاثة سنوات حتى قامت الحرب العالمية الأولى ، وبعدها غادرت القوات التركية اليمن (الشطر الشمالي) عام ١٩١٨م .^(٣) وأصبحت اليمن كلها (الشطر الشمالي) تحت سلطه الامام يحيى . وقسمت المملكة المتوكلية اليمنية إلى سبعة ألويه ، كل لواء عليه امير يعين من قبل الامام ، ولا يتصرف بصغيره وكبيره الا بأمر الامام ، وينقسم كل لواء إلى عدة قضاوات ، وكل قضاء يحكمه عامل ، وينقسم كل قضاء إلى نواحي ويسمى حاكم الناحية (عامل) ، وتنقسم كل ناحية إلى عزل ويحكمها (العامل)

مباشرة ، ولكل عزله واحد من أهلها اسمه (العاقل) يكون مسؤولاً عن توزيع الجنود الساهرين على الأمن ولكنه لا يحكم ، وتشمل العزله أحياناً عدة قرى ^(٤).

نظام الحكم في المملكة المتوكليه اليمنية :

أدخلت المملكة المتوكليه اليمنية بعض الاصلاحات في مؤسسات الدوله والحكم ولكنها كانت شكلية . أخذ الامام يحيى بفكرة تعيين حكومه مكونه من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء ، وأنشاء دواوين وزارات ، غير أن هذه الحكومات لم تكن سوى شكل ، لاوجود تقريباً لاية لوائح تنظيميه أوبيروقراطيه لها ، كما إن الوزراء وأغلبهم من الساده ، كانوا مجرد واجهات شرفيه ، ذلك إن الحكم والتوجيه والاشراف والتعيين والعزل والصرفيات في كل صغيره وكبيره بيد الامام ^(٥).

ووفقاً لمبادئ الإمامه في المذهب الزيدى ، يجب في الظروف الإستثنائيه إذا ما جد الجد واقتضى الأمر إتخاذ قرارات هامه ، أن يجمع الامام مجلساً يضم وجهاء البلاد وعلماءها وذوى الرأي فيها ، ممن عرفوا بالخبره والحنكه وبعد النظر واصالة الرأي ، لكي يبحثون الموقف من كل نواحيه ، ولكي يشتركوا معه في تحمل المسئوليه ، ولكن جرت عادة الامام يحيى أن يعمل مايزاء له ، ولم يؤثر عنه إنه جمع مجلساً لبحث شؤون الدوله إلا عند إعلان الانسحاب من (الضالع) حتى لا يتحمل المسئوليه بمفرده ، فالحكومه هي الامام ، والامام هو الحكومه ^(٦).

وكانت ترد إلى الإمام يحيى العرائض بواسطة الحاجب فيفضها في الحال ويقضي فيها في المقيـل (المكان الذي يمضغون فيه القات) ، ^(٧) وكان الامام يقضي بنفسه بين الناس ، فيخرج الامام إلى ساحة ميدان شراره ويلتف حوله الرجال والنساء والأولاد ويجلس ساعه وساعتين كل يوم ، فيسمع شكاوى الناس واعياً وصابراً ، فيقضي بينهم في بعضها ويحيل البعض الآخر على المحكمه الشرعيه ^(٨).

المعارضة في المملكة المتوكلية اليمنية في عهد الامام يحيى:

كان توقيع الامام يحيى اتفاقية عام ١٩٣٤م مع السعوديه بخصوص نجران وخميس مشيط وجيران ولواء عسير ، ومع بريطانيا عام ١٩٣٤م بالنسبه للمناطق الجنوبيه، دليلاً على هزيمة الامام وفشله في معالجة الامور بدون تنازلات سياديه ووطنيه، مما حدى بالعناصر الوطنيه المتنورة أن تبحث عن بديل آخر للنظام .. لهذا ظهرت المعارضة في شكل منظمات وأحزاب سريه تعمل لتغيير النظام السياسي والمطالبه في حقها في ممارسة السلطة والمشاركه في رسم سياسة البلاد والتحرر من قيود الامامه الزيديه والحكم المطلق المستبد ، والخروج من العزله التي فرضها الامام عليها ، وظهر إتجاه آخر يطالب بالاصلاح الذي يرتبط باحياء الدعوه الزيديه^(١).

١- الجمعية الادبيه ومحبي الادب:

ظهرت الجمعية الادبيه ومحبي الادب عام ١٩٣٦م ، وكان اعضاؤها ينتقدون السلطه غير المحدوده للامام ، ونظام تحصيل الضرائب ، والتميز ضد الشوافع^(١١).

٢- جمعيه المشايخ بتعز:

ظهرت جمعيه المشايخ بتعز ، من ذوى الثقل الاجتماعي من الشوافع ، كرد فعل لما كانوا يتعرضون له من مصادرات وطرده من الوظائف^(١١).

٣- جمعيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

ظهرت هذه الجمعيه بقيادة القاضي محمد محمود الزبيري ، وكانت تطالب الامام بتغيير سياسته وممارساته للسلطه، وقدمت للامام يحيى برنامجاً توضح وجهة نظرها

في ممارسة السلطة والمشاركة السياسية والنظام الشوري الذي يحكم البلاد ، والنظام الإداري الذي ينظم السلطات في اليمن (الشطر الشمالي)

٤ - هيئة النضال^(١٣).

ظهرت هيئة النضال بقيادة أحمد بن أحمد المطاع ، الذي كان يرى إن إنتعاش اليمن وإرتقاءه إلى المستوى اللائق به وماضيه الحضاري بين الأمم ، متوقف على تخليصه من حكم الامام والامامه الزيديه . ونجحت في الوصول ببعض أعضائها إلى الجهاز الحكومي ، وارباك الامام يحي حول إحياء الدعوة الزيديه ، وأثار الخلاف بين الامام وأولاده وبين معظم رجالات الحكومة.

٥ - جمعية الاصلاح:

ظهرت في لواء إب جمعية الاصلاح هدفها أن يتخلص اليمن من حكم الامام يحي المتسلط المستبد ، وحكم ابنائه الذي ولاهم امارة الالويه^(١٤).

٦ - حزب الاحرار والجمعية اليمانية الكبرى:

أنتقلت المعارضة بعد خروجها من السجون إلى عدن ، وكونوا حزباً سموه حزب الاحرار وارسلوا رساله إلى الامام يحي يناشدوه أن يرفع عن المواطنين ظلم ولاته وعماله وحكامه^(١٥)، كما تضمنت الرساله احدى عشر مطلباً لمعالجة الأوضاع والمظالم التي يعاني منها الشعب في المملكة المتوكلية اليمنية^(١٦)، وطالب حزب الاحرار في برنامجه بالشورى والاصلاح والحرية والعدالة والدستور^(١٧)، وتحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية في البلاد ، والجمع الصحيح العادل للضرائب والحد من الخلافات الدينية ، وتشكيل جيش يعني ، وزيادة مرتبات الموظفين والضباط^(١٨)، وطالب بحكومة تتقيد بدستور ، وتكون هناك مؤسسات دستورية^(١٩)، وتحول حزب الاحرار إلى اسم الجمعية اليمانية الكبرى ، عندما وصل الامير سيف الاسلام ابراهيم بن يحي إلى عدن

وأنضم إلى الاحرار معارضاً لنظام حكم والده وممارساته للسلطة وعدم مشاركة الشعب في رسم سياسة البلاد، وتطبيق النظام الشوري الديمقراطي السليم ، ومارست نشاطها تحت هذا الاسم الجديد ، واصلت جريدة تعبر عن رأيها باسم صوت اليمن^(٢٠).

ثورة عام ١٩٤٨م:

أعد قادة ثورة عام ١٩٤٨م مخططاً للثورة ضد الامام يحيى، وتغيير نظام حكمه المستبد . فحدثت الثورة، وجاء معها الدستور (الميثاق الوطني المقدس) والحكومة الدستورية ومجلس الشورى (السلطة التشريعية) وجهاز إدارى منظم حديث . حيث عين الامام عبد الله بن احمد الوزير اماماً دستورياً ، وتولى رئاسة مجلس الوزراء السيد على بن عبد الله الوزير ، وترأس مجلس الشورى الامير ابراهيم بن يحيى حميد الدين^(٢١).

غير إن القبائل المحيطة بالمدينة أخذت تهاجم مدينة صنعاء ، وتلقى الملك عبد العزيز آل سعود من الامام عبد الله بن احمد الوزير برقيات يطلب منه النجدة دون جدوى . فأخذت الاحداث تتسارع وتتوالى ، وسقطت أول حكومه دستوريه.

ودخلت قوات الامير سيف الاسلام احمد صنعاء وأحتلتها ، ونودي به ملكاً واماماً لليمن ولقب (بالناصر لدين الله)،^(٢٢) كما تلقى مندوب المملكة المتوكلية اليمنية السيد على المؤيد لدي جامعة الدول العربية البرقيات تؤكد سقوط الحكومه الدستوريه التي أقامها الامام عبد الله بن احمد الوزير ، كما وردت من سمو سيف الاسلام عبد الله بن يحيى برقيه يخبر مندوب اليمن لدي جامعة الدول العربية بحضور اليمن الجديد اجتماعات مجلس الجامعه . وفور وصول الأمير سيف الاسلام عبد الله القاهرة اجتمع بسعادة عبد الرحمن عزام باشا ، وصرح عزام باشا عقب الاجتماع إنه تناول البحث مع الامير سيف الاسلام عبد الله بعض المسائل الخاصه بتعاون دول

الجامعة مع اليمن على إقامة حكومه ديمقراطيه صحيحه في المملكه المتوكلية اليمنيه ،
وتقديم المساعدات التي يحتاج إليها القطر اليمني، ليتواء مكانه المرموق بين دول العالم
العربي (٢٣).

مطالب المعارضة في عهد الامام احمد:

رغم احداث ثورة عام ١٩٤٨م ، وما تضمنته من مطالب الشعب في
الديمقراطيه والتنمية، ورغم عود السلطه الحاكمه في المملكه المتوكلية اليمنيه ، لإقامه
حكومه ديمقراطيه صحيحه ، لم تنفذ المملكه المتوكلية اليمنيه ، في عهد الامام احمد ،
أي وعد من وعودها التي قطعتها على نفسها ، فظل الامام احمد يرفض أي تطور ،
وسلك نفس المسلك الذي سار عليه والده الامام يحيى .. ولم تسكت المعارضة ، فظلت
تطالب بالتطور الديمقراطي ومشاركة الشعب في ممارسة السلطه ورسم سياسة البلاد .
وكانت مطالب الأحزاب والمنظمات على الشكل التالي: -

١ - عصبة الحق والعداله (٢٤):

كانت عصبة الحق والعداله أول تنظيم بعد ثورة (١٩٤٨م)، وكان مؤسسها
ابراهيم بن علي الوزير ، وركزت على حتمية الجهاد واستمراره ، وغزت التجمع
القبلي داخل صنعاء ، وبعض التحركات السياسيه في أوساط الجيش ، حتى اكتشفتها
السلطه وقضت عليها.

ثم جرت محاولة أخرى قادها عبد الملك المطاع بعد أن وضع لها خطه تستهدف
الجهاد المسلح ضد نظام الامام احمد وظلمه وعزله فروا خروج مجموعته من اليمن
لتمكن من توجيه الحركه بحريه وشكل أفضل ، فتمكن ابراهيم وعباس الوزير من
الخروج عام ١٩٥٤م إلى عدن ثم إلى السودان ثم إلى القاهرة.

٢ - الاتحاد اليمني:

أصدر الشيخ عبد الله على الحكيمى في كارديف ببريطانيا جريدة السلام ، وكانت أول صوت للمعارضة ضد حكم الامام احمد بن يحيى حميد الدين، بعد فشل ثورة عام ١٩٤٨م^(٢٥)، لكنها لم تستمر ، وعاد إلى عدن وترأس الاتحاد اليمني .^(٢٦) وصدر للاتحاد دستوراً عام ١٩٥١م ، وفتح له بالقاهرة فرعاً ، ترأسه في البدايه الاستاذ على الجناتى، وبعد قيام الثوره المصريه والسماح للقاضي محمد محمود الزبيرى بدخول مصر تولى رئاسة الاتحاد، فأعطى الاتحاد فاعليه ضد نظام الحكم في المملكه المتوكلية اليمنية . وفي نهايه عام ١٩٥٢م أصدر القاضي محمد محمود الزبيرى دستوراً، وهو عبارته عن تصورء لشكل الحكم وشخصية الحكم سماه (اماننا وامالينا) ، وأنتخب القاضي محمد محمود الزبيرى رئيساً للاتحاد اليمني فرع القاهرة^(٢٧).

ثورة عام ١٩٥٥م:

تركت ثورة (١٩٤٨م) نتائجها على الساحة في المملكه المتوكلية اليمنية ، في نفوس كافة الاطراف الوطنيه ، وزاد الاشتزاز والتبرم منه ، خاصة من تلك الدماء التي سالت نتيجة للاعدامات، وبقاء الوضع في عهد الامام احمد كما هو في عهد ابيه الامام يحيى من انعزاله وتأخر في كل المجالات ، وتركيز كافة السلطات في يده. كان أحد المتبرمين الامير سيف الاسلام عبد الله بن يحيى شقيق الامام احمد ، الناقد دائماً للحكم والنظام واسلوب الاداره ، نتيجة الثقافه العاليه وتقلده عدة مهام اداريه وجولاته في العالم الخارجى . فراح يجمع الناس من حوله ، وأخذوا بدورهم يقارنون بين البدر الضعيف الشخصيه، والحسن البخيل والشديد .. وعبد الله العصري الكريم .. لذا أختاروا عبد الله^(٢٨). استغل الثلايا قضية الحوبان وقام بانقلابه ضد الامام احمد ، وعين سيف الاسلام عبد الله اماماً . ولم تمض أيام وفشلت الثوره

التي قام بها سيف الاسلام عبد الله مع المقدم الثلاثيا ، وأنتهت باعدام المقدم الثلاثيا وسيف الاسلام عبد الله والعباس واسماعيل بدون محاكمه (٢٩).

التطور الذي أحدثته ثورة عام ١٩٥٥م:

بعد أحداث ثورة عام ١٩٥٥م ، تألفت لجنة برئاسة ولي العهد سيف الاسلام الأمير محمد البدر وعضوية القاضي محمد العمري والاستاذ احمد محمد نعمان مستشار ولي العهد والسيد عبد الرحمن ابو طالب وزير اليمن المفوض في مصر والقاضي محمد عبد الله الشامي امير لواء البيضاء والسيد احمد زباره القائم باعمال اليمن في امريكا ، وتولت هذه اللجنة وضع مشروع السياسة اليمنية الجديدة ، وبحث المشروعات الحيوية التي أحالها عليها جلالة الامام ، على أن توافيه بتقارير عن كل مشروع ، بعد أن ترجع كلما لزم الأمر إلى بعض الخبراء والمختصين قبل اعتمادها من جلالة الامام (٣٠).

وأعطى الشركه الأمريكية (اوين ديفيلمينت كبريشن اوف واشنطن) حق الكشف والتنقيب عن المعادن والنفط ، كما وقعت عام ١٩٥٦م إتفاقية الدفاع المشترك بين مصر واليمن والسعوديه ، (٣١) وقوى علاقاته مع المعسكر الشرقي ، فأستورد السلاح التشيكي والسوفيتي ، ونفذ إتفاقية بناء ميناء الحديد بالخبرة السوفيتية ، كما رصف طريق الحديد صنعاء بايدي الخبرة الصينية .. وعقد إتفاقية فيه واقتصادي وعسكريه مع الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا (٣٢)، وشكلت أول وزاره في تأريخ المملكه المتوكلية اليمنية ، برئاسة الامام احمد ، وأسند نيابة الرئاسة إلى ولي العهد ابنه سيف الاسلام محمد البدر ، وضمت الوزاره ثلاثه عشر وزير (٣٣).

مطالب المعارضة بعد ثورة عام ١٩٥٥م:

عندما أحست المعارضة إن الامام احمد لم يحدث أي تغيير ، أخذت المعارضة تتحرك سواء كانت في الداخل أو في الخارج ، مطالبة بالتغيير والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ونتيجة لتباطؤ الامام احمد في تنفيذ ماألزم به ، أحست المعارضة إنه يعرقل أي تطور ..
وتقدمت بمطالبها كالتالي: -

١ - الاتحاد اليمني:

أعلن الاتحاد اليمني بمصر في ٢١/٢/١٩٥٦م مطالبه في كتيب بعنوان " مطالب الشعب " يدعو فيه إلى قيام جمعيه تأسيسيه منتخبه وحكومته تنفيذيه وسلطه قضائيه مستقلة في ظل ملكيه رمزيه تسود ولا تحكم ويحكم الشعب في ظل سيادتها^(٣٤).

أما الاتحاد اليمني بعدن فنظم نفسه وأصدر أهداف وبرنامج الاتحاد اليمني في البيان الاداري رقم (١) مطالباً بالكفاح المستمر وصولاً إلى ما يصبوا إليه في ظل نظام جمهوري يحقق له حكم نفسه وبارادته الحرة ، وتحقيق وحدة كل المناطق اليمنية الطبيعيه في ظل حكم ديمقراطي اشتراكي ومستمدته احكامه من الشريعة الإسلاميه^(٣٥).

٢ - اتحاد القوى الشعبيه اليمني:

طالب اتحاد القوى الشعبيه اليمني تحقيق هذه المطالب (الاهداف) الآتيه: -

- ١ - التحرر عن الاستعمار والرجعيه بالقضاء على النظام الاستعماري ومخلفاته في الاجزاء المحتله (عدن والجنوب) والحكم الفردي الاستبدادي العبودي في جوهرة وشكله في الشمال وإقامة حكم دستوري جمهوري شوري شعبي

يضمن حرية الفكر والقول والعقيدة والمساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص.

٢- الوحدة بتحقيق وحدة اليمن الطبيعية ضمن نطاق الوطن العربي الموحد المتحرر من الاستعمار والرجعية .

٣- العدالة بتحقيق نظام اقتصادي يرفع مستوى المعيشة لجمهير الشعب ويكفل لكل مواطن العمل الملائم بقدرته وكفاته وحق التعليم والغذاء والمسكن والعلاج والراحة^(٣٦).

٣- حركة القوميين العرب:

تأسس فرع حركة القوميين العرب في المملكة المتوكلية اليمنية عام ١٩٥٩م وانتشر بين صفوف الطلاب والمثقفين والعمال والقوات المسلحة^(٣٧). وناهضت حركة القوميين العرب النظام في المملكة المتوكلية اليمنية وحاولت اسقاطه وإقامة نظام جمهوري ، وعملت من أجل وحدة اليمن الطبيعية^(٣٨).

٤- تنظيم الضباط الاحرار^(٣٩):

تأكد للوطنيين المخلصين في المعارضة اليمنية ، بعد ثورتى ١٩٤٨م و ١٩٥٥ ودور الأحزاب التي تعمل في السر ، ودور الاغتيالات التي قامت، والمنشورات التي توزعها المعارضة، تأكيد للضباط الاحرار إن هذا كله لم يؤد إلى إصلاح أو إسقاط

النظام الملكي في المملكة المتوكلية اليمنية ، لذا قام الضباط الأحرار بتنظيم أنفسهم في ثكناتهم على شكل خلايا صغيرة بحيث لا يعرف الواحد الآخرى.

وبعد عدة لقاءات خرجوا بالأهداف الستة الواجب تحقيقها وهي:

١ - التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتها ، وإقامة حكم جمهوري عادل ، وإذابة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.

٢ - بناء جيش وطني قوي لحراسة البلاد وحماية الثوره ومكاسبها.

٣ - رفع مستوى الشعب اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

٤ - إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادلاً ، مستمداً انظمته من روح الدين الإسلامي الحنيف.

٥ - العمل على تحقيق الوحدة الوطنيه في نطاق الوحدة العربيه الشامله.

٦ - إحترام موائيق الأمم المتحده والمنظمات الدوليه ، والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ، والعمل على اقرار السلام ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ، أندلعت الثوره وتغير النظام في الشطر الشمالي من اليمن ، من نظام امامى ملكى إلى نظام جمهوري.

من العرض السابق ، نلاحظ إن الامام ركز كافة السلطات في يده ، وأصبحت كل الممارسات بعيدة كل البعد عن النظام الديمقراطي .. كما أن أعضاء المجالس يتم تعيينهم وعزلهم من قبل الامام ، ولا يمكن أن يقوموا بأي اجراء إلا بعد موافقة الامام . كما إن تداول منصب الامام أصبح وراثياً (بولاية العهد) في اسرة الامام احمد .. من هنا نلاحظ أن الممارسه الشعبيه للسلطه قد همشت.

هوامش البحث الثاني : الممارسة الديمقراطية و المملكة المتوكلية اليمنية

- (١) القاضي عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماحي - اليمن الأنسان والحضاره - منشورات المدينه - بيروت - الطبعه الثالثه ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م - صفحہ (١٨٣-١٨٤).
- (٢) أحمد حسين شرف الدين - اليمن عبر التاريخ - مطبعة المحمديه - عابدين - القاهرة - الطبعه الثانيه - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م - صفحہ (٢٦٥-٢٦٦).
- (٣) أحمد حسين شرف الدين - مرجع سابق - صفحہ (٢٦٧-٢٦٩).
- (٤) د/ أحمد فخري - اليمن ماضيها وحاضرها - المكتبه اليمنيه للنشر والتوزيع - صنعاء - الطبعه الثانيه ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م - صفحہ (٦٣-٦٧).
- (٥) د/ قائد الشرجي - القرية والدوله في المجتمع اليمني - دار التضامن للطباعه والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعه الأولى ١٩٩٠م - صفحہ (١٨٦).
- (٦) د/ سيد مصطفى سالم - تكوين اليمن الحديث - مكتبة مدبولي - القاهرة - الطبعه الثالثه - ١٩٨٤م - صفحہ (٤٧٤-٤٧٥).
- (٧) أمين الريحاني - ملوك العرب - المؤسسه العربيه للدراسات والنشر - بيروت - الطبعه الثانيه - ١٩٨٦م - صفحہ (٨٣-٨٦).
- (٨) أمين الريحاني - مرجع سابق - صفحہ (١٧٩-١٨٢).
- (٩) ايليناجولوبوفسكايا - ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن - ترجمه قائد طربوس - دار ابن خلدون - بيروت - الطبعه الأولى - ١٩٨٢م - صفحہ (١٦٩-١٧٠) & القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحي - مرجع سابق - صفحہ (١٩٥).
- (١٠) ايليناجولوبوفسكايا - مرجع سابق - صفحہ (١٧١).
- (١١) ايليناجولوبوفسكايا - مرجع سابق - صفحہ (١٧١-١٧٢).
- (١٢) القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحي - مرجع سابق - صفحہ (٢٠٥) & عبد الله البردوني - اليمن الجمهوري - دار الفكر المعاصر - بيروت - الطبعه الرابعه ١٩٩٤م - صفحہ (٤٧) و (١٦٩).

- (١٣) القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحي - مرجع سابق - صفحہ (١٩٦) - (٢٠٣).
- (١٤) القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحي - مرجع سابق - صفحہ (٢١٦).
- (١٥) احمد بن محمد الشامي .. رياح التغيير في اليمن - المطبعة العرييه - جده - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م - صفحہ (١٣٥) & سعيد احمد الجناحي - الحركة الوطنية اليمنية - مركز الامل للدراسات والنشر - اليمن - الطبعة الأولى ١٩٩٢ م - صفحہ (٦٨) - (٦٩).
- (١٦) الهام محمد مانع - الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن - الافاق للطباعة والنشر - الثوابت - صنعاء - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م - صفحہ (١٣٠-١٣٢).
- (١٧) أحمد بن محمد الشامي - مرجع سابق - صفحہ (١٤٧).
- (١٨) ايلينا جولوبوفسكايا - مرجع سابق - صفحہ (١٨١).
- (١٩) مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء - ثورة ١٩٤٨ م - الميلاد والمسيرة والمؤثرات - دار العودة - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٢ م - صفحہ (٣٤٦).
- (٢٠) مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء - ثورة اليمن الدستورية - دار الكلمة - صنعاء - الطبعة الثانية ١٩٨٥ م - صفحہ (٥٦).
- (٢١) مجلة الرابطة العربية (المصرية) - في ٢٩ مايو ١٩٤٨ م & احمد حسين شرف الدين - مرجع سابق & مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء - ثورة ١٩٤٨ م - الميلاد والمسيرة والمؤثرات - مرجع سابق & احمد جابر عفيف - الحركة الوطنية في اليمن - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م - صفحہ (٣٠١-٣٠٣) & القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحي - مرجع سابق - صفحہ (٢٢٧) - (٢٣٨) & احمد بن محمد الشامي - مرجع سابق - صفحہ (٢٨٢ - ٢٩١) & عبد الله بن احمد الثور - ثورة اليمن - مطبعة دار احياء الكتب العرييه - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٨٦ م - صفحہ (٧٦-٨٧) & محمد علي الاسودى - حركة الاحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقة - بدون ناشر ومكان اصدار - ١٩٨٧ م - صفحہ (٣٤١) -

- (٣٥١) & جريدة صوت اليمن - عدد (٦٦) - عدن - في ١٩ فبراير ١٩٤٨م - صفحة (٢٠١).
- (٢٢) جريدة الاهرام (المصريه) - في ١٥ مارس ١٩٤٨م - صفحة (١)، جريدة البلاغ (المصريه) - في ١٤ مارس ١٩٤٨م - صفحة (١).
- (٢٣) جريدة الاهرام (المصريه) - في ١٧ مارس ١٩٤٨م - صفحة (١)، جريدة البلاغ (المصريه) - في ١٦ مارس ١٩٤٨م - صفحة (٢).
- (٢٤) زيد بن علي الوزير - محاوله لفهم المشكله اليمنيّه - منشورات العصر الحديث - بدون ذكر مكان الاصدار - الطبعة الثانيه - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - صفحة (١٢١-١٢٥).
- (٢٥) زيد بن علي الوزير - مرجع سابق - صفحة (١٢١).
- (٢٦) محمد علي الاسودى - مرجع سابق - صفحة (٩٩).
- (٢٧) أحمد جابر عفيف - مرجع سابق - صفحة (٣١٧-٣٢٩) & سعيد احمد الجناحي - مرجع سابق - صفحة (١١٤).
- (٢٨) عبد الله بن احمد الثور - مرجع سابق - صفحة (١٠٦).
- (٢٩) أحمد حسين شرف الدين - مرجع سابق - صفحة (٣٧٠) & جريدة فتاة الجزيرة - عدن - عدد (٧٦٨) - في (٣) ابريل ١٩٥٥م & جريدة فتاة الجزيرة - عدن - عدد (٧٦٩) في (١٠) ابريل ١٩٥٥م & فتحى الديب .. عبد الناصر وحركة التحرر اليمني - دار المستقبل العربى - مصر - الطبعة الأولى - ١٩٩٠م.
- (٣٠) جريدة الاهرام (المصريه) - عدد ٤٩٨١ - في (١٨) ابريل ١٩٥٥م - صفحة (١٣).
- (٣١) ايلينا جولوبوفسكايا - مرجع سابق - صفحة (٢٢٦-٢٢٩).
- (٣٢) عبد الله البردونى - اليمن الجمهورى - دار الفكر المعاصر - بيروت - الطبعة الرابعه ١٩٩٤ - صفحة (٣٥٧).
- (٣٣) جريدة فتاة الجزيرة - عدن - عدد ٧٨٨ - في ٤ سبتمبر ١٩٥٥م - صفحة (١).
- (٣٤) عبد الله الردونى - مرجع سابق - صفحة (٢١٥-٢١٧)، أحمد جابر عفيف - مرجع سابق - صفحة (٣٣٣-٣٣٦).

- (٣٥) محمد علي الاسودي - مرجع سابق - صفحہ (١٣٢-١٥٧).
- (٣٦) زيد بن علي الوزير - مرجع سابق - صفحہ (١٢٥ - ١٢٧).
- (٣٧) الهام محمد مانع - مرجع سابق - صفحہ (١٤٥).
- (٣٨) د/ أحمد صالح الصياد - السلطه والمعارضه في اليمن المعاصر - دار الصداقه - بيروت -
الطبعه الاولى - ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ - صفحہ (٢٥٠ - ٢٥٤).
- (٣٩) مجموعه من الضاغط الاحرار اليمنيين - اسرار ووثائق الثوره اليمنيه - مطابع الرياض -
الكويت - ١٩٧٨م - صفحہ (١٧-١٥٣).

المبحث الثالث

الممارسة الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية

قامت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م في الشطر الشمالي من اليمن، وغيّرت النظام من نظام ملكي وراثي عتيق إلى نظام جمهوري، وكانت من أهدافها الستة إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني ، مستمداً إنظمته من روح الدين الحنيف .. لذا سوف نستعرض النظام الجمهوري والأحداث التي رافقته ، في الخمس الحقب ، في عهد السلال ، وعهد الأرياني ، وعهد الحمدي ، وعهد الغشمي، ثم عهد على عبدا لله صالح... هل شاركت الجماهير في رسم سياسة البلاد.. هل المجالس التي تكونت كانت تعبر عن اراده شعبيه.. هل مجلس القيادة أو مجلس الرئاسة أو المجلس الجمهوري التي تكونت عبرت عن اراده ديمقراطيه حرة.. وهل المجالس التشريعية التي تكونت تشكلت بشكل ديمقراطي سليم.. فهذا مانريد أن نجيب عليه في بحثنا هذا.

المطلب الأول

الممارسة الديمقراطية في عهد السلال

— ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م:

قامت الثورة في شمال الوطن في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ، وأعلنت في نفس اليوم أهدافها الستة ^(١) ، كما أعلنت عن تشكيل مجلس رئاسه برئاسة الشيخ محمد على عثمان . وشكلت حكومه ، وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م شكل مجلس قياده ^(٢) ، وأعلنت عن سياستها العامه ^(٣) ، والنظام السياسي في المجال الداخلي والمجال القومي العربي وفي المجال الدولي ^(٤) ، وصدر الاعلان الثوري (الدستور المؤقت) في (٣) اكتوبر ١٩٦٢م، الذي ينظم حكم البلاد خلال الفتره الإنتقاليه، التي حددتها بخمس سنوات ، لاعداد الشعب وتهيته وتمكينه من ارساء الحكم الديمقراطي ^(٥) ، حيث أتسم هذا الدستور

بالنزعه المحافظه التي لا تعكس مبادئ و ارادة قادة الثورة الاساسيين ، ولا أهداف ومبادئ تنظيم الضباط الاحرار، بقدر ما كانت تجسيدا للأهداف والمطالب الاصلاحية التي رددتها حركة المعارضه منذ مطلع الاربعينات، وأكثر تحديداً اراء وقناعة أحمد محمد نعمان رئيس اللجنة الدستورية^(٦).

ولم تمض أيام على تشكيل مجلس قيادة الثورة والوزاره، إلا وظهرت القوى الأخرى، لاحتواء الثورة وتسييرها في الجبهه التي ترغبها .. وأذيع في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢م عن تشكيل جديد لمجلس السيادة (مجلس قياده).

وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢م وصل عبد الرحمن البيضاني من القاهره إلى الجمهوريه العربيه اليمنيه ، رغم كراهية السلال للبيضاني ، ولكن السلال عين البيضاني نائباً لرئيس الوزراء، لتعرض السلال إلى قدر كبير من الضغط المصري لا جباره على قبول البيضاني كنائب له في رئاسة الوزاره، لأن جمال عبد الناصر أراد أن يكون هناك رجلاً متعاطفاً مع مصر قريباً من مركز السلطه ويشكل حاجزاً .. يحول دون أية تصرفات أو اتجاهات وطنيه يعنيه استقلاله. وفي منتصف اكتوبر ١٩٦٢م زار المشير عبد الحكيم عامر اليمن ، وتم تشكيل وزاره أوسع^(٧).

أعلن الدكتور عبد الرحمن البيضاني في (٣١) اكتوبر ١٩٦٢م عن تشكيل جديد آخر لمجلس قياده ، دخل البيضاني عضواً فيه ، وغير الحكومه وعين نفسه نائب رئيس الجمهوريه ووزيراً للخارجيه^(٨).

وما أن أنتهى الصراع بين السلال والبيضاني ، ببقاء البيضاني في القاهره.. أصدر السلال في (١٣) ابريل ١٩٦٣م دستوراً مؤقتاً يحل محل الدستور المؤقت الذي صدر في أول اكتوبر ١٩٦٢م^(٩)، حيث احتوى على ستين ماده ، تضمنت تعريف الدوله اليمنيه والمقومات الأساسية للمجتمع اليمني ، والحقوق والواجبات العامه ، ونظام

الحكم في ثلاثه فصول (رئيس الدوله ، مجلس الرئاسة ، المجلس التنفيذي) والقضاء ، واحكام عامه (١٠).

وشكل السلال في (١٧) ابريل ١٩٦٣م مجلس رئاسه بدلاً من المجلس الذي شكل في (٣١) اكتوبر ١٩٦٢م (١١) كما عين المشايخ أعضاء في مجلس الرئاسة (١٢). وبهذه الاجراءات أستطاع السلال أن يركز كافة السلطات في يده. حيث أصبح هو رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ورئيس مجلس الرئاسة والقائد العام للقوات المسلحة ، والسلطة التشريعيه.

ظهور المعارضة اليمنية ومطالبها في العهد السلافي:

نظراً لتشدد السلال ، وعدم رغبته في التفاهم مع أعداء الثوره (الملكيين) ومشاركتهم في الحكم ، ورفضه أن تحكم الجمهورية العربية اليمنية بواسطة مؤسسات دستوريه منتخبه ديمقراطياً، بدأت الانقسامات بين الجمهوريين. لذا عقد في ١٤ ربيع الثاني ١٣٨٣هـ الموافق ٢ سبتمبر/ ايلول ١٩٦٣م مؤتمر عمران ،الذي كان أول مؤتمر جمع ممثلين من كافة فئات الشعب من ضباط وشيوخ وعلماء ، ومن كافة أنحاء اليمن المختلفه (١٣)، وبعثيين سوريين وبعثيين عراقيين وشوعيين وشيعيين (١٤). وخرج مؤتمر عمران بسبعه وعشرين قراراً، تضمنت تحويل محكمة الشعب العسكريه بصنعاء إلى محكمه شرعيه يختارها مجموعه من علماء الشرع الأحرار من كافة المناطق يتولون محاكمة جميع المتهمين ، وطالب من أعضاء مجلس الرئاسة أن يؤدوا الأمانة ، كما طالب اعتبار مجلس الشيوخ هو المجلس الشعبي الذي يمثل الشعب ويضم إليه اللجنه المركزيه ومجموعه من العلماء ويعتبر هو مجلس الشورى ويتولون مناقشة وتوجيه المسئولين في إجهزة الدوله، وطالب بتكوين مجلس منتخباً انتخاباً عاماً،

وطالب بتكوين جهاز لمراقبة الموظفين الذين يخلون بواجباتهم ، ووضع دستور للبلاد مجلس وزراء تكون له صلاحيات كاملة بدلاً من المجلس التنفيذي^(١٥).

وواجه السلال قرارات مؤتمر عمران ، بإصدار الاعلان الدستوري في ٦ يناير ١٩٦٤ م ، الذي ينظم سلطات الدولة العليا ، حيث جعل رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس المكتب السياسي ومجلس الأمن القومي^(١٦) ، وشكل مكتب سياسي بدلاً من مجلس رئاسه ، وشكلت وزاره برئاسة اللواء حمود الجائفي .. لامتناس قرارات عمران وجعلها جوفاء ، مما سهل عليه التحايل عليها.

ونتيجة للآضطرابات التي حدثت في اليمن ، أضر جمال عبد الناصر أن يقوم بزياره مفاجئه لليمن في (٢٣) ابريل ١٩٦٤ م ، حيث أجبر السلال على إصدار دستور دائم ، نص على تشكيل مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء ، وأنشاء هيئه استشاريه لها سلطات تشريعيه^(١٧). وبالفعل صدر السلال هذا الدستور في (٢٧) ابريل ١٩٦٤ م^(١٨) . وقد جاء مطابقاً للدستور المصري الصادر في مارس عام ١٩٦٤ م^(١٩). ولكن الحكام لم يلتزموا بنصوص الدستور والقوانين المنظمه.

ونتيجة لتقاعس السلال ووضع العراقيل ، التي تحول دون تنفيذ قرارات مؤتمر عمران ، قدم القاضي عبد الرحمن الارياني والقاضي محمد محمود الزبيري استقالتهما في ٢ ديسمبر ١٩٦٤ م ، متضمنه سبعة مطالب وهي ، تعديل الدستور ، وإقامة مجلس جمهوري، وتأليف مجلس شوري ، وإعلان قيام تنظيم شعبي شامل ، وتكوين جيش وطني قوي ، وتأليف مجلس دفاع وطني، وتشكيل محكمه شرعيه عليا تتولى محاكمة العابثين باموال الدوله ومقدرات الشعب^(٢٠). كما تقدم حزب الله بمطالب ، يطالب فيها الحكومه أنتهاج السبل الديمقراطييه في ممارستها للسلطه ورسم سياسه البلاد العامه^(٢١).

اجتمع حشد كبير في ٢ مايو ١٩٦٥م في مدينة حمر في الجمهورية العربية اليمنية ، وسمى هذا المؤتمر (بمؤتمر حمر) ، حيث ضم عدداً من الشخصيات ومن فئات مختلفه وخاصة من المشايخ ، وطالب المؤتمرون بالأسس التي يجب أن تقوم الدوله عليها . وأعطوا الثقة لحكومة الاستاذ أحمد محمد نعمان . وتقدموا إلى السلال بأثنى عشر مطلباً^(٢٢) . فأصدر السلال الدستور المؤقت لعام ١٩٦٥م^(٢٣) ، لامتناس غضب المؤتمرين ، لكنه لم يلتزم بنصوص الدستور والقوانين المنظمه له ، مما أدى في ٢٨ يونيو ١٩٦٥م بأن تقدم الاستاذ أحمد محمد نعمان باستقالته خاصة وأنه - أي السلال - شكل مجلساً أعلى للقوات المسلحه دون استشارة حكومة النعمان^(٢٤) . فتولى السلال رئاسة الحكومه بعد استقالة النعمان مما أدى إلى تصاعد الإنشقاق في الصف الجمهوري ، فأضطر السلال في ١٨ يوليو / تموز ١٩٦٥م إلى تكليف العمري بتشكيل الوزاره^(٢٥) . وأعلن عن تأسيس التنظيم الشعبي للقوى الوطنيه في ٢٨ اكتوبر ١٩٦٥م كتتنظيم سياسي ، وصدر له دستور حدد فيه اسم التنظيم والشعار والأهداف وبرنامج العمل الوطني^(٢٦) .

وبعد إبرام إتفاقية جده بين الملك فيصل وبين الرئيس جمال عبد الناصر يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ / ٨ / ١٩٦٥م . لحل المشكله اليمنيّه والتي أحتوت في بنودها الثلاثه الأولى حق الشعب اليمني في إختيار نوع الحكم الذي يرتضيه^(٢٧) .

أحتجزت القياده المصريه السلال بمصر حتى تترك للمعتدلين فرصة لحل المشكله . وعندما وصل الطرفان (الملكي والجمهوري) في مؤتمر حرض إلى طريق مسدود ، وأصبح جمال عبد الناصر غير مقتنع بسياسة حسن العمري التي ترمي إلى استقلال السياسه اليمنيّه عن السياسه المصريه ، قرر الرئيس جمال عبد الناصر عوده السلال إلى صنعاء يوم (١٢) أغسطس / آب ١٩٦٦ ، مما أثار أزمة ، وبناء على

توجيهات القيادة العربية باليمن ، سافر وفد من السياسيين والوزراء في ٩ سبتمبر ١٩٦٦م إلى القاهرة لشرح وجهة نظرهم للقيادة المصرية ، حيث تم احتجازهم في القاهرة^(٢٨). وأعلن السلال تشكيل وزاره برئاسته في ١٨ سبتمبر / ايلول ١٩٦٦م^(٢٩). وشكلت الحكومه من العناصر المتشدده^(٣٠)، وطلب من حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتسليمه السياسيين اليمنيين لديها لمحاكمتهم^(٣١). وفي (١٩) اكتوبر / تشرين أول ١٩٦٦م أعلن السلال عن إقامة محكمة أمن الدوله برئاسة العميد محمد الأهنومي وزير الداخليه ، وحكم بالاعدام على كثيرين^(٣٢). ونتيجة للاجراءات القمعيه التي أستخدمها السلال لفرض سلطته بالقوه ، هرب الكثير وأنضموا إلى حركة المنشقين الجمهوريين التي يقودها الشيخ عبدالله بن حسين الأهر^(٣٣).

وعندما وجد السلال إن المناصرين يتعدون عنه ، وأستشعر أن السلطه تنسحب من تحت أقدامه، أعلن في ١٨ يناير ١٩٦٧م عن قيام الاتحاد الشعبي الثوري ، لحشد وتكتيل الجماهير تحت قيادته للحفاظ على نظامه^(٣٤).

الا إن الممارسات ، التي مارسها السلال في ادارته للسلطه وإبتعاده عن تطبيق الديمقراطيةيه الشعبيه ، ومحاولاته الالتفاف على كل القرارات الصادره عن المؤتمرات الشعبيه ، وتركيز كافة السلطات في يده ، وتعقبه المعارضين واعدامهم وسجنهم . كل ذلك أثار قوى المعارضه.

ففي ٣ مارس عام ١٩٦٧م أعلن عن قيام تنظيم سياسي باسم "الجبهه الثوريه اليمنيه" بعد اجتماع حضره مندوبون عن قبائل حاشد وبكيل وكثير من السياسيين وكبار الموظفين والضباط ، ونددوا فيه بسياسة السلال وديكتاتوريته وطالبوا

بالديمقراطية ومشاركة الجميع في رسم سياسة البلاد ، واحتجوا على احتجاز اللواء حسن العمرى رئيس الحكومة اليمنية بالقاهرة (٣٥).

وعقدت الجبهة الثورية اليمنية (مؤتمر سباء) في نهم بتاريخ ٣/٣/١٩٦٧م مؤتمراً تحت اشراف الشيخ سنان ابو لحوم ، أكد المجتمعون رفضهم لحكومة السلال باعتبارها غير شرعية، وتمسكهم بشرعية حكومة العمرى (٣٦).

وبعد هزيمة الخامس من يونيو / حزيران ١٩٦٧م ، تقدم وفد المعارضه الوطنيه اليمنية إلى قياده العربيه المصريه في صنعاء بالمطالب التاليه (٣٧):-

١ - تغيير الوزاره الحاليه التي يرأسها السلال ، واشراك العناصر الوطنيه في وزاره جديده.

٢ - سرعة اطلاق اليمنيين المعتقلين في القاهره واعادتهم إلى اليمن .

٣ - السماح بعودة المنفيين اليمنيين المتأثرين بأحداث أغسطس ١٩٦٦م إلى أعمالهم وصرف مرتباتهم.

٤ - إطلاق السجناء السياسيين الموجودين في سجون صنعاء وتعز والحديده.

وفي أعقاب هزيمة ٥ يونيو / حزيران ١٩٦٧م تم الاتفاق بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر الخرطوم في (٢٩) أغسطس / آب ١٩٦٧م على انسحاب القوات المصريه من اليمن . وبانتهاء الوجود المصرى هناك أنتهى عهد السلال ، وجاء عهد الاريانى.

المطلب الثاني

الممارسه الديمقراطيه في عهد الاريانى

قام ضباط الجيش بحركة الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م ، كان الهدف منها هو مايسمى بالذاتيه اليمنيه ، التي تعني اخراج الجيش المصرى والمصالحه مع السعوديه

وتشكيل حكومه تضم كل الاطراف المعنيه من ملكيه وجمهوريه^(٣٨)، وتم تشكيل مجلس جمهوري برئاسة القاضى عبد الرحمن الاربانى وعضوية الشيخ محمد على عثمان والاستاذ أحمد محمد نعمان ، وحكومته برئاسة محسن العيني من ستة عشر وزيرا^(٣٩)، وأعلن مجلس الرئاسة والحكومته عن سياستهما^(٤٠). وصدر الدستور المؤقت في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧م^(٤١).

ونتيجة لحصار صنعاء والظروف الصعبة التي واجهتها حكومة محسن العيني ، من الناحية الداخلية والخارجية ، قدم استقالة حكومته ، وكلف الفريق حسن العمري عضو مجلس الرئاسة بتشكيل الحكومة^(٤٢). ونتيجة للسياسة التي اتخذتها حكومة العمري بدأت بوادر الاستقرار تظهر . فاستشعر الجناح اليسارى والجبهة القومية إن المعتدلين من الجمهوريين قروا مراكزهم وثبتوا مكانتهم في الساحة اليمنية هنا بدأ تحرك الجبهة القومية والجناح اليسارى في المقاومة الشعبية . الا إن قوات حكومة العمري واجهتهم بمنتهى القوة والحسم .

وفي مارس ١٩٦٨م توقفت المساعدات السعودية للملكيين تماماً، مما أثر على نفوذ القادة الملكيين ، وبحلول نهاية عام ١٩٦٨ م أنتهت مقاومة الملكيين^(٤٣). واستشعر العمري بقوة ونفوذ المقاومة الشعبية وأثرها على توجهات سياسته ، بعد إنتهاء حصار صنعاء ، حيث بدء التقارب بين الجمهوريين والملكيين . وانضمام فلول المناصرين للنظام الملكي إلى النظام الجمهوري ، فأصدر الفريق العمري قرار يقضى بالحاق المقاومة الشعبية بوحدات القوات المسلحة لمن يرغب وتسريح ممن لا يرغب ، ونظراً لأن غالبتهم أو كلهم من العمال والموظفين والطلاب ، فلم يكن متصوراً أن يتركوا أعمالهم أو وظائفهم ، وبالتالي كان الهدف من هذا القرار إلغاء المقاومة^(٤٤).

نتيجة لما توصل إليه الطرفان الجمهوري اليمني والسعودي للمصالحة ، بعد أحداث حصار صنعاء ، أخذت السلطة ترتب الوضع لافساح المجال للجميع للمشاركة السياسية في رسم سياسة البلاد .. لذا أصدر المجلس الجمهوري عدة قرارات دستورية تنظم السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، وتم تغيير اسم مجلس الشورى إلى المجلس الوطني المؤقت . وصار من حق المجلس الوطني المؤقت أن يختار رئيساً ونائبين له من بين أعضائه ، كما رفع الحد الأقصى لعمر عضو المجلس ، بحيث يبدأ من خمسة وعشرين سنة ولا يزيد عن خمسة وستين عاماً^(٤٥). حق المجلس الوطني المؤقت سحب الثقة من الحكومة^(٤٦)، مقابل اعطاء الحكومة حق حل المجلس الوطني المؤقت.

لقد كان كل أعضاء المجلس الوطني المؤقت معينين من قبل قيادة حركة الخامس من نوفمبر ٦٧ م ، كما عهدناه سابقاً في العهد السلافي. وتم التعيين حسب اتفاقيات مسبقه في توزيع المصالح بين اطراف القوى المهيمنه ، دون النظر إلى رأي الأغليه الجماهيريه.

وقد أنجز المجلس الوطني المؤقت الدستور الدائم لعام ١٩٧٠ م ، وأصدره رئيس المجلس الجمهوري في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ م^(٤٧). كما أنجز قانون الانتخابات الذي أصدره رئيس المجلس الجمهوري بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٧١ م في ٥/١/١٩٧١ م^(٤٨).

المطلب الثالث

الممارسة الديمقراطية في عهد الحمدي

أستقل ابراهيم محمد الحمدي ، الظروف الذي كان فيه كل محمد الارياني القائد العام للقوات المسلحة، وحسين المسوري رئيس هيئة الاركان متغيبا للعلاج في باريس ،

فقام في ١٣ يونيو/حزيران ١٩٧٤م بأنقلاب، لتخليص البلاد من الصراعات والخلافات التي كانت قائمة بين عبد الرحمن الارياني وعبد الله الأحمر^(٤٩).

واستدعى الارياني كل من عبد الله الأحمر رئيس مجلس الشورى و سنان أبو لحوم محافظ الحديدة وأحمد علي المطري صاحب الثقل السياسي في مجلس الشورى طالباً منهم تقديم استقالته جماعية^(٥٠). فبعث رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري يوم الخميس الموافق ١٣ يونيو/حزيران ١٩٧٤م استقالتهم إلى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى . فظهر ابراهيم الحمدي بمظهر الوسيط بين الزعماء المتصارعين ، فأستطاع أن يقنع الشيخ عبد الله الأحمر أن تلك الاستقالة لابد أن تقترن مؤقتاً باستقالته من رئاسة مجلس الشورى، فقدم الأحمر استقالته إلى القيادة العامة للقوات المسلحة^(٥١).

بهذا آلت أمور الدولة كلها إلى المقدم ابراهيم الحمدي ، كما أدت استقالة سنان والأحمر والمطري إلى كسر شوكة المشيخية والقبليه القويه وبذلك أستطاع الحمدي انتهاء السلطة التنفيذية والتشريعية للنظام السابق والأعمده التي كان يرتكز ويتقوى بها.

وفي يوم ١٤ يونيو/حزيران ١٩٧٤م، أصدر مجلس القيادة البيان رقم (٤) لسنة ١٩٧٤م بتجميد مجلس الشورى وتعليق الدستور الدائم لعام ١٩٧٠م ، كما أصدر في نفس اليوم البيان رقم (٥) يحل القيادة العامة للقوات المسلحة وتوسيع مجلس القيادة من سبعة أعضاء إلى عشر أعضاء ، كما أصدر في نفس اليوم البيان رقم (١٢) لسنة ١٩٧٤م بحل الاتحاد اليمني، والتنظيم أسسته حركة الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م . في عام ١٩٧٢م، كما أصدر في ١٤/٦/١٩٧٤م البيان رقم (١٣) لسنة ١٩٧٤م

باحياء مشروع قرارات التصحيح للقوات المسلحة الصادر عام ١٩٧١م حول
تصورها للوضع في الجمهورية العربية اليمنية^(٥٢).

وفي يوم ١٩ يونيو /حزيران عام ١٩٧٤م، أصدر مجلس القيادة قراراً برقم
(٢٢) لسنة ١٩٧٤م إعلان دستوري لنظام الحكم في الفترة الانتقالية.. حيث جعل
أعمال السيادة العامة من إختصاص رئيس مجلس القيادة إبراهيم الحمدي، فأُسند إليه
مهام السلطين التنفيذيه والتشريعيه ، ووضع السياسه العامه، وتحديد الاطار العام لها .
وحدد إختصاصات الحكومه كسلطه تنفيذيه وإداريه لتطبيق السياسه العامه للدوله التي
يضعها مجلس القيادة وتكون مسؤوله أمام مجلس القيادة ، متمثله برئيسها إبراهيم
الحمدي ، بهذا القرار (الاعلان) ركزت كافة السلطات في يد إبراهيم الحمدي .
وعلى ضوء موازين القوى الموجوده في مجلس القيادة والجيش ، سارع الحمدي إلى
إختيار محسن العيني لرئاسة مجلس الوزراء ، رغم إتهام العيني من قبل السعوديه بولائه
البعثي وارتباطه بالعراق ، ومعارضة الشيخ عبدا لله الأهر.

ونتيجة لهذا الصراع ورغبة الحمدي في تكوين فريق متجانس والاستحراذ على
مقادير السلطه ، عين في ٢٨ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٧٤م المقدم أحمد الغشمي في
رئاسة الاركان العامه ، رغم معارضة بيت أبو لحوم وأخذ يمد سيطرته حتى سيطر على
قوات العمالقه والمظلات وسلاح الشرطه العسكريه، ثم بداء في تصفيه حضومه من
مدنيين وعسكريين^(٥٣)، ولم يمض عام حتى أقصى كل أعضاء مجلس القيادة العامه
وأصبح مجلس القيادة يتكون من رئيس (ابراهيم الحمدي) وعضوية (عبدا لله عبد العالم
وأحمد الغشمي)^(٥٤). وأعفى رئيس الوزراء من منصبه في فبراير ١٩٧٥م موجهاً ضربه
قويه إلى جناح أبو لحوم ومرضياً جناح الأهر (السعوديه)^(٥٥)، مبرراً أسباب إعفاء
حكومة العيني بما يلي:-

- ١ - إن السلطة التشريعية كانت قد جمدت أثناء فترة التكليف.
 - ٢ - إن حكومة العيني لم تقدم برنامجاً محدداً.
 - ٣ - إن حكومة العيني لم يسبق لها التقدم بطلب الثقة من مجلس الشورى.
 - ٤ - عندما أعيد العمل بالدستور الدائم لم تعمل الحكومة بمقتضى أحكامه.
- وأصدر الحمدي قراراً بتكليف عبد العزيز عبد الغنى بتشكيل الحكومة الجديدة^(٥٦).
- مما سبق نلاحظ ، إن القرارات التي كان يتخذها الحمدي ، إنما هي قرارات سياسية تكتيكية مرحلية ، وأستغل كل القوى القبلية والمشايعية والحزبية لتحقيق مصالحه وترسيخ مكانته وتوسيع نفوذه ، حتى أستطاع أن يمسك ويسيطر على كل الأمور في يده ، ويخضع كل القوى لسلطته ، كما جمع كافة السلطات في يده ، مما أدى إلى زيادة خصومه.

المطلب الرابع

الممارسة الديمقراطية في عهد الغشمي

تولى السلطة أحمد حسين الغشمي ، بعد إغتيال المقدم ابراهيم الحمدي في ١١/١٠/١٩٧٧م. وأعلن عن سياسته بأنها لن تتغير عن نفس المنهج الذي وضع أسسها وقواعدها الحمدي والذي أسهما معا في وضعه ، وأنه لن يتراجع عن خطط التنمية الاقتصادية والخطه الخمسية التي بدأها سلفه، وسوف يقوم بدعم هياكل الدولة ومؤسساتها ، وهذا يستدعى استمرار الحكومة الراهنة برئاسة عبد العزيز عبد الغنى ، وأكد إنه لن يسمح بعودة الولاءات القبلية والشللية داخل القوات المسلحة وإن ولاءها سوف يظل للسلطة المركزية ، وأعلن إن سياسته الخارجية سوف تنتهج سياسة

عدم الانحياز والتعاون وتبادل المصالح مع كل الدول والشعوب الهادفه إلى استمرار مسيرة الثورة^(٥٧).

وأصدر المقدم أحمد حسين الغشمى الاعلان الدستوري في ٦/٢/١٩٧٨م بتشكيل مجلس الشعب التأسيسي الذي ضم ٩٩ عضواً كلهم معينون^(٥٨).

وعقد مجلس الشعب التأسيسي اجتماعاً في مساء يوم ٢٢/٤/١٩٧٨م ، لترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية، فتقدم ثلثا أعضاء المجلس بوثيقة ترشيح وتركية المقدم أحمد حسين الغشمى رئيساً للجمهورية، وعرض الترشيح على مجلس الشعب التأسيسي ، فكانت النتيجة الموافقه بالإجماع ، وأصبح المقدم أحمد الغشمى رئيساً للجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة^(٥٩).

إن الاجراءات التي تمت بتغيير نظام رئاسة الدولة من قياده جماعيه متمثله في مجلس القيادة إلى رئاسه فرديه متمثله في شخصيه واحده هو رئيس الجمهورية ، والتي تمثلت في النهايه في إنتخاب المقدم أحمد حسين الغشمى رئيساً للجمهورية ، والغاء مجلس القيادة ، خلقت بؤر توتر بين الغشمى وعبدالله عبدالعالم. ولجاء الأخير إلى التمرد والعصيان على السلطه، فقام بحشد قوات كثيره لمناصرتة وأنسحب من صنعاء إلى الحدود الجنوبيه مع عدن .. وظل يهدد نظام الغشمى وايدته في ذلك بعض القبائل^(٦٠). ولم يمهل الحكام الشوعيون في الشطر الجنوبي ، الرئيس الجديد المقدم أحمد حسين الغشمى ، الا وارسلوا له يوم ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٧٨م حقيقه ملغمه مع مبعوث رسمي من طرفهم وفجرها في مكتب رئيس الجمهورية ، أودت بحياة الغشمى والمبعوث.

المطلب الخامس

الممارسة الديمقراطية في عهد علي عبدالله صالح

عقد مجلس الشعب التأسيسي اجتماعاً استثنائياً يوم الاثنين ١١ شعبان ١٣٩٨ هـ الموافق ١١ يوليو/ تموز ١٩٧٨ م ، برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي رئيس مجلس الشعب التأسيسي لترشيح وانتخاب رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة . ناقش أعضاء مجلس الشعب التأسيسي الموضوع بتقدير بالغ للمسؤولية ، وتقدم أكثر من ثلث أعضاء المجلس بترشيح المقدم علي عبدالله صالح عضو مجلس رئاسة الجمهورية ونائب القائد العام ورئيس هيئة الأركان العامة ، كرئيس للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة .. وبعد مناقشة الترشيح أسفرت النتائج عن انتخاب المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة بأغلبية (٧٦) صوتاً من (٩٩) (٦١) .

وأصدر المقدم علي عبدالله صالح إعلاناً دستورياً في ٨/٥/١٩٧٩ م ، بموجبه تم زيادة عدد أعضاء مجلس الشعب التأسيسي من (٩٩) عضواً إلى (١٥٩) عضواً ، وإضافة مهمات أخرى إلى المهمات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٨ م (٦٢) . كما أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم (١٣) لسنة ١٩٧٩ م في ٨/٥/١٩٧٩ م . بتشكيل مجلس استشاري مكون من خمسة عشر عضواً . وكان الهدف من إنشاء المجلس الاستشاري تطبيق مبادئ المشاركة الجماعية . أما من حيث مهام المجلس الاستشاري فقد حدد اختصاصاته بدراسة القضايا الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا للبلاد (٦٣) .

وقد أنجز مجلس الشعب التأسيسي مشروع الميثاق الوطني في ٢٥/١٢/١٩٧٨ م ورفع إلى رئيس الجمهورية ، وأصدر رئيس الجمهورية قراره رقم

(٥) لسنة ١٩٨٠ م الصادر في ٢٧/٥/١٩٨٠ م بتشكيل لجنة الحوار الوطني ، الذي حدد في القرار مسؤولية لجنة الحوار ومهامها والتهيئة للمؤتمر الشعبي العام^(٦٤).

وعقد مجلس الشعب التأسيسي جلسته الاعتيادية صباح يوم الاثنين ١٦/٦/١٩٨٠ م برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي نائب رئيس الجمهورية رئيس مجلس الشعب التأسيسي ، وناقش قانون الانتخابات العامة المباشرة ، وأقر بعض التعديلات اللازمة عليه، وعندما أنجزه رفعه إلى رئيس الجمهورية ، فأصدره رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠ م بتاريخ ٣١/٨/١٩٨٠ م^(٦٥).

كما أنجز مجلس الشعب التأسيسي قانون تنظيم الادارة المحلية ، ورفعته إلى رئيس الجمهورية وأصدره بالقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٠ م في ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ . كما أنجز مجلس الشعب التأسيسي قانون تنظيم الصحافة ، ورفعته إلى رئيس الجمهورية ، الذي أصدره بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٢ م في ١٥ / ٨ / ١٩٨٢ م بشأن تنظيم الصحافة . كما أنجز مجلس الشعب التأسيسي قانون المجالس البلدية لعام ١٩٨٢ م ، ورفعته إلى رئيس الجمهورية ، وأصدره رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٢ م في ٩ / ١٠ / ١٩٨٢ م بإنشاء المجالس البلدية وتحديد اختصاصاتها في عشرين مادة.

وقد صدر القرار الجمهوري رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ م في ١ / ٤ / ١٩٧٩ م بدعوة المواطنين لانتخابات المجالس البلدية^(٦٦). وأعقبه بالقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٢ م في ٩ / ١٠ / ١٩٨٢ م بإنشاء المجالس البلدية وتحديد اختصاصاتها.

وصدر القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠ م بتشكيل لجنة الحوار الوطني ، الذي أقر الميثاق الوطني باعتباره ميثاقاً وطنياً يلتزم به الجميع ، وانبثق المؤتمر الشعبي العام كتنظيم سياسي واحد ووحيد يعي ويحشد وينظم الجماهير لخدمة النظام

والمبادئ والأهداف التي تضمنها الميثاق الوطني . كما نظم الاداره المحليه بالقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٠م^(٦٧) . ونظم الصحف بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٢ في ١٥ / ٨ / ١٩٨٢^(٦٨) . وتم اتخاذ كل الاجراءات التي تهيب الشعب في الجمهورية العربية اليمنية لممارسة انتخابات مجلس الشورى.

أصدر رئيس الجمهورية قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٨م في ٤ / ٦ / ١٩٨٨م ، يدعو المواطنين للانتخابات العامه لمجلس الشورى في كل الدوائر الانتخابيه في يوم الخامس من يوليو / تموز ١٩٨٨م . كما دعى فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشورى إعتباراً من الخامس من يونيو / حزيران ١٩٨٨م ، وتقدم الطلبات كتابياً^(٦٩) . وفتح باب الترشيح لمدة عشرة أيام ابتداءً من ٥ يونيو / حزيران ١٩٨٨م حتى نهاية ١٤ يونيو / حزيران ١٩٨٨م ، وعين أعضاء لجان الانتخابات^(٧٠).

فتح باب الاقتراع العام ، وتوجه الناخبون في كل المحافظات والمراكز والنواحي في الجمهورية العربية اليمنية يوم الثلاثاء الموافق ٥ يوليو / تموز ١٩٨٨م ، للدلاء باصواتهم لانتخاب ممثليهم لمجلس الشورى .. ثم أعلنت نتائج الانتخابات بعد إتمام عملية الفرز بحضور المرشحين أو مندوبيهم ، حيث نجح عن كل دائره مرشحاً واحداً من مجموع المرشحين في الدائره الواحده ، حسب قانون الانتخابات رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠م ، والبالغ عدد الدوائر (١٢٨) دائره^(٧١).

وحسب نص الماده (٤٦) في فقرتها الاخيره التي أعطت رئيس الجمهوريه الحق في تعيين (٢٠٪) من مجموع عدد أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم (١٥٩) عضواً ، أصدر رئيس الجمهوريه القرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ١٩٨٨م في ٩ / ٧ / ١٩٨٨م ، بتعيين (٣١) عضواً في مجلس الشوري إضافة إلى عدد الأعضاء المنتخبين مباشرة من الشعب البالغ عددهم (١٢٨) عضواً^(٧٢).

دوامش المبحث الثالث : الممارسة الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية.

"المطلب الأول"

- (١) عبدالله بن أحمد الثور - ثورة اليمن - مطبعة دار احياء الكتب العربية- الطبعة الثانية ١٩٨٦م- صفحه (١٣٧).
- (٢) سعيد أحمد الجناحي - الحركة الوطنية اليمنية -مركز الأمل للدراسات والنشر - صنعاء - الطبعة الأولى ١٩٩٢م- صفحه (٢٢٤).
- (٣) أحمد يوسف أحمد - الدور المصري في اليمن - الهيئه المصريه العامه للكتاب - القاهرة- ١٩٨١م - صفحه (١٩٤).
- (٤) مجموعه من الضباط الاحرار اليمنيين- اسرار ووثائق الثورة اليمنية - مطابع الرياض- الكويت - أول مايو ١٩٧٨م - صفحه (١٨١ و ١٨٢) & أحمد حسين شرف الدين - اليمن عبر التاريخ - مطبعة السنه المحمديه - عابدين - القاهرة - الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م - صفحه (٣٨٣-٣٨٥) & عبدالله بن أحمد الثور -مرجع سابق - صفحه (١٤١ و ١٤٢).
- (٥) أحمد حسين شرف الدين -مرجع سابق- صفحه (٣٨٥-٣٨٨).
- (٦) د/أحمد صالح الصياد- السلطه والمعارضه في اليمن المعاصر - دارالصادقه -بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٢م-١٤١٣هـ - صفحه (٢٨٣).
- (٧) ادجار أو بالأنس - اليمن الثورة والحرب - ترجمة د/ عبد الخالق لاشيد - مكتبة مذبولى- القاهرة- الطبعة الثانيه- ١٩٩٠م - صفحه (١٣٠ و ١٣١) & أحمد جابر عفيف- البيضاني يرد علي البيضاني - دار الفكر للطباعه والتوزيع والنشر- دمشق - الطبعة الثانيه - ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م- صفحه (٢٠) & عبد الغنى مطهر - يوم ولد اليمن مجده- دار نوبار للطباعه - بدون مكان نشر -الطبعة الثانيه- ١٩٩٠م- صفحه (١٤٦ و ١٤٧).
- (٨) عبدالله البردونى - اليمن الجمهوري-دار الفكر المعاصر-بيروت- الطبعة الرابعه ١٩٩٤م- صفحه (٥٠٣-٥٠٦).
- (٩) ادجار أوبالأنس - مرجع سابق - صفحه (١٨٥).

- (١٠) علي العلفي - نصوص يمائية - دار الحرية للطباعة - بغداد - ١٩٧٨م -
صفحة (٢٧-٣٥).
- (١١) علي العلفي - مرجع سابق - صفحة (٣٦).
- (١٢) سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحة (٧٣٦).
- (١٣) أحمد جابر عفيف - الحركة الوطنية في اليمن - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - صفحة (١٣٩) & سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحة
(٧٣٨) & زيد بن علي الوزير - محاوله لفهم المشكله اليمنيه - منشورات العصر الحديث -
مكان اصدار - الطبعة الثانيه - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - صفحة (١٣٦) & خديجه أحمد علي
الهيصمي - العلاقه اليمنيه السعوديه - دار السلفيه - الروضه - القاهره - الطبعة الاولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - صفحة (١٨٣) & د/ أحمد يوسف أحمد - مرجع سابق -
صفحة (١٨٦).
- (١٤) محمد علي الاسودى - حركة الاحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقه - بدون اسم ناشر
ومكان اصدار - ١٩٨٧م - صفحة (٢٨٠).
- (١٥) عبدالله بن أحمد الثور - مرجع سابق - صفحة (١٥٥-١٦١) & أحمد جابر عفيف -
الحركة الوطنية في اليمن - مرجع سابق - صفحة (٣٣٩-٣٤٥).
- (١٦) علي العلفي - مرجع سابق - صفحة (٣٨-٤٣).
- (١٧) ادخار أو بالأنس - مرجع سابق - صفحة (٢١٢ و ٢١٣).
- (١٨) علي العلفي - مرجع سابق - صفحة (٤٩-٦٢).
- (١٩) عيد الغنى مطهر - مرجع سابق - صفحة (١٥٦).
- (٢٠) سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحة (٢٨٠-٢٨٢).
- (٢١) عبد الملك الطيب - التاريخ يتكلم - بدون ناشر ومكان اصدار - الطبعة الأولى ١٤١٢هـ -
١٩٩١م - صفحة (٤٩-٥٤).
- (٢٢) صحيفه دراسات - العدد الثاني - عدن - تموز/ يوليو ١٩٦٥م - صفحة (٦٧-٧٠) &
عبد الملك الطيب - مرجع سابق - صفحة (٣٠٥-٣٠٩) & أحمد جابر عفيف - الحركة

- الوطنية في اليمن - مرجع سابق - صفحہ (۳۵۳-۳۴۹) & علي العلفي - مرجع سابق - صفحہ (۱۳۷-۱۳۴) & عبد الله بن أحمد الثور - مرجع سابق - (۱۶۷-۱۶۴).
- (۲۳) علي العلفي - مرجع سابق - صفحہ (۷۱-۶۳).
- (۲۴) ادجار أو بالأنس - مرجع سابق - صفحہ (۲۴۹ و ۲۴۸).
- (۲۵) سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (۲۹۱).
- (۲۶) جريدة الثورة اليمنية - عدد (۷۴) - في (۲۸) أكتوبر ۱۹۶۵م - صفحہ (۳).
- (۲۷) تقرير الأمين العام إلي مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دور الاجتماع الثالث بالدار البيضاء ۱۱ سبتمبر / ايلول ۱۹۶۵ - ملحق رقم (۱) & د/ أحمد يوسف أحمد - مرجع سابق - صفحہ (۳۷۲-۳۷۰) & عبد الملك الطيب - مرجع سابق - صفحہ (۳۶۶-۳۶۳) & خديجه أحمد علي الهيصمي - مرجع سابق - صفحہ (۱۹۵، ۱۹۴) & علي العلفي - مرجع سابق - صفحہ (۱۵۰ - ۱۴۸) & عبد الله بن أحمد الثور - مرجع سابق - صفحہ (۱۷۷-۱۷۵) & سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (۲۹۷ و ۲۹۸) & أحمد جابر عفيف - الحركة الوطنية في اليمن - مرجع سابق - صفحہ (۳۹۱-۳۹۴) & جريدة الثورة اليمنية - عدد (۶۵۱) - في ۱۶ أغسطس ۱۹۶۵م - صفحہ (۱).
- (۲۸) سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (۳۲۱) & د/ أحمد يوسف أحمد - مرجع سابق - صفحہ (۴۵۵-۴۵۳).
- (۲۹) د/ أحمد يوسف أحمد - مرجع سابق - صفحہ (۴۵۵).
- (۳۰) سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (۳۲۲).
- (۳۱) ادجار أو بالأنس - مرجع سابق - صفحہ (۲۷۶).
- (۳۲) جريدة الثورة اليمنية - عدد ۱۱۸ - في ۲۸/۱۰/۱۹۶۶ - صفحہ (۲).
- (۳۳) ادجار أو بالأنس - مرجع سابق - صفحہ (۲۷۷ و ۲۷۶).
- (۳۴) جريدة الثورة اليمنية - عدد ۱۲۹ - في ۲۷ يناير ۱۹۶۷م & علي العلفي - مرجع سابق - صفحہ (۱۵۶-۱۵۰) & جريدة الثورة اليمنية - عدد ۲۳۳ و ۲۳۴ - في ۲۱ و ۲۸/۱/۱۹۶۷م.

- (٣٥) ادجار أو بالأنس - مرجع سابق - (٢٩٤).
(٣٦) علي العلفي - مرجع سابق - صفحہ (١٥٦-١٦١).
(٣٧) علي العلفي - مرجع سابق - صفحہ (١٦٢).

المطلب الثاني

- (٣٨) د/ أحمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحہ (٢٩٨).
(٣٩) ادجار أو بالأنس - مرجع سابق - صفحہ (٣١٥) & سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (٧٥٤ و ٧٥٥).
(٤٠) أحمد جابر عفيف - الحركة الوطنية في اليمن - مرجع سابق - صفحہ (١٦٥) & د/ أحمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحہ (٢٩٩) & ادجار أو بالأنس - مرجع سابق - صفحہ (٣١٥) & عبد الله بن أحمد الثور - مرجع سابق - صفحہ (٢٠٨-٢٢٢) & علي العلفي - مرجع سابق - صفحہ (٣٠٣-٣١٤).
(٤١) علي العلفي - مرجع سابق - صفحہ (٧٣-٨٠).
(٤٢) ادجار أو بالأنس - مرجع سابق - صفحہ (٣٢٠) & سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (٤٥٢).
(٤٣) ادجار أو بالأنس - مرجع سابق - صفحہ (٣٢٩ و ٣٣٠).
(٤٤) سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (٤٧٨ و ٤٧٩).
(٤٥) محمد راشد عبد المولى - تطور التشريع والقضاء في الجمهورية العربية اليمنية - وزارة الاعلام والثقافة - مشروع الكتاب ٢/٢٨ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م - بدون مكان اصدار - صفحہ (٢٤١).
(٤٦) محمد راشد عبد المولى - مرجع سابق - صفحہ (٢٤٢).
(٤٧) الدستور الدائم لعام ١٩٧٠ م - المقدمة.
(٤٨) جريدة الثورة اليمنية - عدد ٩٩٨ - في ١٩٧١/١/٦ م - صفحہ (١).

المطلب الثالث

- (٤٩) خالد بن محمد القاسمي - الوحده اليمنيه حاضرا ومستقبلا - دار الثقافه - الشارقه - الطبعه الثالثه ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - صفحه (٥٤).
- (٥٠) عبد الله البردوني - مرجع سابق - صفحه (٥١٧).
- (٥١) د/أحمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحه (٣٢٥).
- (٥٢) علي العلفي - مرجع سابق - صفحه (١٢٣-١٢٥) & جريدة الثوره اليمنيه في ١٥/٦/١٩٧٤م - صفحه (٤).
- (٥٣) د/أحمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحه (٣٢٧).
- (٥٤) عبد الله البردوني - مرجع سابق - صفحه (٥٢٨).
- (٥٥) د/أحمد صالح الصياد - مرجع سابق - صفحه (٣٢٧).
- (٥٦) خديجه أحمد علي الهيصمي - مرجع سابق - صفحه (٢٧٢ و ٢٧٣).

المطلب الرابع

- (٥٧) خديجه أحمد علي الهيصمي - مرجع سابق - صفحه (٢٧٨).
- (٥٨) جريدة الثوره اليمنيه - في ٧/٢/١٩٧٨م - صفحه (٨ و ١) & تشريعات الجمهوريه العربيه اليمنيه - صفحه (١٥) & الجريده الرسميه - العدد الرابع - الصادر من المكتب القانوني بصنعاء - الصادر في (٣٠) ابريل ١٩٧٨م الموافق ٢٣ جمادى الأول ١٣٩٨هـ - السنه الثالثه عشر - صفحه (٣) & محمد راشد عبد المولى - مرجع سابق - صفحه (٢٩٣-٢٩٥).
- (٥٩) علي العلفي - نصوص يمانية - كتاب الرأي العام (٣) - دار الرأي - بدون تاريخ ومكان اصدار - صفحه (٣٨-٤٢) & جريدة الثوره اليمنيه - في ٢٣/٤/١٩٧٨م - صفحه (١).
- (٦٠) خديجه أحمد علي الهيصمي - مرجع سابق - صفحه (٢٧٩).

المطلب الخامس

(٦١) جريدة الثورة اليمنية - عدد ٣٣٩٤ - في ١٨/٧/١٩٧٨م - صفحة (٧١) & الجمهورية العربية اليمنية - رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء - المكتب القانوني - الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية والاعلانات الدستورية - دار الصباح للطباعة - بدون تاريخ اصدار - صفحة (٥٠)

(٦٢) تشريعات الجمهورية العربية اليمنية - صفحة (١٢١ و ١٢٢) & جريدة الثورة اليمنية - عدد (٣٦٩٠) في ٩/٥/١٩٧٩م - صفحة (٢١) & الجمهورية العربية اليمنية - رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء - المكتب القانوني - الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية والاعلانات الدستورية - دار الصباح للطباعة - الحديده - بدون تاريخ اصدار - صفحة (٥١-٥٣).

(٦٣) تشريعات الجمهورية العربية اليمنية - صفحة (٨٧) & جريدة الثورة اليمنية - عدد (٣٦٩٠) - في ٩/٥/١٩٧٩م - صفحة (٢١).

(٦٤) سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحة (٧٨٧).

(٦٥) قانون الانتخابات رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠م & جريدة الثورة اليمنية - عدد (٤٠٩٥) - في ١٧/٦/١٩٨٠م - صفحة (١).

(٦٦) الجريدة الرسمية - العدد الرابع - السنة الرابعة عشر - في ٣٠/٤/١٩٧٩م - صفحة (٨٧).

(٦٧) تشريعات الجمهورية العربية اليمنية - صفحة (١١٥-١٢١).

(٦٨) الجريدة الرسمية - العدد الثامن - السنة السابعة عشر - في ٣٠/٨/١٩٨٢م - صفحة (٤-٢٢).

(٦٩) جريدة الثورة اليمنية - عدد ٨٥٩٩ - في ٥/٦/١٩٨٨م.

(٧٠) جريدة الثورة اليمنية - من ٦/٦/١٩٨٨م حتى ٣/٧/١٩٨٨م.

(٧١) جريدة الثورة اليمنية - في ٥/٧/١٩٨٨م - صفحة (٢١).

(٧٢) جريدة الثورة اليمنية - عدد ٨٦٣٤ - في ١٠/٧/١٩٨٨م - صفحة (١).

المبحث الرابع

الممارسة الديمقراطية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

أستطاعت الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل أن تبعد كل من سلاطين وحكام الجنوب (حكام اتحاد الجنوب العربي) والجيش والأمن والأحزاب الأخرى من استلام السلطة ، بمناوراتها السياسية التي استخدمتها مع هؤلاء.

بعد أن حيدت الجميع ، أتخذت الجبهة القومية قراراً بذهاب وفد من قبلها إلى جنيف للتباحث منفرداً مع الحكومة البريطانية ، دون باقي القيادات الجنوبية الأخرى ، رغم موافقتها على قرارات جامعة الدول العربية بعدم الانفراد باستلام السلطة من بريطانيا.

في جنيف ألتقى وفد الجبهة القومية ووفد الحكومة البريطانية ، وبعد مباحثات وافقت حكومة بريطانيا على تسليم الجبهة القومية السلطة والحكم في ٣٠ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٦٧م . ووقع الطرفان على وثيقة استقلال الشطر الجنوبي من اليمن في جنيف بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧م^(١).

تكوين حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية:

في ٣٠ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٦٧م ، أستلمت الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل السلطة والحكم من الحكومة البريطانية ، وأصدرت القيادة العامة للجبهة القومية بياناً أعلنت فيه ولادة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، وحدد البيان شكل السلطة الاستقلالية على النحو التالي:-

- ١- الجبهة القومية هي السلطة العليا في البلاد وهي قائدة الثورة.
- ٢- إلى أن يوضع الدستور المؤقت للبلاد ، فإن القيادة العامة للجبهة القومية تكون هي السلطة التشريعية.

٣- الجبهة القومية هي التنظيم السياسي الوحيد في البلاد.

٤- نظام الحكم جمهوري رئاسي.

وقررت القيادة العليا للجبهة القومية تعيين قحطان محمد الشعبي رئيساً مؤقتاً لمدة سنتين^(٢). وتم تشكيل حكومه ضمت احد عشر وزيراً أغلبهم من أنصار الشعبي^(٣) ، وتولت القيادة العامه للجبهة القومية التي سيطر عليها اليسار المتطرف مهام السلطة التشريعيه ، إلى حين وضع دستور مؤقت وانتخاب مجلس تشريعي^(٤).

وتفجر الصراع على السلطة بين المتطرفين المتشددين والمعتدلين اليساريين. وقد أنهى هذا الصراع بسيطرة اليسار المتشدد وإقالة قحطان من كافة مناصبه وتشكيل مجلس رئاسه برئاسة سالم ربيع علي^(٥). وأخذ النظام الجديد ينفذ منهاجه الاشتراكي الماركسي العلمي في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية^(٦).

ثم شكل مجلس رئاسه جماعي ومجلس وزراء جديد كهيئتين للسلطة التنفيذية^(٧). وبدأت الخلافات بين سالم ربيع علي ورفاقه ، وبين عبد الفتاح اسماعيل ورفاقه حول الهيمنه على الحكم والسلطة . حيث كان سالم ربيع علي متحفظاً على تشكيل " الحزب الطليعي من طراز جديد " ، الذي تقرر في المؤتمر الخامس للتنظيم السياسي - الجبهة القومية^(٨). فأخذ سالم ربيع علي يعمل على تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم عدم رغبة الماركسيين الراديكاليين في هذا التقارب ، لان علي (سالم ربيع علي) كان أقل زمرة الحكام الثلاثة جنوحاً نحو الماركسيه^(٩)، والهيمنه اللينيه الروسيه^(١٠). فاستغل عبد الفتاح اسماعيل ورفاقه اغتيال الغشمي في ١٩٧٨/٦/٢٤م ، لاتخاذهم مبرراً لاعدام سالمين والاستيلاء على السلطة . فقاموا بقصف قصر الرئاسة بمن فيه بالطائرات والبوارج والمدفعية الأرضية.

وبذلك أستطاع الماركسيون المتطرفون اللينيون إزاحة سالم ربيع علي من السلطة وإعدامه .. وأصبح المجال أكثر تقريباً للنظام الماركسي اللينى وتفرد الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشيوعى.

ولخلو منصب رئيس مجلس الرئاسة ، صدر القانون رقم (٢٨) لعام ١٩٧٨م بشأن تعيين رئيس مجلس الرئاسة في ٢٥ يونيو /حزيران ١٩٧٨م بتكليف على ناصر محمد تولى مهام منصب رئيس مجلس الرئاسة . كما صدر قانون رقم (٢٩) لعام ١٩٧٨م بشأن استمرار على ناصر محمد بتحمل مهام رئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ يونيو /حزيران ١٩٧٨م . ثم صدر قانون رقم (٣٠) لعام ١٩٧٨م بشأن تشكيل مجلس الرئاسة في ٢ يوليو / تموز ١٩٧٨م ، حيث تشكل مجلس رئاسة جمهوريه اليمن الديمقراطيه الشعبيه على النحو التالي ، على ناصر محمد (رئيساً لمجلس الرئاسة والوزراء) وعضوية كل من عبد الفتاح اسماعيل – محمد صالح مطيع – على عبد الرزاق باذيب – على أحمد عنتر^(١١).

ونظم دستور عام ١٩٧٠م ودستور عام ١٩٧٨م مجلس الوزراء ، حيث أعتبر دستور عام ١٩٧٠م وعام ١٩٧٨م مجلس الوزراء هو الهيئه التنفيذيه والاداريه العليا ، ويتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء . ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسه العامه للدوله في المجالات السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه والدفاعيه ، كما هي مقرره من قبل مجلس الشعب الأعلى.

وقد أعتبرت القياده العامه للجبهه القوميه في عام ١٩٦٧م السلطه العليا في البلاد التي تقوم في نفس الوقت بمهام السلطه التشريعيه إلى حين وضع دستور^(١٢). وبعد صدور دستور عام ١٩٧٠م في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠م ، تم تشكيل أول برلمان في

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عرف باسم (مجلس الشعب الأعلى المؤقت) ، وجاء تشكيله بطريقة التعيين.

وعند قيام الحزب الاشتراكي اليمني في اكتوبر ١٩٧٨ م ، تم الاعداد لاجراء أول انتخابات لانتخاب مجلس الشعب الأعلى ، وتمت أول انتخابات في ديسمبر ١٩٧٨ م ، وعقد مجلس الشعب الأعلى أول اجتماع له في ٢٧/١٢/١٩٧٨ م^(١٣).

فعين على ناصر محمد رئيساً لمجلس الرئاسة عام ١٩٧٨ م ، وعين عبد الفتاح اسماعيل أميناً عاماً للحزب الاشتراكي اليمني ورئيساً لهيئة مجلس الشعب الأعلى ، فجاء توزيع المناصب على أساس توفيقى مصلحي ، بين القوى التي تشكل منها الحزب الاشتراكي اليمني.

ولم تمض سنتين وأخرج عبد الفتاح اسماعيل ، نتيجة للصراع الحزبي على السلطة عام ١٩٨٠ م ، واستولى على ناصر محمد ، على السلطة التشريعية برئاسته هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ، والسلطة التنفيذية برئاسته لمجلس الرئاسة والوزراء ، والحزب الاشتراكي اليمني ، بتنصيبه أميناً عاماً للحزب الاشتراكي.

وبرجوع عبد الفتاح اسماعيل من منفاه من الخارج عام ١٩٨٥ م ، ومطالبته بمنصب ، أعطى منصب سكرتير لجنه. وتخلّى على ناصر محمد عن رئاسة مجلس الوزراء لحيدر أبو بكر العطاس ، واحتفظ بمنصب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى وأمانة الحزب الاشتراكي اليمني.

ونتيجة لهذه القسمة التي لم ترض عبد الفتاح اسماعيل ورفاقه ، طالب بعقد اللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكي اليمني ، فأخذ على ناصر محمد يماطل بأنعقاد اللجنة ، وعندما زاد الضغط عليه وافق على انعقادها في ١٣ يناير ١٩٨٦ م وفي ذهنه الاحداث السابقة التي علمته أنه لم تحل مشكله الا بقوة السلاح والأنقضاص ، فأغتم

على ناصر اجتماع اللجنة التنفيذية ، فأراد القضاء عليهم قبل أن يقضوا عليه ،
كقحطان وسالمين ، فتفجرت أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م.^(١٤)
فجأت أحداث ١٣ يناير بسلطه جديده معينه ، على أساس تقاسمي توفيقى مصلحي
، فتولى على سالم البيض منصب أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني ، وحيدر أبوبكر
العطاس منصب رئيس هيئة مجلس الشعب الأعلى ، وتولى ياسين سعيد نعمان منصب
رئيس مجلس الوزراء^(١٥).

مما سبق ، نلاحظ إن تداول السلطه في اليمن الديمقراطيّه قام على أساس
الصراع الدموي البعيد عن النظام الديمقراطي القائم على تبادل السلطه سلمياً ، إلى
جانب كانت تشكّل مؤسسات الدوله ، على أساس تقاسمي توفيقى مصلحي ، وكان
يحتكر كافة السلطات الحزب الاشتراكي اليمني بايدلوجيته الماركسيه العلميه ، ويحرم
على باقى الأحزاب والايدلوجيات ممارسة السلطه أو المشاركة في رسم سياسه البلاد.

دوامش المبحث الرابع : الممارسة الديمقراطية في

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

(١) مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الثامن والاربعين لمجلس جامعة الدول العربية - المنعقد من ١١ ستمبر ١٩٦٨م حتى ١٥ من يناير ١٩٦٧ - طبع بمطابع دار التشريعات للجامعات المصرية - صفحہ (٣٦٠).

(٢) شاكر الجوهري - الصراع في عدن - مكتبة مدبولي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٩٢م - صفحہ (١٩٩).

(٣) عبد الله عبد المجيد الاصنج - دور الحركة النقايبه اليمنيه في النضال اليمني - شركة دار الاشعاع للطباعة - السيده زينب - القاهرة - ١٩٩١م - صفحہ (١٦٩ و ١٧٠).

(٤) شاكر الجوهري - مرجع سابق - صفحہ (١٩٧).

(٥) سعيد أحمد الجناحي - الحركة الوطنيه اليمنيه - مركز الأمل للدراسات والنشر - اليمن - الطبعة الأولى - ١٩٩٢م - صفحہ (٤٩٥).

(٦) على صالح عباد (مقبل) - حركة ١٤ مايو مقدمات ونتائج - طبع بمطبعة الجمهورية - المعلا - عدن - ١٩٧٣م - صفحہ (٥٥٤ و ٥٥٥) & د/ أحمد صالح الصياد - السلطه والمعارضه في اليمن المعاصر - دار الصداقه - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٢م - صفحہ (٤٠٢).

(٧) شاكر الجوهري - مرجع سابق - صفحہ (٢٤١-٢٤٢).

(٨) شاكر الجوهري - مرجع سابق - صفحہ (٢٤٩).

(٩) بول فندلي - من يجرؤ على الكلام - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - الطبعة الثالثه - ١٩٨٦م - صفحہ (١٧-٢٢).

(١٠) د/ محمد على الشهاى - حول الوحده اليمنيه والأنتهازيه اليساريه والحزب الاشتراكي اليمني - دار القرايى - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٨١م - صفحہ (١٠٤).

(١١) الجريدة الرسميه - عدن - رقم (٢٨) - الصادر في ١٣ يوليو ١٩٧٨م - صفحہ (١٠٣-١٠٨).

(١٢) شاكر الجوهري - مرجع سابق - صفحہ (١٩٧).

- (١٣) عبد الله أحمد غانم - مجلس الشعب الأعلى في اليمن الديمقراطي - بدون تاريخ ومكان
واسم ناشر - صفحہ (٥٤) .
- (١٤) سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق - صفحہ (٥٤٤-٥٧٧) .
- (١٥) علي الصراف - اليمن الجنوبي - رياض الرئيس للكتب والنشر - لندن - الطبعة الأولى
نسيان / ابريل ١٩٩٢م - صفحہ (٣٢٧-٣٥٠) & سعيد أحمد الجناحي - مرجع سابق -
صفحہ (٥٨١) .

الفصل الثاني

عوامل التحول الديمقراطي

في اليمن

الفصل الثاني

عوامل التحول الديمقراطي في اليمن

لكل حدث اسبابه ، والتحول إلى الديمقراطية في اليمن له أسباب كثيرة دولية واقلية وداخلية.

فإصلاحات جورباتشوف وسقوط النظم الشمولية في الاتحاد السوفيتي سابقاً وفي أوروبا الشرقية، والتحول السلطوي والاقتصاد الموجه في عدد من البلدان العربية، وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في شطرى اليمن .. كانت لها الأثر الكبير في التحول الديمقراطي في اليمن.

لذا سوف نقوم بدراسة عوامل التحول الديمقراطي في اليمن في ثلاثة مباحث كالآتي:

- المبحث الأول : العوامل الدولية
- المبحث الثاني : العوامل الاقليمية
- المبحث الثالث : العوامل الداخلية

المبحث الأول

العوامل الدولية

شهد العالم في العقد الأخير تغيرات هائلة على مستوى السياسة والاقتصاد والاجتماع والأيدلوجيات والفكر. وهذا ما نلاحظه في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، بعد أن تولى الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف الحكم في مارس ١٩٨٥ م ، وطرح نظريته القائمة على البيروسترويكا (البناء) والجلانسيت (المصارحة والعلنية والمكاشفة).

أولاً : التحول الديمقراطي في الاتحاد السوفيتي.

لقد بدأ جوربا تشوف حملة تطهير واسعة في أجهزة الحكومات والحزب باوزيكستان ، حيث فصل ٩ آلاف عامل من الحزبيين والحكوميين بعد إدانتهم بالفساد والكسب غير المشروع^(١). وطعم المكتب السياسي للحزب الشيوعي بعناصر جديده تناصر سياسته الداخليه خاصة فيما يتعلق بتطوير القطاعات الاقتصادية داخل القياده السوفيتيه^(٢).

وفي ١٩٨٥/٥/٦ م وافق المكتب السياسي على زيادة المساحه المخصصه للزراعه الاسريه الخاصه، والترخيص لساكني المدن الذين يريدون استغلال أوقات فراغهم في ممارسة هواية الزراعه باستخدام مزارع خاصه في الريف، وتقرر السماح للمنتجين في النشاط الزراعي الخاص بزيادة مبيعاتهم في أسواق خاصه^(٣). وفي نفس

الوقت أخذ في التخلص من العناصر المناوئة للتغير، فعزل العديد من رؤساء الجمهوريات السوفيتية وسكرتيري الحزب في الأقاليم^(٤).

وأثناء اجتماع المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، المنعقد في الكرملين في ٢٥/٢/١٩٨٦م، طالب الزعيم السوفيتي جوربا تشوف بإصلاح جذري للاقتصاد السوفيتي، وانتقد ليونيد بريجنيف، ودعى إلى إصلاح نظام الأسعار والأجور والاداره الاقتصادية في المصانع والمزارع^(٥).

واصدر مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) في ٢٠/١١/١٩٨٦م، قراراً بالسماح للأفراد بإنشاء قطاعات عمل خاصة محدوده في (٢٩) مجالاً من الصناعات والخدمات العامه ابتداءً من أول مايو عام ١٩٨٧م بهدف التغلب على النقص في الخدمات التي تقدمها الدوله^(٦).

وعلى الصعيد السياسي طالب الزعيم ميخائيل جورباتشوف أمام اللجنة المركزيه للحزب الشيوعي في ٢٧/١/١٩٨٧م بإدخال الأسلوب الديمقراطي على نظام الانتخاب ، بحيث يتنافس اكثر من مرشح على نفس المقعد ، وبحيث تصبح مشاركة المواطنين في العمليه الانتخابيه اكثر ايجابيه وفاعليه ، وطالب بانتخاب كبار مسؤولي الحزب بالاقتراع السري ، وانتخاب مزيد من الشباب والنساء والمواطنين غير الأعضاء في الحزب الشيوعي في المناصب العليا في الجهاز الإداري ، ودعى إلى مشاركة المواطنين بشكل اكثر ايجابيه في كل المراحل السابقه على الانتخاب^(٧).

وقد بدأ تطبيق النظام الانتخابي الديمقراطي في الانتخابات المحلية . حيث توجه الناخبون يوم ٢١/٦/١٩٨٧م لاختيار (٢,٣) مليون عضو للمجالس المحلية في (٥٢) ألف مدينه وقرية وإقليم في الاتحاد السوفيتي ، وشهدت هذه الانتخابات لأول مره في تأريخ الدوله تنافس اكثر من مرشح على نفس المقعد في عدة مقاطعات ، بعد أن كان الترشيح مقصوراً فقط على شخص واحد يسميه الحزب الشيوعي^(٨).

وفي يوم ٧/١١/١٩٨٧م ، أكد الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف على أن الاتحاد السوفيتي لن يقوم الآن بأملاء اتجاهاته ورغباته السياسيه على حلفائه ، ودعى إلى تغيير وتجديد الحركه الشيوعيه، وأنقد ما وصفه بالاستتار بالسلطه المطلقه وإدعاء معرفه كل شئ^(٩).

وقامت الحكومه برفع الحظر عن دخول، نسخ من القرآن الكريم والإنجيل إلى الاتحاد السوفيتي ، اعترافاً بحرية واحترام الاعتقاد الديني^(١٠).

ووافق المؤتمر الطارئ للحزب الشيوعي في ١/٧/١٩٨٨م ، على عدة قرارات تعزز مسيره الإصلاحات السياسيه الديمقراطييه في البلاد ، دعم سلطات المؤسسه التشريعيه ودور رئيس الدوله، تحديد فترة تولي السلطه للمسؤولين المنتخبين بعشر سنوات على أساس أن يتم الانتخاب لمدة خمس سنوات قابله للتجديد مره واحده ، عدم قصر الترشيح على أعضاء الحزب، وتطبيق نظام اكثر من مرشح في الدائره الواحده ويكون الاقتراع سرياً، إعادة تنظيم الجهاز الحزبي .. وتحقيق الفصل بين وظائف الحزب والمجالس الشعبيه المنتخبه^(١١).

وفي ٢٦/٣/١٩٨٩ م ، توجه ملايين المواطنين في كافة أنحاء الاتحاد السوفيتي إلى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم في انتخابات البرلمان السوفيتي الجديد لأول مرة منذ (٧٠) عاما، حيث يتنافس (٢٨٩٥) مرشحاً على (١٥٠٠) مقعداً^(١٢). وتم انتخاب مؤتمر نواب الشعب عن طريق أكثر ديمقراطية في اختيار المرشحين، كما انتخب مؤتمر نواب الشعب مجلس السوفيت الأعلى^(١٣). وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز المعارضه في جمهوريات البلطيق (ليتوانيا واستونيا ولاتفيا)^(١٤).

كما أستطاع الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف فتح الطريق أمام التعددية الحزبية ، حيث أنهى بقرار تاريخي أصدره في ٧/٢/١٩٩٠ م احتكار الحزب الشيوعي للسلطة السياسي في الاتحاد السوفيتي وفتح الطريق أمام إقامة دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب^(١٥). كما أقر مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان) في ١٣/٣/١٩٩٠ م ، إنهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة بعد ٧٢ عاما ، وإلغاء البند السادس من الدستور حول الدور القيادي للحزب الشيوعي، كما وافق على انتخاب رئيس الدولة من جانب البرلمان بصفة استثنائية، وبعد أربع سنوات يكون انتخاب الدولة بواسطة انتخابات شعبية عامه^(١٦).

ثانياً :- التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية

ولم تكن أوروبا الشرقية بمنأى عن رياح التغيير التي عصفت بأنظمتها السياسية والاقتصادية. فالأحداث والتغيرات والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قام بها الزعيم السوفيتي ميخائيل جوربا تشوف منذ تولي السلطة في مارس ١٩٨٥م، أنعكس على الوضع العام في أوروبا الشرقية، مما شجع المعارضه فيها بالمطالبه بالتغيير والمشاركه السياسيه وتطوير الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدوله إلى اقتصاد السوق الحر حيث لا حرية اقتصاديه بدون حرية سياسيه ولا حرية سياسيه بدون حرية اقتصاديه وإلا كانت النتيجة ثوره (١٧).

ففى بولنده، أعلنت قيادة الحزب الشيوعي في ١٨/١١/١٩٨٧م، مجموعه مقترحات للإصلاح السياسي، تهدف إلى زيادة اعتماد الحكومات المحليه على نفسها، وتخفيف المركزيه وإضفاء طابع الديمقراطيّه على الانتخابات، وتخفيف القيود المفروضه على تشكيل النقابات، بالاضافه إلى فتح حوار مع الزعماء المعتدلين في نقابة تضامن، المحظور نشاطها، في أول إجراء من نوعه منذ حوالي سبع سنوات، وتعد هذه الإصلاحات اكبر عملية تغيير سياسي تشهده بولندا منذ الحرب العالميه الثانيه.

كما تضمنت الإصلاحات تخفيف سيطرة الحزب على الشئون الإداريه ومديري الشركات والمؤسسات الحكوميه، وبحث تشكيل مجلس تشريعي جديد. وتحسين ظروف وسائل الإعلام بحيث يسمح لها بعرض آراء المواطنين المختلفه مع وجهه نظر الحكومه (١٨).

وقد وقعت الحكومة البولندية ونقابة تضامن العماليه اتفاقاً يوم ١٩٨٩/٤/٥ م، لإجراء إصلاحات سياسيه ودستوريه شامله في البلاد يتم بمقتضاها منح الشرعيه لنقابة تضامن المحظور نشاطها منذ أكثر من سبع سنوات^(١٩).

وعلى هذا الأساس أجريت أول انتخابات في بولندا شاركت فيها المعارضه (حزب التضامن العمالي) مع الحزب الشيوعي البولندي^(٢٠). حيث فاز حزب التضامن بكل مقاعد البرلمان عدا مقعد واحد^(٢١).

وفي ١٩٨٧/٥/٢٥ م استقبلت رومانيا الزعيم السوفيتي جورباتشوف في سياق مساعيه إلى حث الزعيم الروماني نيكولاى شاوشيسكو على إجراء إصلاحات في الاقتصاد الروماني^(٢٢).

حيث أكد الزعيم السوفيتي الحاجه إلى الانفتاح لتطوير الاشتراكيه .. وقال أن نصف الحقيقه اسواء من الكذب وان من الأمور التي لابد منها في تطوير العمليه الديمقراطيّه الإعلام المفتوح والكامل للجماهير .. التي رفضها حتى الآن الزعيم الروماني شاوشيسكو^(٢٣).

ونتيجة لرفض نيكولاى شاوشيسكو أي إصلاحات سياسيه واقتصاديّه واجتماعيه، وتمسكه بالشيوعيه الماركسيه اللينيه وسيطرة الحزب على السلطه سقط النظام الشيوعي في رومانيا يوم ١٩٨٩/١٢/٢٢ م ، بعد خمسة أيام من المواجهه الدمويه مع المتظاهرين المطالبين بالإصلاح السياسي والاقتصادي. وكان الجيش قد أعلن عن رفضه الاستمرار في أعمال القمع بعد أن بلغ عدد قتلى المظاهرات نحو خمسة آلاف .

كما أعلن عن تشكيل لجنه للخلاص الوطني لحكم البلاد يرأسها وزير الخارجيه الأسبق لوزنيليو . وقررت السلطات الرومانيه الجديده إلغاء وصف الجمهوريه بالاشتراكيه من رومانيا أزالة الرمز الشيوعي عن العلم^(٢٤) .

وفي المجر بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٨م، أختار الحزب الشيوعي المجرى كارولى جروتش رئيس الوزراء سكرتيراً عاماً للحزب بدلاً من زعيمه المخضرم يانوس كادار الذي عزل من منصبه واسند إليه منصب شرفي هو رئاسة الحزب... وتم انتخاب لجنه مركزيه جديده للحزب ... وكان هذا التغير انتصاراً لدعاة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي على الحرس القديم الرفض... مما أدى إلى إحداث صراعاً بين أنصار كادار من الحرس القديم ومؤيدي جروتش من الإصلاحيين . وتتضمن الإصلاحات التخلي عن مبدأ مركزية التخطيط والقرار ، وتطبيق اللامركزية على كل المستويات ، والتحول إلى نظام التعدديه الحزبيه ، والتوفيق بين الشيوعيين المجرين وبين الاقتصاد الحر^(٢٥) .

وفي ١٢/٢/١٩٨٩م وافقت اللجنة المركزيه للحزب الشيوعي ، على عودة نظام تعدد الأحزاب في المجر لأول مره منذ (٤٠) عاماً^(٢٦) . وأعلن الحزب الشيوعي الحاكم في المجر تصفية نفسه وتشكيل حزب جديد باسم (الحزب الاشتراكي المجرى الجديد) ، وينتهج الديمقراطيه البرلمانيه والحريات المدنيه واقتصاديات السوق^(٢٧) .

وأقر البرلمان المجري في ٢١/١٠/١٩٨٩م تعديلات دستورية ، تنشئ نظاماً ديمقراطياً على النمط الغربي ، وتقر التعددية الحزبية في المرشحين المتقدمين للانتخابات العامة (٢٨).

وفي زيارته ليوغسلافيا في مارس ١٩٨٨م ، أكد الزعيم السوفيتي جورباتشوف حق يوغوسلافيا في انتهاج طريقها المستقل في الشيوعية ، وحرية كل دوله شيوعيه في تحديد خطها السياسي (٢٩).

بهذا التصريح أعطي القاده اليوغسلافيين الضوء الأخضر للتحويل إلى الديمقراطية القائمة على التعددية، وللتحول الاقتصادي والاجتماعي الانفتاح على العالم الآخر.

وفي هذا السياق طالب بوسكولرونك زعيم الحزب الشيوعي اليوغسلافي بعملية تطهير شامله داخل صفوف الحزب للتخلص من الفساد والصوصيه والانتهازيه التي تفشت بين أعضائه، ويجب تغيير العناصر الحاليه في الحزب لإنقاذ الاقتصاد اليوغسلافي من عثراته ومشكلاته المتمثلة في الكساد والتضخم والبطاله .. كما تعرض أعضاء الحزب للانتقاد لاستقلال سلطاتهم للحصول على وظائف وشقق وسيارات لابنائهم واقاربهم (٣٠).

ومع تفاقم الازمه السياسيه في البلاد تصاعدت المظاهرات في يوغسلافيا وطالبت بانهاء نظام الحزب الواحد ، واستقالة زعيم الحزب الشيوعي اليوغسلافي

شتيب سوفاز ، كما طالبت منظمة الشباب الاشتراكي الرسمي بإجراء انتخابات مباشرة وباستقلال النقابات التجارية وإلغاء الرقابة على الصحف^(٣١).

وكرر فعل لهذا الغليان الشعبي وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوغسلافي يوم ١٩/١٠/١٩٨٨ م ، على اقالة ٣/١ أعضائها ممن أمضوا أكثر من (٢٠) سنة في عضوية اللجنة بالاضافه إلى من وجهت إليهم اتهامات . كما قبلت استقالة (٤) من أعضاء المكتب السياسي للحزب^(٣٢).

وفي ألمانيا الشرقية، وتحت وطأة الضغوط الداخليه والخارجيه، قامت اللجنة المركزيه للحزب الشيوعي بعزل أريك هونيكر من زعامة الحزب، واختارت بدلاً منه أيجون كرينتس ، الذي تعهد بإجراء إصلاحات سياسيه واقتصاديّه^(٣٣).

أجريت في ألمانيا الشرقية انتخابات ديمقراطيه حره، حيث توجه يوم ١٨/٣/١٩٩٠ م (١٢,٣) مليون ناخب في كافة أنحاء ألمانيا الشرقية للادلاء بأصواتهم في أول انتخابات برلمانيه حره منذ خمسين عاماً، تضم كافة الأحزاب والمجموعات السياسيه المتنافسه. وحقق تحالف المحافظين اليميني فوزاً ساحقاً^(٣٤). وهم أصدقاء المستشار الألماني الغربي هيلموت كول مما عجل بعملية الوحدة الألمانيه^(٣٥).

ثالثاً: أثر التحول الديمقراطي في الدول الاشتراكية على اليمن

وقد وصل تأثير هذا المد الديمقراطي إلى جمهورية اليمن الديمقراطيّه الشعبيه بعد مخاض طويل، وبعد أحداث ١٣ يناير عام ١٩٨٦ م الداميّه، وخصوصاً بعد توقف العون الاقتصادي والفني والعسكري المقدم من الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية منذ عام ١٩٨٩ م.

لقد أُنْجِـهت جـمـهـوريـة الـيـمـن الـدـيمـقـراطـيـة الشـعـبيـة إلـى الأـخـذ بـالـدـيمـقـراطـيـة ومـشـارـكـة المـعـارـضـة. فقـد صـرح حـيـدر أبـو بـكـر العـنـلـاس لـجـلـة الـيـوم السـابـع بقـولـه " إن الـيـمـن الـدـيمـقـراطـيـة تـعـمـل حـالـيـاً عـلى تـوسـيع إـطـار المـسـارـكـة السـيـاسـيـة، وإن البـاب مـفـتـوح أـمـام الـاتـجـاهـات الإـسـلامـيـة للمـشـارـكـة، وإن المـؤـتـمـر الخـامـس عـشـر سـيـشـهـد مـناقـشـات هـامـة لـإـجـراء تـحـويـلـات دـيمـقـراطـيـة، بـعـد إن ثـبـت أن غـيـاب الـدـيمـقـراطـيـة كان السـبـب الرئـيـسـي ورائـه أـحـدـاث يـنـاـير ١٩٨٦م الدـامـيـة ". (٣٦)

وصـدر بـيـان مـن الحـزب الـاشـتـراكـي الـيـمـنـي فـي عـدن بـتـأريـخ ١١/١٢/١٩٨٩م يـقـرر إن اللـجـنـة المـركـزيـة واطـقت عـلى إقـامـة نـظـام سـيـاسـي مـتـعـدـد الأـحـزـاب فـي الـيـمـن الجـنـوبـي . (الشـطـر الجـنـوبـي مـن الوـطـن) (٣٧)

هوامش البحث الاول : العوامل الدولية.

- (١) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢/٤/١٩٨٥م - صفحہ (٤).
- (٢) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٤/٤/١٩٨٥م - صفحہ (٤).
- (٣) جريدة الاهرام (المصريه) في ١٧/٥/١٩٨٥م - صفحہ (٥).
- (٤) جريدة الاخبار (المصريه) في ٢ و ٣/٧/١٩٨٥م - صفحہ (٢) & جريدة الاهرام (المصريه) في ٣/٧/١٩٨٥م - صفحہ (١).
- (٥) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٦/٢/١٩٨٦م - صفحہ (٤).
- (٦) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢١/١١/١٩٨٦م - صفحہ (٤).
- (٧) جريدة الاخبار (المصريه) في ٢٨/١/١٩٨٧م - صفحہ (٢) & جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٨/١/١٩٨٧م - صفحہ (٤).
- (٨) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٢/٦/١٩٨٧م - صفحہ (٤) ، وجريدة الاخبار (المصريه) في ٢٢/٦/١٩٨٧م - صفحہ (٢).
- (٩) جريدة الاهرام (المصريه) في ٥/١١/١٩٨٧م - صفحہ (٤).
- (١٠) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٣/٣/١٩٨٨م - صفحہ (٤).
- (١١) جريدة الاخبار (المصريه) في ٣/٧/١٩٨٨م - صفحہ (٢) ، وجريدة الاهرام (المصريه) في ٣/٧/١٩٨٨م - صفحہ (١٠ و ١).
- (١٢) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٧/٣/١٩٨٩م - صفحہ (٤) ، وجريدة الاخبار (المصريه) في ٢٧/٣/١٩٨٩م - صفحہ (٢).
- (١٣) السفير عمر الشافعى - البروستيرويك و حقوق الانسان - مجلة السياسة الدولية (المصريه) - عدد (١٠٠) - ابريل ١٩٩٠م - صفحہ (٤٣).
- (١٤) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٨/٣/١٩٨٩م - صفحہ (٤) ، وجريدة الاخبار (المصريه) في ٢٨/٣/١٩٨٩م - صفحہ (٢).

- (١٥) جريدة الاخبار (المصريه) في ١٩/٢/١٩٩٠م - صفحہ (٢) & جريدة الاهرام (المصريه) في ٨/٢/١٩٩٠م - صفحہ (٢).
- (١٦) جريدة الاهرام (المصريه) في ١٤-١٦/٣/١٩٩٠م - صفحہ (٤) ، وجريدة الاخبار (المصريه) في ١٤-١٦/٣/١٩٩٠م - صفحہ (٢).
- (١٧) محمد حسين هيكل - الزلزال السوفيتي - دار الشروق - القاهرة - الطبعة الاولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - صفحہ (٩).
- (١٨) جريدة الاهرام (المصريه) في ١٩/١١/١٩٨٧م - صفحہ (٤) ، وجريدة الاخبار (المصريه) في ١٥/١١/١٩٨٧م - صفحہ (٢).
- (١٩) جريدة الاخبار (المصريه) في ٧/٤/١٩٨٩م - صفحہ (٢) ، وجريدة الاهرام (المصريه) في ٦/٤/١٩٨٩م - صفحہ (٤).
- (٢٠) جريدة الاهرام (المصريه) في ٤/٦/١٩٨٩م - صفحہ (٤).
- (٢١) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٠/٦/١٩٨٩م - صفحہ (٤).
- (٢٢) جريدة الاخبار (المصريه) في ٢٥ و ٢٦/٥/١٩٨٧م - صفحہ (٢) ، وجريدة الاهرام (المصريه) في ٢٦/٥/١٩٨٧م - صفحہ (٤).
- (٢٣) جريدة الاخبار (المصريه) في ٢٧/٥/١٩٨٧م - صفحہ (٢).
- (٢٤) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٣/١٢/١٩٨٩م - صفحہ (١) ، وجريدة الاخبار (المصريه) في ٢٣/١٢/١٩٨٩م - صفحہ (١ و ٢) ، د/ ثناء فتواد عبد الله - السقوط الدامي في رومانيا وازمة البناء الصعب - مجلة السياسة الدولية (المصريه) - عدد (١٠٠) - ابريل ١٩٩٠م - صفحہ (٢٦١ - ٢٦٦).
- (٢٥) جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٣/٥/١٩٨٨م - صفحہ (٤).
- (٢٦) جريدة الاهرام (المصريه) في ١٣/٢/١٩٨٩م - صفحہ (٤).
- (٢٧) جريدة الاهرام (المصريه) في ٨/١٠/١٩٨٩م - صفحہ (٤) ، وجريدة الاخبار (المصريه) في ٩/١٠/١٩٨٩م - صفحہ (٢).

- (٢٨) جريدة الاهرام (المصريه) فى ٢٢/١٠/١٩٨٩م -صفحه (٤) ، وجريدة الاخبار (المصريه) فى ٢٢/١٠/١٩٨٩م - صفحه (٢).
- (٢٩) جريدة الاهرام (المصريه) فى ١٦/٣/١٩٨٨م - صفحه (٤) ، وجريدة الاخبار (المصريه) فى ٢٠/٣/١٩٨٨م - صفحه (٢).
- (٣٠) جريدة الاهرام (المصريه) فى ٣٠ و ٣١/٥/١٩٨٨م - صفحه (٤) ، وجريدة الاخبار (المصريه) فى ٣٠/٥/١٩٨٨م - صفحه (٢).
- (٣١) جريدة الاهرام (المصريه) فى ١٦/١٠/١٩٨٨م - صفحه (٤).
- (٣٢) جريدة الاهرام (المصريه) فى ٢٠/١٠/١٩٨٨م - صفحه (٤).
- (٣٣) جريدة الاخبار (المصريه) فى ١٨ و ١٩/١٠/١٩٨٩م - صفحه (٢ و ١) ، وجريدة الاهرام (المصريه) فى ١٩/١٠/١٩٨٩م - صفحه (٤).
- (٣٤) جريدة الاهرام (المصريه) فى ١٨ و ١٩/٣/١٩٩٠م - صفحه (٢). & جريدة الاخبار (المصريه) فى ١٨ و ١٩/٣/١٩٩٠م - صفحه (٢).
- (٣٥) جون مارى وجون كلين - هل ستصبح المانيا قويه اكثر مما يجب - مجلة السياسه الدوليه (المصريه) - عدد (١٠٢) - اكتوبر ١٩٩٠م - صفحه (٢٥٧).
- (٣٦) جريدة الاهالى (المصريه) عدد (٤١٣) - فى ٦/٩/١٩٨٩م - صفحه (٢).
- (٣٧) جريدة الاهرام (المصريه) - عدد (٣٧٦٢٥) - فى ١٢/١٢/١٩٨٩م - صفحه (٩).

المبحث الثاني

العوامل الاقليمية

طرحـت التطورات التي شهدـها الاتحاد السوفيتي سابقاً ودول أوربا الشرقية وإنهاء الحرب الباردة وتنامي حركة حقوق الانسان ، وشيوع اليقين باقتصاديات السوق وتأثيراتها على دول الجنوب بما فيها الدول العربية . فقد راحت بعض الدول العربية تتحول عن السلطوية إلى السير في طريق الديمقراطية.

أولاً : التحول الديمقراطي في العالم العربي

كما إن المعارضه في العالم العربي أخذت تطالب بالتعدد التنظيمي وتداول السلطه سلمياً والحريات العامه ، يستوي في ذلك القوميون والإسلاميون في الوطن العربي ، وفي هذا السياق تكونت تنظيمات للدفاع عن حقوق الإنسان في عدد من الأقطار العربيه ، وتكونت المنظمه العربيه لحقوق الإنسان ، والتي تتخذ من الضمانات التي يتيحها النموذج الديمقراطي الغربي إطاراً مرجعياً لها.

فأبتداءً من ١٥ مايو ١٩٧١م، أخذ المجتمع المصري يشهد التحولات الكيفيه التي أخذ إيقاعها يتسارع بشده بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣م ، من الاقتصاد المخطط مركزياً ذي السمه الاشتراكيه إلى الانفتاح الاقتصادي ذي السمه الرأسماليه (الاقتصاد الحر) ، ومن التنظيم السياسي الواحد إلى التعدد الحزبي ، والتي تجسدت بإعلان قيام الأحزاب وصدور قانون الأحزاب في يونيو ١٩٧٧م^(١).

وكانت الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية هي المبدأ الذي رفعتة مصر منذ عام ١٩٧٧م ، فأخذ يتجسد ويترسخ أكثر فأكثر ، حتى كان له أثره الكبير على الدول الأخرى في عهد السيد الرئيس حسنى مبارك الذي تولى السلطة عقب إغتيال السيد الرئيس محمد أنور السادات عام ١٩٨١م.

أما في تونس فكان الحزب الاشتراكي الدستوري هو الحزب الوحيد المعترف به قانوناً في تونس ، منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٣م عندما سمحت الحكومة باعطاء الترخيص القانونى لكل من حركة الاشتراكيين الديمقراطيين ، وحزب الوحدة الشعبية^(٢).

وفي ١١/٧/١٩٨٧م أعلن زين العابدين بن على رئيس وزراء تونس عزل الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة وتنصيب نفسه رئيساً لتونس وقائداً أعلى للقوات المسلحة ، بسبب عجز الرئيس بورقيبة عن اداء مهامه لتدهور صحته^(٣).

وقد اجريت أول انتخابات في عهد الرئيس زين العابدين بن على، على أساس التعدد الحزبي في تونس ، لانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب (البرلمان) البالغ عدد مقاعده (١٤١) مقعداً. وفي ٢/٤/١٩٨٩م ، توجه ما يقرب مليونين و ٧٠٠ ألف مواطن تونسي إلى صناديق الاقتراع^(٤). وأسفرت الانتخابات عن فوز حزب التجمع الدستوري الحاكم بكل المقاعد^(٥).

وأمتدت رياح التغيير إلى الجزائر ، فأصدر الرئيس الشاذلي بن جديد بياناً تضمن فصل (الحزب والدولة) ، وأنهى بذلك احتكار الحزب للسلطة والمؤسسات منذ ربع قرن ^(٦) . وأقر دستور ٢٣ فبراير عام ١٩٨٩م مبداء التعددية السياسية ، بالنص على حرية تأسيس الجمعيات السياسية ^(٧) . ولم يقف الجزائريون عند هذا الحد بل طالبوا بانتخابات حرة ومباشرة . فخرجوا في مظاهرات عارمة أزعجت الحكومة ، مما أضطر الرئيس الشاذلي بن جديد إلى أن يعلن في (٣) أبريل ١٩٩١م بان الانتخابات ستجرى يوم ٢٧ يونيو ١٩٩١م . كما دعت المعارضة يوم ٢٣ مايو ١٩٩١م إلى إضراب عام لحمل الحكومة على إلغاء قانون الانتخابات . وأجريت الانتخابات في ٢٦ سبتمبر ١٩٩١م ، وفازت جبهة الانقاذ بمائة وثمانية وثمانين مقعداً ، وحصلت على ٤٧,٥٤٪ من الاصوات ، وفازت جبهة القوى الاشتراكية بخمسة وعشرين مقعداً ، وجبهة التحرير الوطني بخمسة عشر مقعداً ، والمستقلين بثلاثة مقاعد .. إلا إن السلطة سارعت إلى الالتفاف على هذه العملية الانتخابية ونتائجها مما اوقع البلاد في حالة مؤسفة من عدم الاستقرار والعنف المتبادل بين انصار جبهة الانقاذ وبين الدولة ^(٨) .

كما شهدت المملكة الاردنية الهاشمية في يونيو عام ١٩٨٩م ، اجراء الانتخابات النيابية لمجلس الأمة الأردني على أساس التعدد الحزبي . وقد أشاد الجميع بهذه الانتخابات واعتبروها تجربة رائده في العالم العربي ونموذجاً غير مسبوقاً ، والأكثر نزاهة من أي انتخابات أخرى جرت في الثمانيات ^(٩) . وقررت الحكومة الأردنية إلغاء قانون مقاومة الشيوعية الصادر عام ١٩٥٣م تمشياً مع التزامها بإعادة النظر في كافة القوانين الاستثنائية والقوانين التي تمس الحريات العامة والعمل على إلغائها أو تعديلها بصورة تتناسب مع التوجه الديمقراطي في البلاد ^(١٠) .

ثانياً : اثر التحول الديمقراطي في العالم العربي على اليمن .

وتحت تأثير التطورات السياسيه التي سلف الحديث عنها ، مع اتجاه صندوق النقد الدولى إلى الربط بين تقديم المساعدات أو القروض للدول الناميه وبين انتهاجها للديمقراطيه السياسيه ونظام الاقتصاد الحر . راحت اليمن الجنوبيه (الشر الجنوبي)، منذ مطلع عام ١٩٨٨م تجرى حواراً مع صنعاء .. حيث أكد الطرفان من جديد التزامهما بالوحده في اتفاقيه تم التوصل إليها لتهدئة الخلافات على طول الحدود. ووافق الجانبان على بدء مشروعات استثماريه مشتركه لتطوير منطقه الحدود والتمهيد للتعليمات التي تتحكم في انتقال المواطنين بين البلدان^(١١).

كما صرح الرئيس اليمني الجنوبي حيدر ابو بكر العطاس لجله اليوم السابع " إن اليمن الجنوبي يعمل حالياً على توسيع اطار المشاركة السياسيه وإن الباب مفتوح أمام الاتجاهات الإسلاميه للمشاركة ، وإن المؤتمر الخامس عشر سيشهد مناقشات لاجراء تحويلات ديمقراطيه " ^(١٢)

هوامش البحث الثاني : العوامل الإقليمية

- (١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥م - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة ١٩٨٦م - صفحة (٣١٦-٣١٨).
- (٢) عز الدين شكري - التغيير السياسي في تونس وازمة النظام - مجلة السياسة الدولية (المصرية) - عدد (٩٢) - ابريل ١٩٨٨م - صفحة (٢٠٧-٢١٥).
- (٣) جريدة الاهرام (المصرية) في ١٩٨٧/١١/٨م - صفحة (١ و٤ و٥)، جريدة الاخبار (المصرية) في ١٩٨٧/١١/٨م - صفحة (٥ و١).
- (٤) جريدة الاهرام (المصرية) في ١٩٨٩/٤/٢م - صفحة (٤)، وجريدة الاخبار (المصرية) في ١٩٨٩/٤/٢م صفحة (٢).
- (٥) وحيد عبد المجيد - الديمقراطية في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي - بيروت - عدد (١٣٨) - اغسطس ١٩٩٠م - صفحة (٨٩)، مجلة السياسة الدولية (المصرية) - عدد (٩٧) - يوليو ١٩٨٩م - صفحة (٢٨٨).
- (٦) د/ ثناء فؤاد عبد الله - ابعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر - مجلة السياسة الدولية (المصرية) - عدد (٩٥) - يناير ١٩٨٩م - صفحة (١٩٠).
- (٧) احمد السيوفى - الجزائر والمؤامره على الاسلام والديمقراطية - بدون اسم ناشر ومكان اصدار وتاريخ نشر - صفحة (٢٤٨)، عز الدين شكري - الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب - مجلة السياسة الدولية (المصرية) - عدد (٩٨) - اكتوبر ١٩٨٩م - صفحة (١٥٧-١٥٣).
- (٨) احمد السيوفى - مرجع سابق - صفحة (٢٦١-٢٧٠).
- (٩) علاء قاعود - الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقراطية في الاردن - مجلة السياسة الدولية (المصرية) - عدد (١١٥) - يناير ١٩٩٤م - صفحة (٨٨).
- (١٠) جريدة الاهرام (المصرية) في ١٩٩٠/١/١٨م - صفحة (٩).
- (١١) جريدة الاهرام (المصرية) في ١٩٨٨/٥/٦م صفحة (٤).
- (١٢) جريدة الاهالى (المصرية) في ١٩٨٩/٩/٦م - صفحة (٢).

المبحث الثالث

العوامل الداخلية

إلى جانب المتغيرات الدولية والاقليمية التي دفعت اليمن إلى التحول عن الشمولية والسلطوية ، كانت هناك أيضاً عوامل داخلية . يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء عليها.

أولاً : أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م

لم يضع الصراع على السلطة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الشطر الجنوبي من اليمن) ، أي اعتبار لحقوق الإنسان اليمني الجنوبي ، وإنما كان المتصارعون يضعون في اعتبارهم علاقه مع الاتحاد السوفيتي كمسلمه لا يجب المساس بها ، وتوجه تهمة الخيانة لكل من يفكر في إقامة علاقات مع واشنطن على حساب العلاقات الأُمّيه^(١). وهذا ما حدث في الانقلاب الذي وقع ضد قحطان محمد الشعبي^(٢). وكذلك ضد سالم ربيع علي (سالمين) عندما حاول إعادة علاقه مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فعندما كان الوفد الأمريكي في صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية ، يتهاء للسفر إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، حدث الانقلاب ضد سالمين^(٣). وبمناسبة أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م أعلن علي سالم البيض أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي إن " الخلافات بين قيادات اليمن الجنوبيه وعلى ناصر محمد ، سببها إن على ناصر يريد جر البلاد للمعسكر الغربي وربطها بالسوق الاوروبيه"^(٤).

لقد فاقت أحداث ١٣ يناير / كانون الثاني ١٩٨٦م ما سبقتها من أحداث ، من حيث العنف أو كثافة استخدام القوه أو عمق الانقسام السياسي - العسكري والمؤسسي - القبلي ، وكذلك من حيث آثارها وتداعياتها ، ليس فقط على صعيد الحزب الحاكم ، وإنما على صعيد الدولة ومرافقها واجهزتها كافة ، الأمر الذي قاد إلى مراجعة تجربته برمتها ^(٥).

ما أدت أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م إلى القضاء على الكوادر في سكرتارية اللجنة المركزيه والمرافق المدنيه ، وإلى تدمير الاقتصاد الوطني والبنية الأساسية مما ضاعف من المصاعب الاقتصادية التي يعاني منها المواطنون ^(٦).

من ناحيه أسفرت أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م عن هروب على ناصر محمد وجماعته إلى خارج البلاد ، توزعوا بين صنعاء واثيوبيا وبلاد عربيه واشتراكيه أخرى ، وكان من بينهم حوالي خمسة عشر الف مقاتل مسلح على الحدود، إلى جانب مشكلة السجناء والقتلى والعائلات المشرده والنازجين، مما أثر بشكل سيى على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ^(٧). لهذا صرح صالح سالم وزير الداخليه في الشطر الجنوبي بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٦م قائلا " إن ستة آلاف من انصار على ناصر يتجمعون في ثلاثه معسكرات على طول الحدود مع اليمن الشمالي " ^(٨).

ومن سوء الطالع إن الأحداث المذكوره وما أفرزته من مشاكل اقتصاديه واجتماعيه وسياسيه ونفسيه قد تزامنت مع قيام الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقيه ثم وقف المساعدات الاقتصادية والعسكريه لليمن الجنوبي . وفي الشطر الشمالي تراجعت المساعدات الاقتصادية السعوديه بصوره كبيره في محاوله للضغط على حكومة

علي عبد الله صالح للاسراع بقبول ترسيم الحدود والتنازل عن الأراضي اليمنية التي ضمتها السعودية إليها في إتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م ، وزادت السعودية من ضغوطها على حكومتى اليمن (قبل الوحدة) من خلال فرض المزيد من القيود على تحويلات اليمنيين للشمال والجنوب " فانخفضت التحويلات إلى الشمال من مليار و٢٥٦ مليون دولار ، إلى ٢٦٤,٣ مليون دولار عام ١٩٨٩م وتراجعت في الجنوب إلى ١٧٣.٧ مليون دولار^(٩).

ورواجه نظام الحكم في الشمال، أمام الأزمة الاقتصادية والضغط السعودي وتوتر الموقف مع الجنوب عقب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م وانحيازه إلى نظام الرئيس السابق على ناصر ، تهديداً حقيقياً في الداخل من القوى السياسية والقبلية المعارضة ، والتي كانت تشكو من الفساد المالي والإدارى وغياب مؤسسات الدولة وغياب الأمن

ثانياً : معالجة الأزمة الطاحنة بالتوجه الديمقراطي

نوقشت الوثيقة التحليلية النقدية لتجربة الثوره في اليمن الديمقراطييه (١٩٧٨م-١٩٨٦م) في اجتماع عام يوليو / تموز ١٩٨٧م ، حيث بدأ أول مؤشرات الاعتراف بان غياب عنصر الديمقراطييه بمعناها التعددى كان سبباً جوهرياً في الطابع الدموى العنيف لصراعات السلطه التي شهدتها تجربه منذ الاستقلال^(١٠).
أرادت عدن معالجة الجراح والعتور على حلول مناسبة لمشاكلها الاقتصادية والسياسيه ، وشكلت عائدات النفط في حسابات حكامها واحده من أنجح الوسائل لبلوغ هذه الغايه.

كما إن الشمال علق آمالاً كبيرة على عائدات النفط في دعم موقفه المالي وتحسن سعر صرف الريال الذي تدهور^(١١).

لهذا أقدمت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، على توحيد اليمن الشمالي وضغوطها، فركزت العمل من منتصف عام ١٩٨٨م على تنشيط عمل لجان الوحدة اليمنية^(١٢).

كما تطلعت حكومة الجنوب إلى تهدئة جبهة الحدود مع الشطر الشمالي وسحب دعم الشمال لعلى ناصر محمد^(١٣). كما أرادت أن تنزع فتيل المعارضه التي بدأت تقوى مع غياب الحمايه العسكريه من قبل الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكيه في شرق أوروبا^(١٤).

وفي ١١/١٢/١٩٨٩م ، قرر الحزب الاشتراكي اليمني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السماح لجماعات المعارضه بتشكيل أحزاب سياسيه في البلاد ، وذلك لأول مره منذ الاستقلال . وصدر بيان رسمي في ١١/١٢/١٩٨٩م ، تضمن إن اللجنه المركزيه للحزب الاشتراكي اليمني قد وافقت على إقامة نظام سياسي متعدد الأحزاب في اليمن الجنوبي في إطار الدستور . وأشار لبيان إلى إن اللجنه طلبت من المكتب السياسي للحزب اعداد قانون خاص بالأحزاب ، وأضاف البيان إن كل القوى الوطنيه والديمقراطيه مدعوه لتوحيد صفوفها للمساهمه في الحياه السياسيه^(١٥).

وناقشت الدورة التاسعة عشر للجنة المركزي للحزب الاشتراكي اليمني يوم السبت ١٩٩٠/٢/١م مشروع وثيقة الاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل لجمهورية اليمن الديمقراطي.

وتضمن مشروع الوثيقة ادخال تعديلات مرنة تهدف إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي على العالم وافساح المجال أمام القطاع الخاص ورأس المال الوطني والعربي للاسهام في التنمية الاقتصادية بما يعد مراجعه نقديه لتجربة البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في اليمن الديمقراطي^(١٦).

ثالثاً: انعكاس فكرة التعددية الحزبية على مبادئ الوحدة.

توصلت الأطراف الحكومية والمعارضة إلى إن الحل الأسلم للممارسة الديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية، لا غر وأن تحتل مسألة النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، مكاناً مهماً في مداولات واجتماعات الوحدة.

لهذا أقرت لجنة التنظيم السياسي الموحد " احتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما ، وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطها السياسي في ظل دولة الوحدة " ^(١٧).

ونص دستور الجمهورية اليمنية الصادر عام ١٩٩٠م ، على حق المواطنين في عموم الجمهورية في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور . وتضمن الدولة هذا الحق .. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين في ممارسته ،

وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقايه والثقافيه والعلميه والاجتماعيه " (م/٣٩) ^(١٨).

كما نص دستور الجمهوريه اليمنيّه المعدل عام ١٩٩٤م، على أن النظام السياسي يقوم على التعدديه السياسيّه والحزبيه وذلك بهدف تداول السلطه سلمياً، وينظم القانون الاحكام والاجراءات الخاصه بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسيّه وممارسه النشاط السياسي " (م/٥) ^(١٩).

كما صدرت مجموعه القوانين المنظمه للأحزاب والتنظيمات السياسيّه، ^(٢٠) وللصحافه، ^(٢١) وللاانتخابات العامه ^(٢٢).

مواضع البحث الثالث العوامل الداخلية.

- (١) مجلة الوسط اللندنية - عدد (١٨٤) في (٧) اغسطس ١٩٩٥م - صفحته (٢٧).
- (٢) د/ محمد علي الشهاري - حول الوحدة اليمنية والانتهازيه اليساريه والحزب الاشتراكي اليمني - دار الفارابي - بيروت - الطبعة الاولى ١٩٨١م - صفحته (٩٦) ، عمرو هاشم ربيع - الخلافه السياسيه في اليمن الديمقراطيه - مجلة السياسه الدوليه (المصريه) عدد (٨٥) - يوليو ١٩٨٦م - صفحته (١٦٥).
- (٣) بول فندل - من يجرؤ على الكلام - شركه المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - الطبعة الثالثه ١٩٨٦م - ١٤٠٦هـ - صفحته (١٢-٢٢).
- (٤) جريدة الاهرام (المصريه) في ١٩٨٦/٣/٧م - صفحته (٤).
- (٥) حسن ابو طالب - الوحدة اليمنية - مركز دراسات الوحدة العربيه - بيروت - الطبعة الاولى - ١٩٩٤م صفحته (١٧٥).
- (٦) الوثيقه النقديه التحليليه لتجربه الثوره في اليمن الديمقراطيه (١٩٧٨-١٩٨٦) - دار الهمداني - عدن - الطبعة الثالثه ١٩٨٩م - صفحته (٣).
- (٧) د/ حميده نعنح - الصبح الدامي في عدن - دار المستقبل العربي - القاهره - الطبعة الاولى - ١٩٨٨م - صفحته (٨٩-٩٢).
- (٨) جريدة الاهرام (المصريه) في ١٩٨٦/٩/١٥م - صفحته (٤).
- (٩) حسين عبد الرازق - عشرة ايام في اليمن (٣) حكام السعوديه وراء ازمات ومشاكل اليمن - مجلة اليسار (المصريه) - عدد (٣١) سبتمبر ١٩٩٢م - صفحته (٤٦ و٤٧) ، حسين عبد الرازق - اليمن بين عصابه الاربعه ومافيا الاحمر - مجلة اليسار (المصريه) - عدد (٥٢) - يوليو ١٩٩٤م - صفحته (٨٧).
- (١٠) حسن ابو طالب - مرجع سابق - صفحته (١٨١).
- (١١) د/ ابو بكر السقاف - خطوات على طريق الوحدة بين شطري اليمن - جريدة الاهالي (المصريه) - في ١٩٨٨/٥/١١م - صفحته (٢).

- (١٢) حسن ابو طالب - مرجع سابق - صفحه (١٨٠).
- (١٣) جريدة الاهرام (المصريه) في ١٩٨٨/٥/٦ م - صفحه (٤).
- (١٤) جريدة الاهالي (المصريه) - عدد (٤١٣) - في ١٩٨٩/٩/٦ م - صفحه (٢).
- (١٥) جريدة الاهرام (المصريه) في ١٩٨٩/١٢/١٢ م - صفحه (٩) ، وجريدة الاخبار (المصريه) في ١٩٨٩/١٢/١٢ م - صفحه (٢).
- (١٦) جريدة الاهرام (المصريه) في ١٩٩٠/٢/١١ م - صفحه (٩).
- (١٧) البلاغ الصحفى الصادر عن لجنة التنظيم السياسي الموحد - مرفق بالمراجع (الوثائق) ، الجمهوريه اليمنيه - كتاب اليمن الواحد (وثائقي) - مطابع صنعاء الحديثه للاوفست - ٢٢ مايو ١٩٩٠ م - صفحه (٢٨٢ و٢٨٣).
- (١٨) الجمهوريه اليمنيه - الجريده الرسميه (العدد الاول) ٣١ مايو ١٩٩٠ م - صفحه (١٠).
- (١٩) الجمهوريه اليمنيه - الجريده الرسميه - العدد التاسع عشر (الجزء الثاني) لعام ١٩٩٤ م - الصادر بتاريخ ١٥ اكتوبر ١٩٩٤ م - صفحه (١) الدستور المعدل.
- (٢٠) الجمهوريه اليمنيه - الجريده الرسميه (العدد العشرون) الصادر في ٣١ اكتوبر ١٩٩١ م - صفحه (٣-١٥) - (قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه).
- (٢١) الجمهوريه اليمنيه - الجريده الرسميه - العدد الخامس عشر - الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ م - صفحه (٣-١٨) - (قانون الصحافه والمطبوعات).
- (٢٢) اللجنه العليا للانتخابات - الجمهوريه اليمنيه - صفحه (٥-٤٠) ، الجمهوريه اليمنيه - وزاره الشئون القانونيه - صفحه (١-٢٤) - قانون الإنتخابات العامه رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢ م.

الفصل الثالث

مؤشرات التحول الديمقراطي

في اليمن

الفصل الثالث

مؤشرات التحول الديمقراطي في اليمن

ازاء تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اليمن ، والاعتقاد بأن التدهور يعود بدرجة كبيرة إلى تسلط وديكتاتورية نظام الحكم . صار هناك رفض عام للرأي الواحد ، وديكتاتورية الحزب وسيادة فئة على فئة أخرى ، والاقتصاد الموجهه .. ولم يعد ممكنا لأحد أن يتحدث عن حرية اقتصادية بدون حرية سياسية ، والا كانت النتيجة ثوره.

لهذا توجه الجميع قبة الديمقراطية ذات التعددية الحزبية والسياسية ، حيث لا مجال لتحالفات أو إحتواء فئات تحت راية فكر احادى أو سيطرة أو استبداد فئة .. وحيث يتم التوصل إلى حل لمختلف المشكلات عن طريق الحوار والمكاشفه والمصارحه التي تقبل الاختلاف والاتفاق ، وتحتاج إلى جو من الحرية الكامله حتى لا يتحول العمل السياسي ، إلى العمل السري تحت الأرض .. وذلك إن الديمقراطية في حالة الإختلاف توجب الاحتكام إلى مناهج وأطر واساليب جوهرها الاعتداد بحكم الشعب ، ورأي الأغليه.

إذن هناك إساليب وأطر للممارسه الديمقراطية السليمه .. فما هي مظاهر أو مؤشرات تحول الجمهوريه اليمنيه نحو إنتهاج هذه الاساليب والأطر والقواعد ؟
هذا السؤال سوف يحاول الباحث أن يجيب عليه في أربعة مباحث على النحو التالى:
- المبحث الاول : الإستفتاء على الدستور في اليمن.

- المبحث الثاني : التعددية الحزبيه في اليمن.
- المبحث الثالث : الانتخابات العامه في اليمن.
- المبحث الرابع : الحقوق والحريات الإنسانيه.

المبحث الأول

الاستفتاء على الدستور في اليمن

يعتبر الدستور في أي بلد الوثيقة الذي لا يعلو عليها قانون أو أي شيء . ونصوص مواده تعتبر هي المعول عليه في تقرير صلاحية أو عدم صلاحية أي قانون عادي . حيث إن الدستور وثيقه مهمه يفترض أن تعبر عن إرادة الشعب، في الدول الديمقراطية. لهذا يجب أن يكون للشعب دور في وضعه وإصداره.

وعلى هذا الأساس سوف نقوم بدراسة المراحل التي مر بها دستور الجمهوريه اليمنيه حتى طرحه على الاستفتاء الشعبي ، وموقف المعارضه من نصوصه واحكامه.

المصادقه على دستور الجمهوريه اليمنيه:

بإصدار إتفاق إعلان الجمهوريه اليمنيه وتنظيم الفتره الإنتقاليه الموقع عليه من قبل السيد علي سالم البيض الأمين العام للجنه المركزيه للحزب الاشتراكي اليمني ، ومن قبل العقيد / على عبد الله صالح رئيس الجمهوريه القائد العام للقوات المسلحه الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام، في صنعاء بتاريخ ٢٧ رمضان ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢ ابريل ١٩٩٠ م . أعتبر مشروع دستور الجمهوريه اليمنيه نافذاً بمجرد المصادقه عليه من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب في شطري اليمن (م/٨) ، وأعتبرت المصادقه على الإتفاق وعلى دستور الجمهوريه اليمنيه ملغيه لدستوري جمهوريه اليمن الديمقراطية الشعبيه (الشطر الجنوبي) والجمهوريه العربيه اليمنيه (الشطر الشمالي).

لقد صادق مجلس الشورى في (الشمال) في ٢١ مايو ١٩٩٠ م على إتفاق القيادة السياسيه للوطن الواحد ، على إعلان الجمهوريه اليمنيه وتنظيم الفتره الإنتقاليه ومشروع دستور الجمهوريه اليمنيه ، وذلك بالأغليه . كما صادق مجلس الشعب

الأعلى في (الجنوب) بالاجماع في ٢١ مايو ١٩٩٠ م ، في دوره استثنائية كرسها المجلسان للمناقشه والمصادقه على إتفاق إعلان الوحده (الجمهوريه اليمنيه) ، وتنظيم الفتره الانتقاليه ومشروع دستور الجمهوريه اليمنيه.

وأعلن من عدن عن قيام الجمهوريه اليمنيه في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م^(١). وجاء دستور الجمهوريه اليمنيه محصله حوارات أمتدت لسنوات ، بدءاً من عام ١٩٧٢ م وحتى إقراره في عام ١٩٩٠ م من قبل السلطتين التشريعتين في الشطرين سابقاً^(٢).

وجاء دستور الجمهوريه اليمنيه في ستة أبواب ، أحتوى على مائه واحدى وثلاثين ماده . فجاء الباب الأول تحت عنوان أسس الدوله في أربعة فصول، تناولت على الترتيب، الأسس السياسيه، والأسس الاقتصاديه، والأسس الاجتماعيه والثقافيه، ثم أسس الدفاع الوطني وذلك في المواد (من الماده (١) إلى الماده (٢٥)).

وتناول الباب الثاني حقوق وواجبات المواطنين الأساسيه في أربعة عشر ماده من الماده (٢٦) حتى الماده (٣٩) .

أما الباب الثالث الذي جاء تحت عنوان تنظيم سلطة الدوله ، فقد أحتوى على أربعة فصول ، عالج الفصل الأول مجلس النواب في اثنين واربعين ماده من الماده (٤٠) إلى الماده (٨١) ، من حيث طريقه تكوينه ومدته واختصاصاته وحقوق وواجبات النواب ، ونظم الفصل الثاني اختصاص وحقوق وواجبات مجلس الدوله ومدته في عشرين ماده ، من الماده (٨٢) حتى الماده (١٠١) ، وعالج الفصل الثالث مجلس الوزراء من حيث حقوقه واختصاصاته وواجباته وكيفية تشكيله في خمسة عشر ماده ،

من المادة (١٠٢) حتى المادة (١١٦) ، وعالج الفصل الرابع أجهزة السلطة المحلية في ثلاث مواد من المادة (١١٧) حتى المادة (١١٩).

أما الباب الرابع فنظم وعالج القضاء والنيابة العامة من حيث حقوقها واختصاصاتها وواجباتها وكيفية تشكيلها في ست مواد ، من المادة (١٢٠) حتى المادة (١٢٥) . أما الباب الخامس فتناول في ثلاث مواد من المادة (١٢٦) إلى المادة (١٢٨) ، كيفية تكوين شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني وأعتبر صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية. وجاء الباب السادس تحت عنوان أصول تعديل الدستور وأحكام عامه، مبيناً الأطر والوسائل التي يتم فيها تعديل الدستور، كما أورد اليمن الدستوري التي يؤديها رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة ومجلس النواب والحكومة، في ثلاث مواد من المادة (١٢٩) حتى المادة (١٣١) ^(٣).

التأم مجلس النواب:

بعد مصادقة مجلس الشورى في الشمال، ومجلس الشعب الأعلى (البرلمان) في (الجنوب)، ألغى دستوراً شطري اليمن، واعمالاً لنص المادة (٣) من إتفاق إعلان الجمهورية اليمنية يتكون مجلس الجمهورية اليمنية للفترة الانتقالية ومدتها عامان ونصف من أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم ١٥٩ عضواً ومجلس الشعب الأعلى البالغ عددهم ١١١ عضواً مضافاً إليهم (٣١) عضواً يصدر بهم قرار تعيين من مجلس

الرئاسة يشكل مجلس نواب الجمهورية اليمنية. وطرح مبررات لتشكيل المجلس على هذا النحو منها إن الضرورة العملية للوحدة أجلت عملية الاستفتاء .. وإنه لا بد من وجود فترة زمنية يتم خلالها إعداد البلاد للانتخابات العامة .. وإنه يستهدف تحاشي حدوث فراغ دستوري في غياب السلطة التشريعية ، وتثبيتاً لمبدأ الفصل بين السلطات ، ولإفساح المجال أمام أكبر عدد من القيادتين للمساهمة في تحمل المسؤولية الوطنية. وتحدد اختصاصات مجلس النواب بانتخاب مجلس الرئاسة للفترة الانتقالية وفقاً للدستور بعد الاستفتاء^(٤).

وصدر قرار مجلس الرئاسة رقم (٤) لسنة ١٩٩٠م بتعيين (٣١) عضواً بمجلس النواب في ٢٤ مايو ١٩٩٠م مضافاً إلى عدد أعضاء مجلس الشعب الأعلى للشطر الجنوبي وأعضاء مجلس الشورى للشطر الشمالي ، فأصبح عدد مجلس نواب الجمهورية اليمنية (٣٠١ عضواً)^(٥).

وانتخب مجلس نواب الجمهورية اليمنية هيئة الرئاسة ، واختير الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيساً لمجلس النواب ، كما قام المجلس بتشكيل (١٧) لجنة ضمت في عضويتها عدداً من النواب.

حيث تكونت كل لجنة من (١٧) عضواً في حدها الأعلى و (٧) أعضاء في حدها الأدنى.

عقد مجلس النواب صباح يوم الثلاثاء ١٤/٨/١٩٩٠م جلسته السابعة عشر في إطار دورته الثانية ، حيث ناقش مشروع قرار بشأن تكليف مجلس الرئاسة بطرح مشروع دستور الجمهورية اليمنية للاستفتاء الشعبي العام استناداً إلى إتفاقية إعلان الوحدة وقيام الجمهورية .. وفي ضوء جملة المناقشات الواسعة للمشروع اتخذ المجلس قراره بتكليف مجلس الرئاسة بطرح مشروع دستور الجمهورية للاستفتاء الشعبي العام

قبل الثلاثين من نوفمبر ١٩٩٠م ووضع كافة الاجراءات والضوابط المنظمه للقيام بهذا العمل الوطني .. كما دعى مجلس النواب جماهير الشعب اليمني إلى استقبال هذا الحدث والتفاعل معه توصلاً مع جملة المكاسب^(٦).

وأصدر مجلس الرئاسة بالجمهورية اليمنية يوم الاحد ٣٠/١٢/١٩٩٠م قراره رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٠م بتشكيل لجنة عليا للإشراف على عملية الاستفتاء على الدستور^(٧). كما أصدر القرار الجمهوري رقم (٢٤) لسنة ١٩٩١م في ١٠/٢/١٩٩١م بلائحة نظام الإستفتاء على الدستور في ثمانية أبواب أحتوت على (٣٣) ماده^(٨).

الخلاف بين القوى السياسية حول الدستور

شهدت الساحة اليمنية خلافاً قوياً في الرأي حول الدستور . فرأى البعض إن الخلاف حول الدستور هو امتداد للخلاف حول الوحدة . بينما رأى التجمع اليمني للإصلاح إن الخلاف يتعلق بالدستور فقط ، لإن المطروح للاستفتاء هو الدستور وليس الوحدة ، والدستور وثيقه بشريه يجب أن تكون معبره عن عقيدة وهوية المجتمع اليمني ، والصيغه المطروحه الآن لا يصح أن تسمى دستوراً ولا بد من تعديله قبل طرحه للاستفتاء.

ويأخذ التجمع اليمني للإصلاح على الدستور ما يلي:

١- إنه صيغه توفيقية بين نظامين مختلفين ، نظام إسلامي في الشمال ونظام ماركسي كان يحكم في الجنوب.

٢- إنه صيغ في فتره كانت الشيوعيه في أوج سيطرتها، وكان النظام في الجنوب في موقف الهجوم، والنظام في الشمال في موقف الدفاع . ولهذا جاءت صيغة الدستور تعبر عن رؤية الجانب الاقوى في حينه.

٣- إن المستجدات والمتغيرات التي حصلت في المنطقه والعالم تجاوزت صيغة الدستور الذي وضع في تلك الظروف ، وقد سقطت الاشتراكيه في عقر دارها ، فلا يجوز أن نكرسها في بلد الايمان والحكمه.

٤- إنه لا يعبر عن طموحات الشعب اليمني ، وخياراته المستقبلية ، لأنه صيغه متخلفه
٥- المأخذ الأهم، هو إن هناك نصوصاً ومواداً في الدستور تصادم الشريعة الإسلامية، وقد حدد العلماء الاجلاء النصوص ، وطالبوا بتعديلها ، والعلماء هم المرجع في هذا الشأن ، وهم أصحاب الكلمه الفاصله ، وما على الجميع إلا الاستجابه لرأيهم ، والأخذ به لأنه حكم شرعي^(٩).

وقد اتفق عدد من الأحزاب في الرأي مع التجمع اليمني للإصلاح كحزب رابطة أبناء اليمن، وحزب الحق ، والتجمع الوطني اليمني ، وحزب جبهة التحرير ، وحزب العمل الاسلامي ، واتحاد القوى الشعبيه ، والحزب الديمقراطي الناصري ، واتحاد القوى الشعبيه، والحزب الديمقراطي الناصري ، واتحاد القوى الثوريه الإسلاميه والحزب الجمهوري ، وجبهة قوى الوحدة ، وحزب المنبر الحر ، وتنظيم النهضه اليمني ، وحزب الشورى اليمني^(١٠).

كما أصدر العلماء في ١٧ مارس ١٩٩١ م فتوى بوجوب مقاطعة الإستفتاء على الدستور والمطالبه بتعديله^(١١). حيث كان لهم الاعتراض على المواد الثالثه والرابعه والسادسه على النحو التالي:

١ - تنص المادة (٣) " إن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع " يرى تعديلها إلى " إن الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريعات جميعا " . لان هناك مصادر فرعية أخرى للتشريع ، قد تكون متعارضة أو متناقضة مع الشريعة الإسلامية ، كالتشريع الاقتصادي الاشتراكي.

٢ - المادة (٤) التي تنص " إن الشعب مالك السلطة ومصدرها ، يمارسها بشكل مباشر عن طريق الإستفتاء و الانتخابات العامة .. كما يزاوئها بطريقه غير مباشر عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة " . يرى المعارضون إضافة العبارة الآتية إلى نص المادة وهو (لا يجوز سلب هذا الحق أو توظيفه لمصالح فرد أو مجموعه خاصة).

٣ - تنص المادة (٦) " يقوم الاقتصاد الوطني على المبادئ التالية :

١ - العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الإنتاجية والاجتماعية.

٢ - بناء قطاع عام متطور قادر على إمتلاك وسائل إنتاجية رئيسية.

٣ - صيانة الملكية الخاصة ، فلا تمس إلا لمصلحة عامة وتعويض عادل وفقاً للقانون.

٤ - توجيه كل هذه العلاقات والطاقت لضمان بناء اقتصاد وطني قادر ومتحرر من التبعية وتحقيق تنميته شامله تكفل إقامة علاقات اشتراكية مستلزمة التراث الإسلامي العربي وظروف المجتمع اليمني).

يرى المعارضون للدستور إن المادة (٦) حصرت " العدالة الاجتماعية في العلاقات الإنتاجية الاجتماعية فقط، أي توزيع الإنتاج بطريقه عادله، فيما يجب أن تمتد إلى وسائل الانتاج، لذلك رأوا الإكتفاء بعبارة (العدالة الاجتماعية الإسلامية)

وحذف ما بعدها أو أن يكون نص المادة (العدالة الاجتماعية الإسلامية في وسائل وأدوات الإنتاج وفي العلاقات الاجتماعية) ^(١٢).

وفي الجبهة المقابلة ، كانت هناك أحزاب تقف مع الدستور ، ترى وجوب الاستفتاء عليه بنعم ، وهذه الأحزاب الحزب الاشتراكي اليمني ، المؤتمر الشعبي العام ، وأحزاب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب القومي الاجتماعي ، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، وجبهة قوى الوحدة اليمنية ، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري ، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي ، ومنظمة البعث ^(١٣) . وكانت حجج هذه الأحزاب في تأييد الدستور ما يلي:

١- إن الدستور هو القاسم المشترك بين جميع القوى الوطنية والاجتماعية، باعتباره ثمره من ثمار الجهود الوحدوية المتواصلة ، وهو لا يعبر عن رأي قوه سياسيه معينه ، بل يمثل الحد الأدنى المتفق عليه من قبل معظم القوى على الساحة اليمنية.

٢- إن الدستور قد حوى الثوابت الأساسية والقيم الأهم بالنسبة إلى الشعب اليمني ، وهو دستور إسلامي لأنه اعتبر بوضوح إن دين الدولة هو الإسلام ، وإن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهو دستور عروبي وقومي لأنه حدد إنتماء اليمن إلى الأمة العربية والعالم الإسلامي.

٣- إن الدستور هو دستور ديمقراطي ، لأنه كفل حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ، وكفل حقوق الإنسان والحريات العامة.

٤- إن الدستور ليس نصاً قرآنياً مقدساً لا يجوز تعديله ، ولكن لا يملك أحد في الظروف القائمة فتح باب التعديل فيه لأن السلطة الدستورية التي تملك هذا الحق - أي مجلس النواب - ليس منتخباً ديمقراطياً . ومن ثم فإن الدعوة إلى التعديل سوف تؤدي إلى نتائج تضر بالمسيره الديمقراطييه ذاتها ، وهو أمر مرفوض ^(١٤).

٥- إن القوى التي لها ملاحظات على الدستور عليها الاحتفاظ بتلك الملاحظات إلى أن ينتخب سلطه تشريعيه يكون من حقها إجراء تعديلات على بنوده بصورة شرعيه ودستوريه ووفقاً للطرق الديمقراطيّه المتعارف عليها.

٦- إن الوحده مطلوب ترسيخها وتوفير أجواء الاستقرار السياسي لها ، ومن شأن القول بنعم للدستور أن يعطي الوحده دفعه قويه ويؤدي إلى تقويتها .

٧- إن الدستور هو حصيلة الجهود الوحديّه لما يقارب عقدين من الزمن: وهو في النهايه الضمان لإستمرار الأوضاع السياسيّه - من وحده وديمقراطيّه وتعدديه في البلاد.

٨- إن الذين أتخذوا من مسألة الإستفتاء على الدستور مدخلاً لنقد وتعليقه قد خرجوا على (اتفاقية إعلان الجمهوريه اليمنيّه وتنظيم الفتره الانتقاليّه) خصوصاً وإن الاتفاقية لم تعطهم الحق في التعديل خلال الفتره الإنتقاليّه . ومن ثم فإن أي تعديل في الدستور هو بمثابة إعتداء عليه وعلى إتفاقية الوحده وعلى دوله الوحده ذاتها^(١٥).

وفي سبيل حسم الخلافات بين القوى السياسيّه حول الدستور خاصة ما تعلق منها بمسألة الشريعة الإسلاميّه أصدر مجلس الرئاسة في ٢٢/٤/١٩٩١ م ياباً يؤكد التزام القيادة السياسيّه وجميع المؤسسات الدستوريّه بما يلي :-^(١٦)

أولاً : إن دستور الجمهوريه اليمنيّه هو الدستور النافذ الذي يحكم الفتره الإنتقاليّه بكاملها استناداً إلى المصادقه عليه من قبل مجلسي الشورى والشعب سابقاً وذلك عند مصادقتهما، على هذا الدستور وإتفاق إعلان الجمهوريه اليمنيّه وفقاً لما أقتضته المصلحه العليا للوطن.

ثانياً : إن الشريعة الإسلامية الغراء بتعاليمها السمحاء وسعة أفق ديننا الإسلامي الحنيف هي أساس ومصدر كل التشريعات في ظل الجمهوريه اليمنيه وعلى هذا الأساس فإنه

١- لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يصدر أي تشريع بالتجاوز أو التناقض أو المخالفه لكتاب الله وسنة رسوله.

٢- أي تشريع يخالف أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر تشريعاً باطلاً من أساسه.

٣- إن المصادقه على الدستور من خلال الإستفتاء الشعبي تعنى بصوره قطعيه وناجزه عدم سريان أي قوانين أو قرارات صدرت عن الشطرين سابقاً قبل إعادة توحيد الوطن وقيام الجمهوريه اليمنيه تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور المستمدة منها بما في ذلك كل ما يمس الحريات والحقوق التي كفلها الدستور.

ثالثاً : إن النظام الجمهوري أساس نظام الحكم الذي تحققت بفضلله أهم مكاسب الشعب اليمني المتمثله في الوحدة والديمقراطيه والتنميه كما يرتبط به تحقيق كل أهداف الثوره اليمنيه وطموحات شعبنا وفي مقدمه ذلك اعتماد الحوار الديمقراطي والسلمي واعتبار التعدديه السياسيه اساساً للمشاركة الشعبيه في الحكم وترسيخ دوله المؤسسات الدستوريه.

رابعاً : إتاحة الفرصه أمام كل المواطنين المشاركين في الإستفتاء لابتداء آرائهم وملاحظاتهم حول الدستور أو أي ماده من مواده وذلك من خلال إستماره إستبيان يكون من حق كل مواطن أثناء الإستفتاء أن يبدي رأيه في الدستور وي طرح ملاحظاته عليه في الإستماره المذكوره وسيقوم مجلس الرئاسة باحالة هذه الملاحظات إلى مجلس

النواب المنتخب الذي يملك الحق في تعديل الدستور أو الإضافه أو الإلغاء وليقف أمامها في أول انعقاد له.

وإن مجلس الرئاسة اذ يؤكد على الإسس والمبادئ والالتزامات التي تم التنويه إليها والتأكيد عليها في هذا البيان وذلك باعتبار إنها تؤلف رؤية الجميع على مستوى الدولة والمجتمع اليمني وتمثل المنطلقات الوطنية الثابتة التي كانت وستظل السياج القوي والقاسم المشترك لنضالات الحركة الوطنية المعاصرة . فإنه يدعو جماهير الشعب للتوجه إلى مراكز الاستفتاء في الموعد المقرر للإدلاء بأصواتهم حول الدستور بحريه كامله وفي ضوء ما تضمنته هذا البيان.

نتائج الاستفتاء على الدستور:

صدر القرار الجمهوري رقم (٨٤) لسنة ١٩٩١م بدعوة المواطنين في كل الدوائر للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء العام على دستور الجمهوريه اليمنييه وذلك في يومي الاربعاء والخميس تاريخ ١ و٢ القعدة ١٤١١هـ الموافق ١٥ و١٦ مايو ١٩٩١م وابتداء من الساعه الثامنه من صباح يوم الاربعاء^(١٧). وبالفعل توجه المواطنون للإدلاء بأصواتهم ابتداءً من يوم الاربعاء ١٥/٥/١٩٩١م^(١٨).

وبعد إنتهاء عملية التصويت وإتمام الفرز في جميع محافظات الجمهوريه اليمنييه ، أعلنت اللجنة العليا للاستفتاء نتائجها على النحو التالي: ^(١٩)

اولا : بلغ عدد المسجلين في عموم الجمهوريه اليمنييه حتى ٣٠/٤/١٩٩١م وفقاً للتقارير التي رفعتها اللجان الرئيسيه من المحافظات (١,٨٨٦,٣١٠) وهو الرقم المعلن من بداية شهر مايو ١٩٩١م.

وبلغ العدد النهائي للمسجلين في عموم الجمهوريه (٦٤٦, ٨٩٠, ١) مستفتياً
استناداً إلى التقارير النهائيه التي رفعتها اللجان الرئيسيه معتمده من قضاة المحاكم
الابتدائيه والاستئنافيه حسب دوائر مراكز لجان الاستفتاء ، وذلك بزياده قدرها
(٤٣٣٦) مستفتياً.

ثانياً: بلغ عدد الذين أدلوا بأرائهم خلال يومي ١٥ و١٦ مايو (٧٨٨, ٣٦٤, ١)
مستفتاً. ونسبة (٧٢, ٢٪) من إجمالي المسجلين في جداول الاستفتاء.

ثالثاً: بلغ عدد الذين أدلوا بأرائهم بكلمة (نعم) للدستور (٢٤٧, ٣٤١, ١) ونسبة
(٩٨, ٣٪) من إجمالي المستفتين الذين أدلوا بأرائهم.

رابعاً: بلغ عدد الذين أدلوا بأرائهم بكلمة (لا) (٤٠٩, ٢٠) ونسبة (١, ٥٪) من
إجمالي المستفتين الذين أدلوا بأرائهم.

خامساً: بلغ عدد اوراق الاستفتاء التي حملت الآراء الباطله من الناحيه القانونيه
(٣١٣٢) ونسبة (٠, ٢٪) من الذين أدلوا بأرائهم.

وفي ضوء هذه النتيجة فإنه استناداً إلى الماده (٢٩) من لائحة نظام الاستفتاء يكون
دستور الجمهوريه اليمني موافقاً عليه بالإستفتاء الشعبي وذلك بعليه كبيره والمعلن
عنها بنسبة (٩٨, ٣٪) وهي نسبه عاليه تجاوز الأغلبيه المطلقه اخذده في لائحة نظام
الإستفتاء.

هوامش البحث الأول : الإستفتاء على الدستور في اليمن.

- (١) الجمهورية اليمنية (مجلس الرئاسة) اللجنة العليا للاستفتاء على الدستور - الإستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١م - ١٤١١هـ - الخطوات - المراحل - النتائج والافاق - صنعاء ١٩٩٢م - دائرة الصحافة والطباعة والنشر - صفحہ (٥٥٥٤) & جريدة الحياه اللندنيه في ٢٢/٥/١٩٩٠م - صفحہ (١٧٤١).
- (٢) جريدة الثوره اليمنية في ٢٧/٢/١٩٩٠م - صفحہ (٣) (مقابله مع الرئيس الفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة بالجمهورية اليمنية).
- (٣) الجمهورية اليمنية - الجريده الرسميه العدد الاول الصادر في ٣١ مايو ١٩٩٠م - صفحہ (٢٠-٥)
- (٤) الجمهورية اليمنية - كتاب اليمن الواحد - ٢٢ مايو ١٩٩٠م - اصدار مكتب شتون الوحده (صنعاء) - صفحہ (٣٨٧).
- (٥) الجمهورية اليمنية - الجريده الرسميه العدد الاول - الصادر في ٣١ مايو ١٩٩٠م - صفحہ (٣٩).
- (٦) جريدة الثوره اليمنية في ١٥/٨/١٩٩٠م - صفحہ (١)
- (٧) الجمهورية اليمنية (مجلس الرئاسة) اللجنة العليا للاستفتاء على الدستور - الإستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١م - ١٤١١هـ - الخطوات - المراحل - النتائج والافاق - صنعاء ١٩٩٢م - دائرة الصحافة والطباعة والنشر - صفحہ (٣٠٠) & جريدة الثوره اليمنية - في ٣١/١٢/١٩٩٠م - صفحہ (١)
- (٨) جريدة الثوره اليمنية في ١١/٢/١٩٩١م - صفحہ (١) & الجمهورية اليمنية (مجلس الرئاسة) اللجنة العليا للاستفتاء على الدستور - مرجع سابق - صفحہ (٣٠١-٣٢١).
- (٩) مجلة صوت اليمن (القاهرة) - العدد التاسع - اكتوبر ١٩٩١م - صفحہ (١٥ و١٦) (ومقابله مع الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر).

- (١٠) حسن ابو طالب - الوحدة اليمنية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الاولى - ١٩٩٤م - صفحة (٢٥٩).
- (١١) كتيب صادر من علماء اليمن - هذا بيان العلماء حول مشروع دستور دوله الوحدة - صفحة (٣-٨٠) & مجلة صوت اليمن (القاهرة) - العدد التاسع - اكتوبر ١٩٩١م - صفحة (١٦).
- (١٢) الجمهوريه اليمنيّه (مجلس الرئاسه) اللجنه العليا للاستفتاء على الدستور - مرجع سابق - صفحة (٧٢-٧٤)
- (١٣) حسن ابو طالب - مرجع سابق - صفحة (٢٥٩)
- (١٤) الجمهوريه اليمنيّه (مجلس الرئاسه) اللجنه العليا للاستفتاء على الدستور - مرجع سابق - صفحة (٦٩ و ٧٠).
- (١٥) حسن ابو طالب - مرجع سابق - صفحة (٢٦٠).
- (١٦) جريدة الثوره اليمنيّه في ١٣/٤/١٩٩١م - صفحة (١) & الجمهوريه اليمنيّه - مجلس الرئاسه) اللجنه العليا للاستفتاء على الدستور - مرجع سابق - صفحة (١١٣).
- (١٧) الجمهوريه اليمنيّه (مجلس الرئاسه) اللجنه العليا للاستفتاء على الدستور - مرجع سابق - صفحة (٣٣٤ و ٣٣٥) & جريدة الثوره اليمنيّه في ٢٦/٤/١٩٩١م - صفحة (١)
- (١٨) الجمهوريه اليمنيّه (مجلس الرئاسه) اللجنه العليا للاستفتاء على الدستور - مرجع سابق - صفحة (١٤٩-١٥٠) & جريدة الثوره اليمنيّه في ١٧/٥/١٩٩١م - صفحة (١).
- (١٩) جريدة الثوره اليمنيّه في ٢١/٥/١٩٩١م - صفحة (٢٠١) & الجمهوريه اليمنيّه (مجلس الرئاسه) اللجنه العليا للاستفتاء على الدستور - مرجع سابق - صفحة (٣٨٦-٣٨٩).

المبحث الثاني

التعددية الحزبية في اليمن

كان النظامان، في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الشطر الجنوبي) وفي الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي) ، يحرمان التعددية الحزبية ، ففي الشطر الجنوبي كان الحزب الحاكم هو الحزب الاشتراكي اليمني ، الذي ضم التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية .. وحزب الطليعة الشعبية ، والحزب الديمقراطي الشعبي (الشيوعي) ، وحظر على باقي الأحزاب ممارسة أي نشاط سياسي .

أما في الشطر الشمالي فدستورها يحرم وجود الحزبية بكل أشكالها وأنواعها ، وكان يحكم الشطر الشمالي المؤتمر الشعبي العام ، الذي صهر جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية داخله ، ووضع له ميثاقاً يحكم هذه العلاقة وينظمها ، ويحرم أي أيديولوجية أخرى غير الايدولوجية التي نظمها الميثاق الوطني ، حيث اعتبر المؤتمر الشعبي العام والميثاق الوطني هو الإطار السياسي الشرعي الذي يمارس من خلاله العمل السياسي.

ولكن سقوط النظم الشمولية في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية ، واتجاه عديد من دول العالم الثالث نحو الانتقال من صفه التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية الحزبية ولو المقيدة ، كانت لها انعكاسات على الحالة اليمنية .. فأقرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بحق ممارسة التعددية الحزبية في البلاد لكافة القوى الوطنية اليمنية المؤمنة بأهداف ثورتها ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر بموجب الدستور^(١).

وأعلنت قيادته في الشطر الجنوبي إنه لا وحده بدون ديمقراطيته ، وقبلت قيادته في الشطر الشمالي بالديمقراطيته الغير مركزيه ، حيث أعلن الرئيس على عبد الله صالح إن " الديمقراطية هي هدف لكل القيادات ولكل الجماهير في الشمال والجنوب لأنه لا وحده بدون ديمقراطيته ولا حريه بدون ديمقراطيته ... الجماهير اليمنيه مؤمنه ايماناً كاملاً بالديمقراطيته . فالديمقراطيته المركزيه مفروضه على الجماهير من فوق ولا تتبع من بين صفوف الجماهير صاحبة المصلحة ، نحن نؤمن بالديمقراطيته الحقيقيه التي تفرض على القمه من الجماهير " (٢).

لهذا توجه الشطران إلى تكوين لجنة التنظيم السياسي لتفسير الماده (٣٩) من دستور الجمهوريه اليمنيه ، والإنتهاء إلى رأي محدد يتم العمل به.

اولاً : تنظيم العمل السياسي في الجمهوريه اليمنيه

نص دستور الجمهوريه اليمنيه في الماده (٣٩) " للمواطنين في عموم الجمهوريه - بما لا يتعارض مع نصوص الدستور - الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقائياً والحق في تكوين المنظمات العلميه والثقافيه والاجتماعيه والاتحادات الوطنيه بما يخدم أهداف الدستور، وتضمن الدوله هذا الحق، كما تتخذ جميع الوسائل الضروريه التي تمكن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسيه والنقائيه والثقافيه والعلميه والاجتماعيه " (٣) وقد أسند إلى التنظيم السياسي الموحد لشطري اليمن مهمة تفسير هذا النص . وقد بدأت اللجنه أول اجتماعاتها في تعز ، وكان أمامها أربعة بدائل للعمل السياسي في دولة الوحدة ، تقدم بها الشطر الشمالي وهي :- (٤)

اولاً : دمج التنظيمين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام في الشمال والحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب في تنظيم واحد.

ثانياً: الابقاء على كل من التنظيمين الحاكمين في وضع مستقل وترك الحرية للأحزاب والقوى الوطنية الأخرى لتنظيم نفسها.

ثالثاً: حل كل من التنظيمين الحاكمين وترك الحرية متاحه أمام من يريد تنظيم نفسه حسب دستور دولة الوحدة.

رابعاً:- تكوين تحالف جبهوي يضم التنظيمين الحاكمين والقوى الوطنية المؤمنة باهداف ثورتي ٢٦ سبتمبر في الشمال و ١٤ أكتوبر في الجنوب^(٤).

وأكد الدكتور عبد الكريم الارياني " إن العمل السياسي في ظل دولة الوحدة لن يكون حكراً على أي تنظيم سياسي وإن التعددية السياسية مكفولة في ظل دولة الوحدة ولا تستطيع أي قوة أن تصدر هذا الحق .. وإن الممارسة الديمقراطية يجب أن تشهد مزيداً من التطور بما يؤمن تعزيز التقاليد الديمقراطية في الحياة السياسية وضمان المشاركة الوطنية والشعبية في دولة الوحدة .. وإن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي حين يضطلعان بدورهما في البحث عن بدائل العمل السياسي لدولة الوحدة لا يلغيان حق القوى الوطنية برسم مستقبل دولة الوحدة. "

وعن موقف أحزاب المعارضة رأى محمد عبده نعمان وعمر الجاوي باسم (التجمع الوحدوي اليمني) وهو الحزب الذي أعلن تأسيسه في عدن إنه " كان الأفضل للجنة التنظيم السياسي الموحد الاعتراف بكل التنظيمات والأحزاب السياسية القائمة فوراً وإطلاق الحريات العامة أساساً للعمل الوحدوي الديمقراطي والاسراع في إعداد قانون الأحزاب لتعلنه السلطات في الوطن نتاجاً لجهود اللجنة وتأكيداً لمصادقية التوجه الجديد، وناشد .. اختيار الديمقراطية كاملة بما في ذلك التعددية الحزبية على اعتبارها الأساس لجميع القوى كلها للدفع بمشروع دستور دولة الوحدة إلى المجلسين

الإشتراعيين وسرعة المصادقة والاستفتاء عليه والشروع الفعلي في دمج المنظمات والمؤسسات وصب كل الجهود الديمقراطية غير القابلة لأية مراجعه^(٥).

وعقدت لجنة التنظيم السياسي الموحد دورتها الثانية في عدن إعتباراً من ٨-١٠/١/١٩٩٠م ، حيث وقفت اللجنة أمام البدائل التي أسفرت عنها اجتماعات دورتها في ظل دولة الوحدة . فأقرت البديل الذي ينص على " إحتفاظ الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام باستقلاليتهما ، وحق القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية الوطنية بممارسة نشاطها السياسي " ورأت اللجنة إن البديل الرابع الذي ينص على " قيام تنظيم سياسي، يتكون بشكل جبهه وطنيه عريضه ، تضم الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، والقوى الوطنية والمؤمنه بأهداف ثورتي سبتمبر واکتوبر ، على أن تحافظ كل من هذه القوى باستقلاليتهما " ، يظل أمراً متاحاً وطوعياً لتنظيم أو أكثر ، للعمل في ظل دولة الوحدة، بما يتفق مع دستورها . وتم الإتفاق على تشكيل لجنة مصغره لاعداد التصورات ، والحوار مع التنظيمات والشخصيات الوطنية والديمقراطية ومسيرة العمل الوحدوي^(٦).

وفي الدوره الثالثه للجنة التنظيم السياسي ، المنعقد بصنعاء في ١٧/٤/١٩٩٠م ، ناقشت اللجنة مسألة الميثاق الوطني وقانون الأحزاب ومساهمة القوى الوطنية خارج المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في النشاط السياسي لدولة الوحدة ، وقضيه العمل الحزبي والسياسي في القوات المسلحه^(٧). وانتهت لجنة التنظيم السياسي الموحد لشطري اليمن أعمالها يوم السبت ٥/٥/١٩٩٠م في مدينة تعز ، وشكلت لجنة سداسيه للتحاور مع الأحزاب

والتنظيمات الوطنية على الساحة اليمنية . وأعلنت إنها توصلت إلى إنهاء مهماتها ورفعت توصياتها إلى القيادة السياسية لقرارها وهي:

- ١ - مشروع الاتجاهات الاساسيه لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية .
- ٢ - مشروع الاتجاهات الاساسيه لميثاق العمل السياسي للأحزاب والتنظيمات السياسية .
- ٣ - إتفاق على وثيقة العمل الحزبي والسياسي في المؤسسات العسكرية والأمنية .
- ٤ - مشروع إتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي^(٨) .

ثانياً : الخلافات بين الشطرين حول التعددية والتأجيل إلى بعد الوحدة .

حدث خلاف بين الشطرين حول العمل الحزبي القائم على التعددية الحزبية ، وكانت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني تلح على ضرورة قيام التعددية الحزبية فوراً ودون إنتظار إتمام الوحدة ، تنفيذاً لدستور الوحدة . بينما تمسك حكام الشمال بتأجيل تنفيذ التعددية إلى ما بعد قيام الوحدة ، حيث علل عبد الله بركات وزير الداخليه في الشطر الشمالي ذلك قائلاً " مشروع الوحدة ينص على التعددية ولكن دستوري الشطرين يمنعان التعددية والمسألة هي ما إذا كان يجب اقرار التعددية قبل الإستفتاء على دستور الوحدة أم ترك ذلك إلى ما بعد الوحدة التي هي الهدف الاسمي ، ثم تأتي التعددية التي يحدد البرلمان الموحد ضوابطها وإطارها العام ومعايير تكوين الأحزاب . كل هذه الامور لابد منها وإلا ستكون الحاله فوضى "^(٩) .

جأت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى فرض الأمر الواقع في الشطر الجنوبي. فأصدرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في دورته الثامنة بياناً رسمياً في ١١/١٢/١٩٨٩م، أعلنت فيه " إن اللجنة المركزية قد وافقت على إقامة نظام سياسي متعدد الأحزاب في اليمن الجنوبي في إطار الدستور . وكلف المكتب السياسي بوضع (اعداد) قانون خاص بالأحزاب . ودعى كل القوى الوطنية والديمقراطية إلى توحيد صفوفها للمساهمة في الحياة السياسية^(١٠). فأعد مجلس الوزراء مشروعاً بقانون الأحزاب، يسمح بقيام الأحزاب السياسية.

وبادرت أحزاب سياسية في الجنوب والشمال إلى الإعلان عن وجودها وممارسة هذا الوجود بالفعل وباشكال واساليب عديدة ، ورفعت سبعة أحزاب سياسية تمارس نشاطها علانية في صنعاء مذكرة إلى إجتماع قياداتي الشطرين في ١٩/٤/١٩٩٠م تضمنت الإعلان الفوري عن الحريات الديمقراطية ، بما في ذلك التعددية الحزبية واصدار قانون بذلك^(١١).

ونتيجة لهذه الخلافات بين الحزبين الحاكمين ، صرحت اللجنة السداسية ألقى شكلتها القيادة السياسية اليمنية خلال لقاء تعز الأخير للتحاور مع الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الوطنية الفاعلة على الساحة اليمنية ، بأن اللقاء الذي كان مقرراً أن يبدأ يوم الخميس ٢٤/٥/١٩٩٠م تأجل إلى موعد لم يحدد^(١٢). إلى ما بعد قيام الوحدة^(١٣).

ثالثاً : اللجنة السداسيه واستئناف الحوار .

أصدرت لجنة الحوار السداسيه مع الأحزاب والتنظيمات السياسيه بياناً دعت فيه القوى السياسيه ألتى تسعى للعمل السياسى المنظم والمرخص به طبقاً لاحكام الدستور والقانون في المشاركة في الجوله الأولى من الحوار حول الاتجاهات الأساسيه لمشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه ، وذلك من خلال تسمية ثلاثه ممثلين عن كل تنظيم يرغب في الترخيص له بممارسة العمل السياسى . وعبرت اللجنة السداسيه في بيان أصدرته عقب أول اجتماع لها يوم الثلاثاء ٥/٦/١٩٩٠م في صنعاء برئاسة سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة عن ترحيبها بمشاركة الشخصيات الإجتماعيه والسياسيه والمنظمات الشعبيه والجماهيريه والصحفيين والإعلاميين بملاحظاتهم وأرائهم حول المشروع المعلن لتلك الاتجاهات عبر وسائل الإعلام المختلفه وبالكتابه المباشره إلى اللجنة .. وقفت اللجنة خلال اجتماعها أمام المهام الموكله إليها وما تقتضيه الأوضاع والمتغيرات الإيجابيه من تعجيل في إصدار قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه وإقرار ميثاق العمل السياسى للأحزاب والتنظيمات السياسيه في الجمهوريه اليمنيه.

وأقرت اللجنة في الاجتماع خطة عملها والخطوات العمليه والبرنامج الزمنى للحوار حول مشروع الاتجاهات الأساسيه لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه وميثاق العمل السياسى لها^(١٤).

كما عقد مجلس الرئاسة يوم الاحد ٢٢/٧/١٩٩٠م بالقصر الجمهورى برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة ، حيث كلف مجلس الرئاسة الحكومه باعداد مشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه وتقديمه إلى مجلس النواب خلال فترة لا تزيد عن (٤٥) يوماً لمناقشته وإقراره وما يجسد المصداقيه تجاه هذه القضيه ألهامه في

الحياة الديمقراطية وضمان تحقيق التعددية السياسية طبقاً لما جاء في دستور الجمهورية اليمنية^(١٥).

وتحفظ حزب التجمع الوحدوي اليمني ، على بيان لجنة التنظيم السياسي آنف الذكر بدعوى إن اللجنة التي تشكلت في ظل وجود كيانات في الوطن وأعطيت صلاحيات تناسب الوضع السابق الخاص بإيجاد صيغة مشتركة من الحزبين والسلطين الحاكمين ، وطالب بأن تتحول اللجنة إلى منبر للحوار ينحصر عملها في وضع مشروع لقانون تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية وميثاق مقدس للتعامل بين كل من القوى السياسية والمنظمات والشخصيات المستقلة من مندوبين لهذه الجهات .. وياختصار قام موقف الحزب على العناصر الآتية:

١ - تشكيل لجنة للنظر في قانون الأحزاب وميثاق العمل الوطني المقترحين من كل التنظيمات والأحزاب التي ترغب في ذلك.

٢ - ضرورة أن تضع اللجنة خطه لعملها وتحدد برنامجاً زمنياً لإنجاز مهماتها.

٣ - أن يدعو رئيس لجنة التنظيم السياسي إلى اجتماع خلال شهر يونيو ١٩٩٠ م .

٤ - أن تقدم كل التنظيمات تصوراً خطياً للقانون والميثاق.

كما أصدر التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي ، وجبهة التصحيح الديمقراطي الوحدوية ، وجبهة قوى الوحدة اليمنية ، بياناً في صنعاء أكدت فيه بأن لجنة التنظيم السياسي لم يعد لها وجود بعد إعلان الوحدة في ٢٢/٥/١٩٩٠م باعتبارها لجنة مشككة في ظل التشطير مثلها مثل اللجان الوحدوية التي تشكلت. وكان ردهم على الدعوه إلى الحوار كما يلي:

١- إنها تجاهلت وجود أحزاب وتنظيمات تاريخية ساهمت في قيام ثورتى سبتمبر واکتوبر والنضال من أجل الوحدة اليمنية . وكان يفترض أن توجه الدعوه لها من الحزبين الحاكمين على قدم المساواه معها وتجاهلها هذا تتجاوز الاعتراف السياسى من القيادة السياسيه بوجود هذه الأحزاب ودعوتها للحوار معها في الفتره الماضيه.

٢- إن الدعوه تجاهلت الماده (٣٩) من الدستور التي أعطيت المواطنين الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً من دون قيد عدا التزام الدستور مما يجعل الأحزاب والتنظيمات السياسيه الموجوده حالياً والتي أعلنت إلتزامها الدستور شرعيه وعليه مثلها مثل الحزبين الحاكمين.

٣- إن اسلوب الدعوه يحمل في طياته تجاهلاً لوجود الأحزاب والتنظيمات الوطنيه ذات النضال الطويل ويفتح الباب لكل المعادين للديمقراطيه لثبيت القوى الوطنيه وأعطاء صوره هزيلة وغير صادقه لوجود القوى السياسيه وحجمها.

٤- إن تحديد ممثلين لكل تنظيم يرغب في الترخيص حول اللجنة من لجنة الحوار إلى لجنة لترخيص الأحزاب ، كما إن تجاهل اللجنة للشخصيات الوطنيه والاجتماعيه صاحبة الرصيد النضالي الطويل والاقتصار على معرفة رأيها من بعيد من دون إشراكها في الحوار يمثل تجاوزاً لما أتفق عليه من ضرورة إشراك مثل هذه الشخصيات في الحوار الوطني حول مستقبل العمل السياسى في البلاد.

٥- إن تعطيل الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسيه منذ بلاغ صنعاء في ٢٦/١٢/١٩٨٩م وطوال المرحله التي سبقت الوحده يحمل في طياته احتمالات موقف سلبي من الديمقراطيه يخالف الدستور بل ويخالف كل تصريحات ووعود القيادة السياسيه قبل الوحده وبعدها^(١٦).

ومهما يكن من ردود فعل المعارضين والمتحفظين، أقر مجلس وزراء الجمهورية اليمنية في اجتماعه بتاريخ ٢٩/٧/١٩٩٠م تشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية برئاسة السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضوية وزراء الخارجية والدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة لشئون مجلس النواب والشؤون القانونية والعدل والداخلية والأمن ، وتولى اللجنة إعداد مشروع القانون في ضوء مشروع القانون المتفق عليه بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وملاحظات مطروحة من قبل الأحزاب الأخرى^(١٧).

وبالفعل تدارست اللجنة مشروع القانون يوم ١٤/٨/١٩٩٠م آخذة بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها القوى السياسية المختلفة وتوجيهات مجلس الرئاسة، وبعد أن أنهت من عملها أحال مجلس الوزراء مشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية في ٥/١٢/١٩٩٠م إلى مجلس النواب لمناقشته، برغم الرفض المعلن للمشروع جملة وتفصيلاً^(١٨) إلا إن مجلس النواب بمجرد وصول المشروع إليه أحاله إلى لجنة الحريات وحقوق الإنسان،^(٢٠) والتي رفعت تقريراً إلى مجلس النواب حول مشروع قانون الأحزاب ، وأكد التقرير إن التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية ركن من أركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية وحق للمواطن ، لايجوز الغاؤه أو الحد منه أو استخدام أية وسيلة تعرقل ممارسته لهذا الحق.

وذكر التقرير إن لكل يمني حق الانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي وذلك طبقاً للشرعية الدستورية أو أحكام هذا القانون وعلى أن يمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنه.

تتعلق بالشئون السياسيه والاقتصادي والاجتماعيه والثقافيه للجمهوريه وذلك بهدف المساهمه في الحياه السياسيه والديمقراطيه لضمان تداول السلطه أو المشاركه فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامه النزيهه ، وتسهم الأحزاب والتنظيمات السياسيه في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن وترسيخ الوحده الوطنيه.

أخذ المجلس يناقش مشروع قانون الأحزاب باباً باباً ومادةً مادةً ويحيل ملاحظاته إلى لجنة الحريات العامه وحقوق الإنسان ، وتصله تقارير اللجنه وهكذا حتى أنهى كل أبوابه ومواده . وفي يوم ١٩٩١/٦/٩م صوت مجلس النواب لصالح مشروع قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه . وأحاله إلى مجلس الرئاسة لإصداره^(٢١).

وبالفعل أصدر الرئيس علي عبد الله صالح قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه في (١٧) اكتوبر ١٩٩١م ، الذي أحتوي سبعة أبواب وتضمن أربعين ماده^(٢٢).

وقد اشترط القانون لتأسيس أي حزب أو تنظيم سياسي أو للاستمرار في ممارسته نشاطه ما يلي:

اولاً : عدم تطابق برنامج الحزب أو التنظيم السياسي مع برامج الأحزاب والتنظيمات السياسيه الأخرى عند التقدم بطلب تأسيسه وذلك فيما يتعلق بالسياسات التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه في المجالات السياسيه والاقتصادي والاجتماعيه والثقافيه.

ثانياً: أن يكون له نظام داخلي وبرنامج عمل سياسي مقرين من أعضائه عند التقدم بطلب التأسيس.

ثالثاً: عدم قيام الحزب أو التنظيم على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي أو فئوي أو مهني أو التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الاصل أو اللون.

رابعاً: عدم قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناهض للدين الإسلامي أو على أساس تكفير الأحزاب أو التنظيمات السياسيّة الأخرى أو المجتمع وأفراده أو الإدعاء بالتفرد بتمثيل الدين أو الوطنيه أو القوميّه أو الثوره.

خامساً: إن لا يكون الحزب أو التنظيم السياسي تابعاً لأي حزب أو تنظيم سياسي أو دوله أجنبيّه ، ويحق لأي حزب أو تنظيم سياسي إقامة علاقات ثنائيه متكافئه ، مع أي حزب أو تنظيم سياسي غير يمني وبما لا يتعارض مع المصلحه الوطنيه العليا ونصوص الدستور والقوانين النافذه.

سادساً: علانية مبادئ وأهداف ووسائل الحزب أو التنظيم السياسي وتشكيلاته وقيادته.

سابعاً: قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس وطني بحيث لا تحصر العضويه في منطقه جغرافيه معينه.

كما حظر على الحزب أو التنظيم السياسي الآتي:

أ- إقامة تشكيلات عسكريه أو شبه عسكريه أو المساعده في إقامتها.

ب- استخدام العنف بكل اشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه .

ج- أن تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته ما يحرض على العنف أو إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية.

كما نص القانون على تشكيل لجنة شتون الأحزاب والتنظيمات السياسية برئاسة وزير الدولة لشئون مجلس النواب ، وعضوية وزير الداخلية ، ووزير العدل ، وأربعة أشخاص من غير المنتمين لأي حزب أو تنظيم سياسي من رجال القضاء غير العاملين أو من المحامين المقبولين بالترافع أمام المحكمة العليا يرشحهم مجلس القضاء الأعلى ويصدر بهم قرار جمهوري ، على أن تتوفر فيهم النزاهة والحيده والاستقلال ، والتمسك بمبادئ الديمقراطية التعددية السياسية والحزبية.

وتختص هذه اللجنة بفحص الطلبات المقدمة لتأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية والتحقق من توافر الشروط المقررة في هذا القانون فضلاً عن أي اختصاصات أخرى تتضمنها أحكامه (م/١٣).

وأشترط القانون أن يكون الحد الأدنى للأعضاء في الحزب أو التنظيم السياسي (٢٥٠٠) عضواً ومن أغلب محافظات الجمهورية اليمنية (م/١٤).

وفيما يتعلق بالموارد المالية قرر القانون توزيع المبلغ الإجمالي للإعانة التي تقدمها الحكومة على النحو التالي: (م/١٩).

أ- (٢٥٪) بصوره متساويه على الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لها تمثيل في مجلس النواب.

ب- (٧٥٪) على سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية وفقاً لعدد الاصوات التي حاز عليها مرشحوها في دوره الانتخابيه لمجلس النواب.

ولا يستحق الحزب أو التنظيم السياسي من هذه النسبه إذا كان مجموع عدد الاصوات التي حاز عليها مرشحوه تقل عن (٥٪) من مجموع الاصوات.

ويتم توزيع إعانة الدولة خلال الفتره الانتقاليه في ضوء الاسس التي يقرها مجلس الرئاسة بناء على إقتراح لجنة تشكل من الأحزاب والتنظيمات السياسيه وعرض لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسيه وإقرار مجلس الوزراء .
وأعطى القانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه الحقوق الآتيه:

١ - تعفى المقار والمنشآت المملوكه للحزب أو التنظيم السياسي وأمواله غير الاستثماريه من جميع الضرائب والرسوم (م/٢٨).

٢ - مقرات الأحزاب والتنظيمات السياسيه ووثائقها ومراسلاتها ووسائل إتصالاتها مصانعه، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو مداومتها أو مصادرتها، كما لايجوز في غير حالة التلبس بجريمه جزائيه تفتيش مقرات الحزب أو التنظيم المعني، فاذا رفض الأخير يثبت ذلك بمحضر ويجري التفتيش بحضور شاهدين ويرتب على مخالفة هذه الماده بطلان التفتيش وما يترتب عليه وتحت المسؤليه المدنيه والجنائيه ، ويجب على النيابة العامه إخطار لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسيه بما أتخذت من إجراء بمقر الحزب خلال ثمانيه وأربعين ساعه من إتخاذه (م/٢٩).

٣ - لكل حزب أو تنظيم سياسي حق إصدار صحيفه أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المنصوص عليه في قانون الصحافه، كما يحق لكل حزب استخدام كل وسائل التعبير عن الرأي وفقاً للدستور والقوانين النافذه (م/٣٠).

٤ - تمكن اجهزة الإعلام الرسميه جميع الأحزاب والتنظيمات السياسيه بالسويه من استخدام وسائل لنقل وجهات نظرها إلى المواطنين، وتوضح اللاتحه التنفيذيه القواعد المنظمه لذلك (م/٣١).

كما أورد الواجبات والالتزامات التي يجب على كل حزب أو تنظيم سياسي الالتزام بها كالآتي:

١- يخطر رئيس لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية بكتاب مسجل بأي قرار يصدره الحزب أو التنظيم السياسي بتغيير رئيسه أو بحل الحزب أو التنظيم أو اندماج أو بأي تعديل في نظامه الداخلي وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار (م/٣٢).

ب- يجب على كل حزب أو تنظيم سياسي أن يتقيد في ممارسته نشاطه بما يلي:

- ١- عدم المساس بعقيدة الشعب الإسلاميه.
- ٢- عدم تبني أي شكل من اشكال الحكم البائد الملكي والسلطيني وتحريم أي نشاط يناهض أهداف الثورة اليمنيه والنظام الجمهوري والوحده والديمقراطيه.
- ٣- عدم الإخلال بالأمن والنظام العام أو الاقدام على التآمر والعنف أو التحريض عليها.
- ٤- عدم المساس بحيادية الوظيفه العامه، كما يحظر تسخير الوظيفه العامه أياً كان نوعها أو مستواها أو المال العام لأي غرض حزبي أو تنظيمي بصوره مباشرة أو غير مباشرة وفي حالة المخالفه تطبق العقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذه.
- ٥- عدم القيام بأية استقطابات حزبيه وفقاً للفقرة (٤) من الماده (١٠٩) من هذا القانون
- ٦- عدم استخدام المساجد والمنشآت التعليميه والحكوميه لممارسه النشاط الحزبي أو الدعايه لصالح أو ضد أي حزب أو تنظيم سياسي.
- ٧- يجوز استخدام الأماكن العامه للنشاط السياسي بالتنسيق المسبق مع الجهات المختصة.

وقد تأخر صدور اللائحة التنفيذية لاحكام قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، كما لم تمارس اللجنة نشاطها لأسباب عديدة لعل أبرزها تباين وجهات نظر الحزبين الحاكمين في كيفية أداء اللجنة لمهامها وانتقاء بعض الأحزاب لتشكيل اللجنة من حيث المبدأ (٢٣).

الأحزاب أو معظمها، التي تمارس نشاطها السياسي على الساحة اليمنية، غير مسجلة وغير مشهورة، تستطيع السلطة الحاكمة أو لجنة الأحزاب في أي وقت أن تعترض على شرعية أي حزب غير مسجل وغير مشهور .. ولهذا يظل الحزب غير المسجل وغير المشهور معرضاً للإلغاء وإلغاء استمرارية نشاطه السياسي، وذلك بالطعن بعدم شرعيته لأنه لا يتمتع بالشخصية الاعتبارية قانوناً.

رابعاً : خريطة الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية :

أعمالاً لنص المادة (٣٩) من الدستور والتي تعطي المواطنين حق تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقائياً، وأعمالاً لقرار التعددية الحزبية والسياسية ظهرت مجموعه من الأحزاب وصل عددها إلى (٤٦) حزباً وتنظيماً سياسياً من حقها إصدار صحف ياسمها وإفتتاح مقرات لها في العاصمة وبعض المدن اليمنية الأخرى (٢٤). وهذه الأحزاب أنماط ، النمط الأول الحزبان الحاكمان الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام ، والنمط الثاني وهي الأحزاب التي تعود نشأتها إلى فترة تاريخية سابقة ، ونمط ثالث وهي الأحزاب التي نشأت في ظل الوحدة ودستورها.

ولقد واجهت الأحزاب التي كانت حاكمه ارتباكاً نتيجة إعتيادها في السابق على غياب المنافسه من خارج الحزب ، والتفرد بالسلطة ، واستخدام العنف ضد كل من هو معارض ، وبات عليها في ظل الوضع الجديد أن تتكيف مع ضرورات التعددية

وشروطها التي تفرض التنوع والاختلاف والحوار ووجود المنافس الحزبي . أما أحزاب المعارضة التي كانت في غالبيتها أحزاباً سريه أو كانت تعمل من الخارج ، في ظل علاقه خاصه مع أحد النظم العربيه، فحظها لا يقل ارتباطاً، إذ عانت هي الأخرى عدة تشوهات مثل حصر القرار في يد عناصر محدوده، وارتكازها على اساليب المناوره والتآمر ، ولم تتعود من قبل على الاحتكاك بالجمهور ، كما إن طبيعتها السريه كانت تفقدتها انتماءات عناصر مثقفه وواعيه، واعتمادها على تحالفات مع شخصيات اجتماعيه تقليديه أو شخصيات نافذه في مراكز عسكريه ومدنيه بهدف الحمايه من ناحيه ، وبهدف توسيع الأنصار من ناحيه أخرى . كما إن البعض من هذه الأحزاب ظلت تتصرف بعقلية عالم السر وجو المخبرات وتعمل على توزيع أنصارها على أكثر من حزب متصوره إنها بذلك تمسك الجذ من أطرافه ، فضلاً عن إنها تجد صعوبه في إقناع كوادرها بالعمل في العلن^(٢٥).

على أية حال صدر بتاريخ ٢١/٨/١٩٩٥م القرار الجمهوري رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥م بشأن اللاتحه التفليديه لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م في تسعه أبواب أحتوت على خمس وستون ماده^(٢٦) توضح عمل واختصاصات وكيفية تشكيل " لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسيه ، وبين الشروط الأساسيه لتكوين وتأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسيه واستمرار نشاطها ، والأحكام والإجراءات الخاصه بالتأسيس واكتساب الحزب أو التنظيم السياسي الشخصيه الاعتباريه ، والموارد والأحكام الماليه ، وكذلك الحقوق والواجبات للأحزاب والتنظيمات السياسيه ، والآثار القانونيه والجزائيه المترتبه على مخالفت الأحزاب والتنظيمات السياسيه لأحكام قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م ولائحته التفليديه رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥م.

وأعتبر الموافقه على شرعيه أي حزب من الأحزاب من قبل اللجنة هو قرار نهائي ، أما قرار اللجنة بالاعتراض على أي حزب من الأحزاب فهو ليس نهائياً، وفي هذه الحالة من حق مؤسسي الحزب أو مقدمي الطلب الاستمرار في التضمر من قرار اللجنة أمام القضاء ، وهنا يكون القضاء هو صاحب القرار.

أما الأحزاب التي أعلنت عن نفسها قبل مباشرة اللجنة لمهامها وتعرضت للانشقاق فإن اللجنة لا تستطيع أن تحدد مصير أي حزب شهد إنشقاكات داخلية وسيكون الأمر حينها أكثر وضوحاً عندما تتقدم الأحزاب بطلبات التأسيس وطلبات الاستمرار في النشاط^(٢٧).

وعقدت لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية اجتماعاً يوم السبت ١٩٩٥/٩/٢م برئاسة الاخ عبد الله احمد غانم وزير الشئون القانونية وشئون مجلس النواب ورئيس اللجنة ، حيث أستكملت المواضيع وأقرت نماذج الإستثمارات والسجلات والبيانات الواردة في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ولائحته التنفيذية التي من شأنه تنظيم سير عملها والبدء في مباشرة اعمالها المحددة في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية . وصدر عن اللجنة إعلاناً يدعو الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى تقديم طلباتها إعتباراً من أول اكتوبر عام ١٩٩٥م وحتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٥م ، لتأسيس وتسجيل وإيداع وشهر الأحزاب والتنظيمات السياسية، حتى يكون لها الصفة الرسمية القانونية الشرعية في ممارسة كافة الحقوق المنصوص عليها في الدستور والقانون^(٢٨).

وهكذا فإن الأحزاب والتنظيمات السياسيه التي كانت تمارس نشاطها من دون تسجيل وإشهار في الجريده الرسميه ، أصبحت في مهب الرياح القويه التي قد تعصف بها في أي وقت عن طريق قيام السلطه بالطعن بعدم شرعيتها لعدم تمتعها بالشخصيه الاعتباريه التي تمنحها حق الدفاع والتقاضى الخ ... وبصدور القرار الجمهوري رقم (١٠٩) لسنة ١٩٩٥م في ٢١/٨/١٩٩٥م بشأن اللاتحه التنفيذيه لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م ، ودعوت لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسيه يوم ٢/٩/١٩٩٥م الأحزاب والتنظيمات السياسيه ، متى توفرت فيها الشروط اللازمه للتأسيس ، التقدم إلى اللجنه بطلب التأسيس للحصول على الشخصيه الإعتباريه ، التي تمنحها الذمه القانونيه ، التي تمكنها من ممارسة كافة حقوقها بعد التسجيل والإيداع والإشهار .. لكن هل ياترى الأحزاب والتنظيمات السياسيه التي ثبت إنها تتمون من الخارج ، أو أعتدت على الثوابت القانونيه المتفق عليها ، أو التي حدث فيها إنشقاقاً .. سوف تخضع لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسيه والقضاء على اعطائها الحق في التسجيل والايذاء والإشهار ، لتمارس كافة حقوقها ؟ !

هوامش البحث الثاني : التعددية الحزبية في اليمن

- (١) جريدة الاتحاد الاماراتيه في ١٢/١٢/١٩٨٩م - صفحہ (٢١١).
- (٢) جريدة الثورة اليمنية في ١٨/١/١٩٩٠م - صفحہ (٣).
- (٣) الجمهوريه اليمنيہ - الجريدہ الرسميہ - العدد الاول - في ٣١/٥/١٩٩٠م - صفحہ (١٠).
- (٤) الجمهوريه اليمنيہ - كتاب اليمن الواحد - ٢٢ مايو ١٩٩٠م - صفحہ (٢٧٣-٢٧٥) & الهام محمد مانع - الأحزاب والتنظيمات السياسيه في اليمن - الثوابت - ١٩٩٤م - صنعاء - صفحہ (٢٢٢).
- (٥) جريدة الحياه اللنديه في ١١/١/١٩٩٠م - صفحہ (٧١).
- (٦) البلاغ الصحفى للدوره الثانيه المنعقدہ في عدن في الفتره ٨-١٠/١/١٩٩٠م - مرفق بالملاحق (الوثائق) & الجمهوريه اليمنيہ - كتاب اليمن الواحد - ٢٢ مايو ١٩٩٠م - صفحہ (٢٨٢ و ٢٨٣).
- (٧) جريدة الحياه اللنديه في ١٧/٤/١٩٩٠م - صفحہ (٥).
- (٨) الجمهوريه اليمنيہ - كتاب اليمن الواحد - ٢٢ مايو ١٩٩٠م - صفحہ (٣٢٢-٣٢٤) & جريدة الحياه اللنديه في ٧/٥/١٩٩٠م - صفحہ (١).
- (٩) مجله اليسار (المصريه) - العدد الرابع - يونيو ١٩٩٠م - صفحہ (٦٧).
- (١٠) الهام محمد مانع - مرجع سابق - صفحہ (٢٢٥) & جريدة الاهرام (المصريه) في ١٢/١٢/١٩٨٩م - صفحہ (٩) & جريدة الأخبار (المصريه) - في ١٢/١٢/١٩٨٩م - صفحہ (٢).
- (١١) مجله اليسار (المصريه) - العدد الرابع - يونيو ١٩٩٠م - صفحہ (٦٧) & الهام محمد مانع - مرجع سابق - صفحہ (٢٢٦).
- (١٢) جريدة الحياه اللنديه في ١٨/٥/١٩٩٠م - صفحہ (١).
- (١٣) مجله اليسار (المصريه) - العدد الرابع - يونيو ١٩٩٠م - صفحہ (٦٧).
- (١٤) جريدة الثورة اليمنيہ في ٦/٦/١٩٩٠م - صفحہ (١ و ٢).

- (١٥) جريدة الثورة اليمنية في ٢٣/٧/١٩٩٠م - صفحہ (١).
- (١٦) جريدة الحياه اللندنيه في ١٢/٦/١٩٩٠م - صفحہ (٤).
- (١٧) جريدة الثورة اليمنية في ٣٠/٧/١٩٩٠م - صفحہ (٢).
- (١٨) جريدة الثورة اليمنية في ١٥/٨/١٩٩٠م - صفحہ (١).
- (١٩) سعيد الجناحي - خلاقات حاده حول قانون الأحزاب - مجلة اليسار (المصريه) - العدد الثاني والعشرين - ديسمبر ١٩٩١م - صفحہ (٧٣).
- (٢٠) جريدة الثورة اليمنية في ١٢/١٢/١٩٩٠م - صفحہ (٣).
- (٢١) جريدة الثورة اليمنية في ٢٩ و ٣٠/٤/١٩٩١م & ١-٨/٥/١٩٩١م & ٨-١٠/٦/١٩٩١م صفحہ (١ و ٢).
- (٢٢) الجمهوريه اليمنيہ - الجريده الرسميه - العدد العشرون - في ٣١/١٠/١٩٩١م - صفحہ (٣ - ١٥) - (قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه).
- (٢٣) د/رشاد محمد العلمى، د/أحمد على البشارى - البرامج الانتخابيه والتنظيمات السياسيه في الجمهوريه اليمنيہ - الثوابت - ١٩٩٣م - صنعاء - صفحہ (٥).
- (٢٤) د/رشاد محمد العلمى، د/أحمد على البشارى - مرجع سابق - صفحہ (٥).
- (٢٥) حسن ابو طالب - الوحده اليمنيہ - مركز دراسات الوحده العربيه - بيروت - الطبعه الاولى - ١٩٩٤م - صفحہ (٢٥٦ و ٢٥٧) & د/ محمد عبد الملك المتوكل - ورقه مقدمه بعنوان تجربه اليمن الموحد على طريق الاصلاح الديمقراطي - للندوه افاق الديمقراطيه في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدوليه التي نظمته المنظمه العربيه لحقوق الانسان - دار المستقبل العربي - الطبعه الأولى - ١٩٩١م - القاهره - صفحہ (١٠٩-١١٤).
- (٢٦) جريدة الثورة اليمنية - عدد ١١٢٤٣ - في ٢٤/١/١٩٩٥م - صفحہ (١١) & الجمهوريه اليمنيہ (وزارة الشؤون القانونيه) اللائحه التنفيذيہ رقم (١٠٩) لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه.
- (٢٧) جريدة الوحده (اليمنيہ) - عدد (٢٦٠) - في ٦/٩/١٩٩٥م - صفحہ (٢).

(٢٨) جريدة الثورة (اليمنية) - عدد (١١٢٥٣) - في ١٩٩٥/٩/٣م - صفحته (١١١) &
محضر الاعلان صادر عن لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسيه (السكرتاريه) في
١٩٩٥/٩/٢م.

المبحث الثالث

الانتخابات العامة في اليمن

المشاركه في الانتخابات سواء بالترشيح أو بالاقتراع، حق من حقوق المواطن. وترك هذا الحق هو إستهتار بالمسئوليه الوطنيه، وتخلى عن الواجب في الدفاع عن مصالح المجتمع في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لاداء الأمانه بصدق وإخلاص . والانتخابات في أي قطر تبين مدى قدرته على تحمل المسئوليه ، ومدى الاحساس بالوطنيه لدى أفرادہ.

وفي ٢٧/٤/١٩٩٣م أجريت أول انتخابات عامه في عموم الجمهوريه اليمنيہ لاختيار أعضاء مجلس النواب . فكيف تمت الانتخابات ، وما هي النتائج التي ترتبت عليها ؟ هذا ما سنحاول الاجابه عليه في المبحث الحالي.

أولاً : اقرار قانون الانتخابات .

عقد مجلس الوزراء جلسته إستثنائيه صباح الاحد ٩/٢/١٩٩٢م برئاسة السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء ، كرست لمناقشة مشروع قانون الانتخابات . وفي جلسته يوم الاثنين ١٠/٢/١٩٩٢م. أقر مجلس الوزراء مشروع قانون الانتخابات ، وأحاله إلى مجلس النواب لاستكمال باقي الإجراءات الدستوريہ .. وجاء ذلك بعد مناقشه مستفيضه لكل مواد وأبواب مشروع القانون وإثرائه بالملاحظات والآراء وإقرار عدد من الملاحظات والتعديلات المطروحه على مسودة مشروع قانون الانتخابات الذي تضمن ثمانية أبواب رئيسيه تحتوى على تسعه وسبعين

ماده تناول في أبوابه الرئيسية حق الانتخاب والتعاريف وجداول الانتخاب وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات واللجان الأساسية والفرعية واللجان الإشرافية واللجان الإصلية والفرعية التي يتم تشكيلها للقيام بإدارة الانتخابات ، بالإضافة إلى تنظيم وضوابط الدعاية الانتخابية واجراءات الانتخاب والطعون الانتخابية وجرائم الانتخاب والأحكام العامة^(١).

وفي اجتماع بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٢م أقر مجلس النواب تشكيل لجنة خاصة لدراسة مشروع قانون الانتخابات ، وتقديم تقرير بنتائج عمله إلى المجلس .^(٢) وفي جلسة يوم الاحد ١٩/٤/١٩٩٢م ، أستمع مجلس النواب إلى تقرير اللجنة ، وأعقب ذلك قيام مجلس النواب بمناقشة القانون بابا بابا وماده ماده .

وبعد أن أكمل مجلس النواب مناقشة كل الابواب والمواد التي أحتوى عليها مشروع القانون، وافق عليه بالأغلبية وأحاله إلى مجلس الرئاسة لإصداره .^(٣) وبدوره عقد مجلس الرئاسة اجتماعاً في ٨/٦/١٩٩٢م برئاسة الفريق على عبد الله صالح ، حيث أقر فيه قانون الانتخابات العامة بحسبانه خطوه مهمه لتعزيز الديمقراطية .. وصادق عليه الفريق على عبد الله صالح.

وتلا صدور قانون الانتخابات حدوث خلاف بين مجموعة الأحزاب والحكومة على عضوية اللجنة العليا للانتخابات وطريقة تمثيل الأحزاب فيها .^(٤) وتدارس مجلس النواب في جلسته بتاريخ ١٣/٨/١٩٩٢م نتائج مشاورات هيئة رئاسته مع الأحزاب والتنظيمات السياسية بشأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات العامة ، التي ستوكل إليها مهمة الإعداد والتحضير والإشراف على عملية الانتخابات العامة المقبله باعتبارها أول انتخابات تجري في ظل الوحدة.

ووافق المجلس على قائمة المرشحين لعضوية اللجنة من (١٧) عضواً^(٥)، من الحزبين الحاكمين ومن الأحزاب المعارضة كما يلي:

ثلاثة من المؤتمر الشعبي العام ، وثلاثة من الحزب الاشتراكي اليمني ، وعضو من كل من الحزب الناصري الديمقراطي ، والحزب الناصري الوحدوي ، والتصحيح الناصري ، وحزب البعث ، وحزب الحق ، واتحاد القوى الشعبية ، وحزب رابطة أبناء اليمن ، والتنظيم السبتمبري ، واثنين من المستقلين^(٦).

وأقر مجلس الرئاسة تعيين أعضاء اللجنة العليا للانتخابات في اجتماعه بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٢م^(٧).

ثانياً : العملية الاجرائية لانتخاب مجلس النواب في الجمهورية اليمنية :

تم تقسيم الجمهورية اليمنية إلى (٣٠١) دائره متساويه من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة (٥٪) زياده أو نقصان . حيث تم تحديد معدل سكان الدائره بعدد (٤٧,٣٦٥) نسمة ، الحد الأدنى (٤٤,٩٩٧) نسمة والحد الأقصى (٤٩,٧٣٢) نسمة^(٨) استناداً إلى المعايير والأسس التي اعتمد عليها الجهاز المركزي للإحصاء في تحديد التعداد السكاني للجمهورية ، حيث بلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية (١٤,٢٥٦,٧٢٤) نسمة^(٩) كما بلغ عدد المراكز في الجمهورية اليمنية إلى (٢٠١٧) مركزاً انتخابياً^(١٠) حيث قسمت الدوائر الانتخابيه وفقاً إلى معايير أربعة ، المعيار الأول معيار سكاني الناتج من قسمة عدد السكان على الدوائر البالغ عددها (٣٠١) دائره، والمعيار الثاني معيار جغرافي وهو أن يكون مناطق الدائره الانتخابيه متقاربه ومتجاوره، والمعيار الثالث معيار اجتماعي وهو مراعاة التركيبه الاجتماعيه

لكل دائره^(١١)، والمعيار الرابع معيار إداري بحيث تناول كل محافظه حقها من الدوائر الانتخابيه^(١٢).

ودعت اللجنه العليا للانتخابات كافة الذين يرغبون في الترشيح لمجلس النواب ، ومن الوزراء ونوابهم ووكلاء الوزارات والمحافظين ووكلائهم والقضاة ومديري المديریات ومديري مكاتب الوزارات والمحافظات والمصالح والمؤسسات ومدراء الأمن والقاده العسكريين والمسؤولين التنفيذيين في المجالس المحليه الوارد ذكرهم في ماده (٥٥) من قانون الانتخاب رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢م أن يقدموا إستقالاتهم من أعمالهم والاحتفاظ بنسخه من قرار الإستقاله لتقديمها إلى اللجنه المختصه. عند طلب الترشيح^(١٣).

أشرفت اللجنه الفنيه على عملية تشكيل اللجان اللازمه لمرحلة قيد الناخبين. حيث حددت اللجنه الفنيه عدد لجان مقر الناخبين بحسب عدد المراكز وتسلمت كشوف أسماء المرشحين من أعضاء اللجنه العليا، والحاله إليها من رئيس اللجنه العليا، ثم قامت بمراجعة الكشف وتفرغها في كشف اللجان ، بحسب القرعه التي تم إجراؤها، وإعداد الإستمارات والبطاقات وقرارات التعيين ، كما قامت بإعداد ملفات ووثائق دوره التدريب والتزيب لإستقبال وتدريب اللجان ، حيث بلغ عدد اللجان (٤٠٥٢) لجنه و(١٢١٥٦) مشرفاً ومشرفه.

ثم ابتدأت عملية القيد وتسجيل الناخبين، التي أستمرت ثلاثين يوماً، من صباح يوم ٢١ يناير ١٩٩٣م حتى نهاية يوم ١٩ فبراير ١٩٩٣م، حيث قامت اللجان الأساسيه والفرعيه بإعلان جداول أسماء الناخبين ، حيث بلغ عدد الناخبين المقيدين (٢,٢٩٧,٥٠٩) ناخباً وناخبه^(١٤) حيث لعبت الموروثات الاجتماعيه دوراً كبيراً في تقليص نسبة القيد بالنسبه إلى النساء ، حيث سجل من الرجال حوالي مليونين أي ما

نسبته (٨٠٪) من إجمالي الرجال الذين لهم حق الانتخاب، في حين سجل من النساء حوالي ربع مليون ، أي بنسبة ١٠٪ - ١٢٪ وهو ما يعود إلى تحفظ بعض المناطق على استقبال اللجان النسائية ، وتعرض بعض لجان نسائية أخرى للطرْد بعد وصولها إلى مقر عملها ، إضافة إلى لجان أخرى ذهبت إلى مقر عملها وظلت طيلة الفتره من دون أن تتقدم إليها ناخبات لتسجيل أسمائهن^(١٥).

ثم قامت اللجنة العليا للانتخابات بإعداد صناديق الاقتراع وتوزيعها على المراكز الانتخابية ، وحدد عدد البطاقات الانتخابية التي يجب أن يحتويها الصندوق. وقد بلغ عدد طالبي الترشيح لعضوية مجلس النواب (٤٨١٩) مرشحاً على مستوى الجمهورية . وقامت اللجنة العليا بمراجعة ملفات طالبي الترشيح للتأكد من استيفاء الشروط القانونية وإستكمال الإجراءات ، حيث تم قبول (٤٨١٠) مرشحاً، على مستوى الجمهورية. بلغ عدد المنسحّين (١,٩٦٨) مرشحاً وخاض الانتخابات (٣,١٨١) مرشحاً، بينهم (١,٩٦٨) مرشحاً مستغلاً و (١,٢١٣) مرشحاً حزبياً^(١٦) ، إلا إن الغالبية العظمى من المستقلين لم تكن تعبر عن ظاهرة المستقلين بحق ، حيث رشح الكثير أنفسهم تحت هذا البند ، في حين إنهم كانوا أعضاء بارزين في أحزابهم^(١٧).

وقد بلغ عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تقدمت عبر مرشحيها (٢٢) حزباً وتنظيماً. فترشح عن المؤتمر الشعبي العام (٢٧٥) مرشحاً، وعن الحزب الاشتراكي اليمني (٢٠٩) مرشحاً، والتجمع اليمني للإصلاح (١٨٧) مرشحاً، والتنظيم الوحدوي الشعبي (٨٩) مرشحاً، وحزب البعث العربي الاشتراكي (١٥٦) مرشحاً، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري (٢٥) مرشحاً، ومنظمة البعث العربي الاشتراكي مرشحاً واحداً ، والحزب الديمقراطي الناصري (١٧) مرشحاً،

والتنظيم الديمقراطي السبتمبري (٨) مرشحاً، والتجمع الوحدوي اليمني (١٠) مرشحاً، والجبهة الوطنية الديمقراطية (٢٠) مرشحاً، ورابطة أبناء اليمن (٨٧) مرشحاً، وحزب الحق (٦٢) مرشحاً، والرابطة (القيادة الشرعية) (٣) مرشحاً، واتحاد القوى الشعبية (٢٣) مرشحاً، وجبهة التحرير (٢٣) مرشحاً، والتنظيم الشعبي لجبهة التحرير (٦) مرشحاً، والحزب القومي الاجتماعي (٦) مرشحاً، والحركة الديمقراطية الثورية (٢) مرشحاً، والحركة الديمقراطية (١٠) مرشحاً واحداً، والجبهة الديمقراطية (الجرمزي) مرشحاً واحداً، والتلاحم الوطني (الصلاحى) مرشحاً واحداً. (١٨)

وبدأت عملية الاقتراع العام في أنحاء الجمهورية اليمنية في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ٢٧ ابريل / نيسان ١٩٩٣ م ، حيث قام الناخبون بالادلاء باصواتهم ، باستثناء الدائره (١٩٢) بالحديد التي تقرر تأجيل الانتخابات فيها ، فتمت الانتخابات في ثلاثائه دائره انتخابيه ، (١٩) تضم (٢٠١٢) مركزاً انتخابياً تشمل على (٧٢٦٢) لجنة انتخابيه وياشراف (٢١٧٨٦) مشرفاً ومشرفه هم رؤساء وأعضاء اللجان الأصلية والفرعية لإدارة الانتخابات (٢٠).

ثالثاً : نتائج الانتخابات العامه :

شهدت الانتخابات العامه اقبالاً كبيراً من جانب الناخبين ، حيث بلغ مجموع الذين أدلوا باصواتهم (٢,٢٧١,١٨٥) ناخباً وناخبه يمثلون ٨٤,٥٪ من إجمالى المقيدين في جداول الانتخابات بالجمهورية اليمنية.

وأعلنت نتيجة الانتخابات يوم الجمعة ٣٠/٤/١٩٩٣ م (٢١) فحصل المؤتمر الشعبي العام (١٢٢) مقعداً (دائره) ، والتجمع اليمني للإصلاح (٦٢) مقعداً

(دائره) ، والحزب الاشتراكي اليمني (٥٦) مقعداً (دائره) ، والمرشحون المستقلون (٤٨) مقعداً (دائره) وحزب البعث العربي الاشتراكي (٧) مقعداً (دائره) ، وحزب الحق مقعدان (دائرتان) ، والتنظيم الوجدوي الناصري دائره واحده ، والحزب الديمقراطي الناصري دائره واحده ، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري دائره واحده (٢٢) .

يعني هذا ان الأحزاب الثلاثة المؤتمر والاشتراكي والاصلاح حصلوا على نسبة (٨٠ ٪) من جملة مقاعد مجلس النواب اليمني ، والمستقلون على نسبة (١٦ ٪) ، أما الأحزاب الخمسه الباقية فقد حصلت على (٤ ٪) (٢٣) .

ومما يذكر ان عدداً كبيراً من الذين رشحوا أنفسهم كمستقلين ، كانوا في واقع الأمر منتمين حزبياً ، وبصفة مخصوصه للحزب الاشتراكي اليمني ، وتعود هذه الازدواجية إلى إخفاء صفتهم الحزبية ، لما أرتكبه الحزب من قتل وسفك دماء فيما بينهم كحزبيين وبين المواطنين ، ومن ظلم وتدمير الأرض والإنسان على مدى ممارسته السلطة ، وبث الإرهاب والأحقاد بين اليمنيين عامة لخلق الصراع الطبقي ، نتيجة لتوجهاته الماركسيه العلميه .

إلى جانب إن الكثير من هؤلاء يعملون في القوات المسلحه أو الأمر أو وزارة الخارجيه وهي وزارات رسميه ، حظر القانون على العاملين فيها ترشيح أنفسهم بصفتهم الحزبيه ، ولكنه أعطاهم الحق في ترشيح أنفسهم كمستقلين ، وقام بدعمهم ومساندتهم في حملتهم الانتخابيه ، إلى جانب دعم عدداً آخر من المرشحين كمستقلين غير الأعضاء في الحزب . وفور فوزهم أعلن هؤلاء انضمامهم إلى الكتله البرلمانيه للحزب الاشتراكي اليمني . أما كتله المؤتمر الشعبي العام البرلمانيه فقد زادت عضواً

واحداً فقط بعد إعلان أحد المستقلين عن إنضمامه إليها . في حين ظلت كتله التجمع اليمني للإصلاح عند حدود أعضائها ^(٢٤).

وعقد مجلس النواب المنتخب الجديد أول جلساته يوم السبت ١٥/٥/١٩٩٣ م ، وأدوا اليمين الدستورية ، وتم انتخاب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس التجمع اليمني للإصلاح رئيساً لمجلس النواب ^(٢٥).

وأنتخب مجلس النواب يوم ١١/١٠/١٩٩٣ مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء ، اثنين من المؤتمر الشعبي العام وهما الفريق علي عبد الله صالح والاستاذ عبد العزيز عبد الغنى صالح ، واثنين عن الحزب الاشتراكي اليمني وهما الاستاذ علي سالم البيض والاستاذ سالم صالح محمد ، وواحد من التجمع اليمني للإصلاح وهو الشيخ عبد المجيد عزيز الزنداني ^(٢٦).

وعقد مجلس الرئاسة المنتخب من قبل مجلس النواب الجديد أول جلسه له يوم السبت ١٦/١٠/١٩٩٣ م ، تم فيها انتخاب الفريق علي عبد الله صالح رئيساً لمجلس الرئاسة.

كما أدى الرئيس وأعضاء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام مجلس النواب المنتخب الجديد في نفس اليوم ^(٢٧) وتغيب عن أداء اليمين الاستاذ علي سالم البيض.

هوامش البحث الثالث: الانتخابات العامة في اليمن

- (١) جريدة الثورة (اليمنية) - في ١٠ و ١١/٢/١٩٩٢م - صفحہ (١).
- (٢) جريدة الثورة (اليمنية) - في ١٩/٢/١٩٩٢م - صفحہ (١).
- (٣) جريدة الثورة (اليمنية) - من ٢٠/٤/١٩٩٢م حتى ٢١/٥/١٩٩٢م - صفحہ (١).
- (٤) مجلة الوسط اللندنيہ - عدد (٣٠) - في ٢٤ اغسطس ١٩٩٢م - صفحہ (٨).
- (٥) جريدة الثورة اليمنية في ١٤/٨/١٩٩٢م - صفحہ (١).
- (٦) مجلة الوسط اللندنيہ - العدد (٣٠) - في ٢٤ اغسطس / اب ١٩٩٢م - صفحہ (٨).
- (٧) جريدة الثورة اليمنية في ١٨/٨/١٩٩٢م - صفحہ (١).
- (٨) الجمهوريه اليمنية (اللجنة العليا للانتخابات - اللجنة الفنيه) - التقرير الختامي للجنة الفنيه - صفحہ (١).
- (٩) جريدة الثورة اليمنية في ٢٨/٩/١٩٩٢م - صفحہ (١).
- (١٠) الجمهوريه اليمنية - اللجنة العليا للانتخابات (اللجنة الفنيه) - التقرير الختامي للجنة الفنيه - صفحہ (٦).
- (١١) حسن ابو طالب - الوحده اليمنية - مركز دراسات الوحده العربيه - بيروت - الطبعة الاولى - ١٩٩٤م - صفحہ (٢٩٤).
- (١٢) الجمهوريه اليمنية - اللجنة العليا للانتخابات (اللجنة الفنيه) - التقرير الختامي للجنة الفنيه - صفحہ (١-٤).
- (١٣) جريدة الثورة اليمنية في ٢٥/٩/١٩٩٢م & ٢٤/٢/١٩٩٣م - صفحہ (٢٠١).
- (١٤) الجمهوريه اليمنية - اللجنة العليا للانتخابات (اللجنة الفنيه) - التقرير الختامي للجنة الفنيه - صفحہ (٨-١٥) & جريدة الثورة اليمنية - في ١٢/١/١٩٩٣م حتى ٢٠/٢/١٩٩٣م.
- (١٥) حسن ابو طالب - مرجع سابق - صفحہ (٢٩٤).

(١٦) الجمهورية اليمنية - اللجنة العليا للانتخابات (اللجنة الفنية) - التقرير الختامي للجنة الفنية - صفحہ (١٨-٢١).

(١٧) حسن ابو طالب - مرجع سابق - صفحہ (٢٩٤).

(١٨) الجمهورية اليمنية - اللجنة العليا للانتخابات (اللجنة الفنية) - التقرير الختامي للجنة الفنية - صفحہ (٢٢).

(١٩) جريدة الحياه اللندنيه - في ٢٨/٤/١٩٩٣م - صفحہ (٤١و).

(٢٠) الجمهورية اليمنية - اللجنة العليا للانتخابات (اللجنة الفنية) - التقرير الختامي للجنة الفنية - صفحہ (٢٢).

(٢١) جريدة الثورة اليمنية في ٣/٥/١٩٩٣م - صفحہ (٣) & جريدة الحياه اللندنيه في ٢/٥/١٩٩٣م - صفحہ (٤١و) - انظر الملاحق (الوثائق).

(٢٢) الجمهورية اليمنية - اللجنة العليا للانتخابات (اللجنة الفنية) - التقرير الختامي للجنة الفنية - صفحہ (٢٦) & جريدة الحياه اللندنيه في ٢/٥/١٩٩٣م صفحہ رقم (١) - انظر الملاحق (الوثائق).

(٢٣) حسن ابو طالب - مرجع سابق - صفحہ (٢٩٧).

(٢٤) حسن ابو طالب - مرجع سابق - صفحہ (٢٩٧، ٢٩٨).

(٢٥) جريدة الحياه اللندنيه في ١٦/٥/١٩٩٣م - صفحہ (١) & جريدة الشورى اليمنية - عدد (٩٥) في ١٦/٥/١٩٩٣م - صفحہ (١٠و)، جريدة الثورة (اليمنية) - في ١٦/٥/١٩٩٣م - صفحہ (٢١و).

(٢٦) نشره اعلاميه من وزارة الخارجيه اليمنيہ - وزعتها السفارة اليمنيہ & جريدة الثورة اليمنيہ في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحہ (١) & جريدة الشرق الاوسط اللندنيه في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحہ (٤١و) - انظر الملاحق (الوثائق).

(٢٧) جريدة الثورة اليمنيہ في ١٧/١٠/١٩٩٣م - صفحہ (٣١و).

المبحث الرابع

الحقوق والحريات الانسانية

يربط الفقه المعاصر بين الحرية والديمقراطية، ويعتبر انهما أمران متلازمان ، فلا ديمقراطية دون حرية، ولا حرية دون ديمقراطية، وذلك باعتبار إن الحرية هي الهدف والديمقراطية هي الوسيلة لتحقيق الحرية.

لهذا عرفت الحرية بانها " تأكيد كيان الفرد تجاه سلطة الجماعة، وهو ما يعنى الاعتراف للفرد بالارادة الذاتية، مما يعنى الاتجاه إلى تدعيم هذه الارادة وتقويمها بما يحقق للانسان سيطرته على مصيره ^(١). وعرفها البعض الاخر بانها " مجموعة الحقوق المعترف بها والتي اعتبرت أساسيه في مستوى حضاري معين، ويوجب بالتالي أن تتمتع بوضعها هذا بحمايه قانونيه خاصه تكفلها الدوله لها وتضمنها بعدم التعرض لها وبيان وسائل حمايتها " ^(٢) .

فمفهوم حقوق الإنسان مركب من أولويات كحق التعبير، والإعتقاد، والعمل، والهجره، والانتخاب والترشيح، وحرية الصحافة، والرأي والفكر، وفي مجال الحقوق للأقليات والمعاقين جسدياً، ونفسياً وعقلياً، وللمرأه، وحق التملك وعدم انتزاع هذا الحق .. وإذا انتزع (أغتصب) يجب إرجاعه إلى مالكة. فكانت هذه الحقوق والحريات متتهكه قبل أن تقوم الجمهوريه اليمنييه.

فإذا نظرنا إلى الحقوق والحريات العامه في دستور الجمهوريه اليمنييه، والقوانين المكمله له كقانون الانتخابات واللائحه التنفيذية له، وقانون الصحافة والمطبوعات

واللائحه التنفيذية له، وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه واللائحه التنفيذية له، وقانون التجاره، وقانون العمل، وقانون الخدمه المدنيه، والقانون المدني، وقانون العقوبات والاجراءات الجنائيه . . . الخ. يتبادر إلى ذهننا سؤال . . هل كفلت هذه القوانين والدستور للأفراد حرية الرأي، وحق التعليم، وحرية الصحافة، وحرية المناقشه، وحق الاجتماع، وتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسيه والاجتماعيه، وحق الترشيح والانتخاب؟.

هذا السؤال سوف يحاول الباحث أن يجيب عليه بدراسة الحقوق والحريات الشخصيه، والحقوق والحريات الاقتصاديه والاجتماعيه، ثم الحقوق والحريات السياسيه.

أولاً: الحقوق والحريات الشخصيه:

تأتى الحقوق والحريات الشخصيه في مقدمة الحقوق والحريات الأخرى باعتبارها لازمه لامكان التمتع بغيرها من الحريات العامه، بل انها تعد شرط وجود غيرها من الحريات الفرديه والسياسيه على السواء^(٣).

أ- الحق في الحريه والأمان الشخصى:

عدم جواز القبض على الشخص أو اعتقاله أو حبسه إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون ، وبعد اتخاذ جميع الضمانات والاجراءات التى حددها القانون^(٤). فأورد دستور الجمهوريه اليمنيّه المعدل عام ١٩٩٤م في الماده (٤٦) بأن المسؤوليه الجنائيه شخصيه ولا جرمه ولا عقوبه الابناء على نص شرعى أو قانونى، وكل متهم برئ حتى تثبت إدانته بحكم قضائى بات، ولا يجوز سن قانون يعاقب على أي أفعال بأثر رجعى بصدوره^(٥). ويعتضى هذا النص ان المسؤوليه تكون شخصيه على فاعلها ولا تمتد إلى ورثته أو أقاربه.

كما وضع الدستور الضمانات للمواطنين ، حيث ألزم الدولة أن تكفل للمواطنين حريتهم الشخصية وكرامتهم وأمنهم ، كما ألزم الدستور أن يحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطن. أما الحالات التي لم يحددها القانون لا يجوز العقاب عليها ، كما لا يجوز ان تقيد حرية أحد إلا بحكم قضائي صادر من محكمة مختصة.

ولم يجز الدستور القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون (م/٤٧/١)، ولم يجز الدستور مراقبة أي شخص أو التحري عنه إلا وفقاً للقانون، وكل انسان تقيد حريته بأى قيد يجب أن تصان كرامته ويحظر التعذيب جسدياً أو نفسياً أو معنوياً، ومنع الدستور استخدام وسائل الارغام على الاعتراف اثناء التحقيقات، فأعطى المتهم الحق في الامتناع عن الادلاء بأية اقوال إلا بحضور محاميه، ومنع حبس أو حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون السجون، وحرّم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو اثناء فترة الاحتجاز أو السجن (م/٤٧/ب)، ونص على أن كل من يقبض عليه بصفه مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال اربع وعشرين ساعه من تاريخ القبض عليه على الأكثر، كما أوجب تمكين المتهم من إبداء دفاعه واعتراضاته، وكذا إصدار أمر مسبب باستمرار القبض أو الافراج عنه، ولا يجوز للنيابة العامة الاستمرار في حجز المتهم أكثر من سبعة أيام بأمر قضائي. ويحدد القانون المده القصوى للحبس الاحتياطي (م/٤٧/ج).

وأعتبر الدستور التعذيب الجسدى أو النفسى عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليها كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها (م/٤٧/هـ). كما أعطى لكل مواطن يمني حق الدفاع أصالة أو وكالة في جميع مراحل التحقيق والدعوى وأمام جميع المحاكم وفقاً لاحكام القانون، كما ألزم الدولة أن تكفل العون القضائى لغير القادرين وفقاً للقانون (م/٤٨). كما حظر تنفيذ العقوبات بوسائل غير مشروعه (م/٤٩).

ب- حرية التنقل :

حرية التنقل هو حق لكل فرد في الانتقال من مكان إلى مكان والخروج من البلاد والعودة إليها دون تقييد أو منع إلا وفقاً للقانون^(٦).

وقد نص الدستور اليمني المعدل عام ١٩٩٤م في المادة (٥٦) على أن حرية التنقل من مكان إلى آخر في الاراضي اليمنية مكفوله لكل مواطن، ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التى يبينها القانون لمقتضيات أمن وسلامة المواطنين، وحرية الدخول إلى الجمهوريه والخروج منها ينظمها القانون ، ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن الاراضي اليمنية أو منعه من العوده إليها"^(٧).

وبذلك نظم القانون الحريه في التنقل ، وقيدها بضوابط تقتضيها مصلحه عامه مثل المحافظه على الأمن العام وسلامة المواطنين ، كما لم يجر القانون إبعاد المواطنين إلى خارج الوطن أو منعه من العوده إلى الوطن.

ج- حرمة المسكن

المسكن أو المنزل الذى يقيم فيه الشخص على أرض الجمهوريه هو مأوى له لا يجوز الاعتداء عليه، فالقانون يحمى مسكن كل فرد حتى ولو لم يكن مسكنه القانونى أو مسكنه المعتاد ، واعتبر مسكناً الحجره في الفندق ولو استأجرها ليوم واحد،

فالحمايه تشمل المسكن الدائم أو المؤقت الذى يشغله الفرد برضائه أو بمقتضى حق،
فليس ضرورياً أن يكون شاغل المكان مالكاً أو منتفعاً به ^(٨).

فنص دستور الجمهوريه اليمنيه المعدل عام ١٩٩٤م في ماده (٥١) " للمساكن ودور
العباده ودور العلم حرمة ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها إلا في الحالات التى بينها
القانون". كما نص القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م بشأن
الاجراءات الجزائيه (قانون الاجراءات الجزائيه) في ماده (١٢/١) للمساكن ودور
العباده ودور العلم حرمة فلا يجوز مراقبتها وتفتيشها إلا بمقتضى أمر مسبب من النيابة
العامة وفق ما جاء بهذا القانون ويجب أن يكون بناء على إتهام سابق موجه إلى شخص
يقيم في المكان المراد تفتيشه بارتكاب جريمة معاقب عليها بالحبس على الأقل أو
باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن قويه تدل على أنه حائز لاشياء تتعلق
بالجريمة، وفي جميع الاحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً ". وحدد الحالات التى
يجوز دخول أو اقتحام المساكن للبحث عن المطلوب القبض عليه في ماده (١٧٣) من
قانون الاجراءات الجزائيه ، حيث نصت ماده (١٧٣) " لا يجوز لمن يقوم بتنفيذ أمر
القبض دخول المساكن أو قتحامها للبحث عن المطلوب القبض عليه ، إلا في احدى
الحالات الآتية:-

- ١- إذا كان ذلك باذن من النيابة العامة.
- ٢- إذا كان المطلوب القبض عليه مرتكباً لاحدى الجرائم المشهوره.
- ٣- إذا كان الشخص المطلوب القبض عليه متهماً فى جريمة جسيمة لم يسبق القبض
عليه وخيف هربه أو كان متهماً فاراً من وجه العدالة.

٤- إذا رفض المطلوب القبض عليه تسليم نفسه للسلطة المكلفه بتنفيذ أمر القبض أو قاوم تلك السلطة.

٥- إذا نص القانون أو أمر القبض بالقبض على شخص اينما وجد".

وتتصل حرمة المسكن بجرمه الحياه الخاصه التى تمنع من استراق السمع ومن التصوير لا في داخل المساكن فقط، بل حتى في الطريق العام، فلا يجوز التقاط الصور للأفراد إلا برضاهم، كما لا يجوز الاطلاع على حياتهم الخاصه أو شؤونهم الداخليه بغير موافقتهم^(٩).

د - سرية المراسلات

عدم جواز مصادرة أو اغتيال سرية المراسلات بين الأفراد لما يتضمنه ذلك من اعتداء على حق ملكيه الخطابات المتضمنه لهذه المراسلات، ولما في ذلك من انتهاك لحرية الفكر^(١٠).

فنص دستور الجمهوريه اليمنيـه المعدل عام ١٩٩٤م في لماده (٥٢) " حرية وسرية المواصلات البريديه والهاتفية والبرقيه وكافة وسائل الاتصال مكفوله ولا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو افشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التى يبينها القانون وبأمر قضائى".

وبذلك كفل الدستور حرية وحرمة وسرية المراسلات البريدية وغيرها والمكالمات الهاتفية (التليفونية) وكذلك البرقيات المرسله من وإلى اليمن وكافة الاتصالات بما في ذلك التلكس والفاكس، ولم يجز الاطلاع عليها أو مراقبتها أو

تفتيشها أو افشاء سرية هذه المواصلات أو تأخير وصولها إلى مرسلها أو مصادرتها، إلا بأمر قضائي . . أو في الحالات التي يبينها القانون.

هـ- احترام السلامة الذهنية للإنسان: (منع التعذيب)

فالإنسان وهو يقف موقف الاتهام أمام سلطات الدولة القضائية أو الإدارية، له الحق في أن تحترم سلامته الذهنية، فلا يعذب اثناء التحقيق ولا يكره على اعتراف بما ارتكبه، أو اعتراف بما لا يرتكبه^(١١).

فنص دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام ١٩٩٤م في المادة (١/٤٧) تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطن، ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم من محكمه مختصة.

كما لا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عنه إلا وفقاً للقانون، وكل إنسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته ويحظر التعذيب جسدياً أو نفسياً أو معنوياً.

ثانياً: الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية:

اصبحت الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية ذات صيغة انجائية وتحولت إلى حقائق واقعية. حيث أصبحت كل منهما ملزمة للآخر في تطور الدول واستقرارها. لهذا نظمت وحثت قوانين ودساتير الدول هذه الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية. كما نظم وحمى دستور وقوانين الجمهورية اليمنية هذه الحقوق والحريات على النحو التالي:-

أ- حق الملكية:

هي قدرة كل فرد قانوناً على أن يصبح مالكاً . . . وتعتبر الملكية اجتماعية ترمى إلى تحقيق صالح اجتماعي عام ترسم لها حدودها^(١٢). ويعطى حق الملكية صاحبه سلطه على الشئ تجعل له فيه ولايه ومكنه وتخوله جميع وجوه الاستعمال والانتفاع والاستهلاك ما لم يلزم من ذلك ضرر بالغير.

لقد نص دستور الجمهوريه اليمنيہ المعدل عام ١٩٩٤م في الماده (١٩) " للأموال والممتلكات العامه حرمة وعلى الدوله وجميع افراد المجتمع صيانتها وحمايتها وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً وعدواناً على المجتمع، ويعاقب كل من ينتهك حرمتها وفقاً للقانون". كما حرم مصادرة الأموال فنص في الماده (٢٠) " المصادره العامه للأموال محظوره، ولا تجوز المصادره الخاصه إلا بحكم قضائي". كما نص في الماده (٧/ج) على حمايه واحترام الملكية الخاصه فلا تمس إلا للضروره ولمصلحه عامه وبتعويض عادل وفقاً للقانون.

ونظم القانون المدني للجمهوريه اليمنيہ الصادر في ٢٩/٣/١٩٩٢م الملكية وآثارها ووسائل حمايتها والقيود التي ترد عليها وحقوق الجوار المشتركة والمال المشترك من الماده (١١٦١) حتى الماده (١٢١٧)^(١٣).

٢- حرية التجاره والصناعه:

حرص دستور الجمهوريه اليمنيہ المعدل عام ١٩٩٤م على تنظيم التجاره والصناعه فنص في الماده (١٠) " ترعى الدوله التجاره الخارجيه وتشجع التجاره الداخليه والاستثمار بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتصدر التشريعات التي تكفل حمايه المنتجين والمستهلكين وتوفير السلع الأساسيه للمواطنين، ومنع الاحتكار وتشجيع

رؤوس الأموال الخاصه على الاستثمار في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعيه وفقاً للقانون " .

كما نظم الامتيازات واستغلال موارد الثروه الطبيعيه، فنصت ماده (١٨) " عقد الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الثروه الطبيعيه والمرافق العامه لا يتم إلا بقانون، ويجوز أن يبين القانون الحالات محدوده الأهميه التي منح الامتيازات بشأنها وفقاً للقواعد والاجراءات التي يتضمنها، ويبين القانون احوال وطرق التصرف مجاناً في العقارات المملوكه للدوله والتنازل عن اموالها المنقوله والقواعد والاجراءات المنظمه لذلك، كما ينظم القانون كيفية منح الامتيازات للوحدات المحليه والتصرف مجاناً في الاموال العامه".

كما نظم وعرف قانون التجاره رقم (٣٢) لسنة ١٩٩١ م ، الصادر بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٢) في ١٢/٤/١٩٩١ م ، التجاره الداخليه، من حيث البيع والشراء وآثاره وانواعه وتعاملها مع الأطراف الأخرى، وكذلك الافلاس والعقوبات التجاريه^(١٤).

٣- حرية العمل

حرصت الشرائع الحديثه في كل بلاد العالم على حماية العمل وكفالتها، وتحريم المساس بها وفرض العقوبات على المعتدين عليها. وحرية العمل تكفل للعامل أن يختار الحرفه التي تلائم استعداداه، وأن يسعى إلى الوظيفه القادر عليها، وأن يحرص على اختيار صاحب العمل الذي يتوسم فيه التعاون، مما يؤدي إلى الثقه المتبادله وعدالة الأجر وحسن المعامله واتفان الانتاج. ومن أهم مظاهر حرية العمل حرية الاحتراف، وحرية الانضمام إلى النقابات وحرية الاستخدام، وتجريم الاعتداء على حرية العمل^(١٥).

هذا الحق نظمه دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام ١٩٩٤م في المادة (٢٩) حيث نص " العمل حق وشرف وضروره لتطور المجتمع ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذى يختاره لنفسه في حدود القانون ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمه عامه وبمقابل أجر عادل، وينظم القانون العمل النقابى والمهنى والعلاقة بين العمال واصحاب العمل ". كما نصت المادة (١٧) " يحدد القانون منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التى تقرر على خزانة الدوله".

ونظم القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمه المدينه في ٢١ مارس ١٩٩١م^(١٦)، ولائحته التنفيذية، طريقة التعيين التوظيفى والتعاقد وأوقات العمل والراحه والاجازة والنقل والندب والإعارة والإثابة والتفرغ وشروطها ومدتها.

وعالجت اللائحه التنفيذية المبادئ الأساسيه وواجبات الموظف، وحالات وشروط الترقية والترقية، وقواعد الرواتب والعلاوات والبداوات والخوافز، وأحكام وشروط التحقيق والتأديب الإدارى والضمانات والحقوق في التحقيق، وانتهاء الخدمه والاستقاله والفصل أو العزل^(١٧).

وصدر بالجمهوريه اليمنية في ٩ مارس ١٩٩٥م القرار الجمهوري بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥م بشأن قانون العمل^(١٨)، حيث نص في المادة (٣) بأن أحكام قانون العمل تسرى على جميع أصحاب الأعمال والعمال إلا من يرد بشأنهم نص خاص من هذا القانون واستثنا عشر فئات لا يطبق عليهم هذا القانون.

واعتبر العمل في المادة (٥) حق طبيعي لكل مواطن وواجب على كل قادر عليه بشروط وفرص وضمانات وحقوق متكافئة دون تمييز بسبب الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو العقيدة أو اللغة وتنظم الدولة بقدر الامكان حق الحصول على العمل من خلال التخطيط المتنامي للاقتصاد الوطني". كما وضع قانون العمل قواعد لتشغيل العمال، وعقود العمل من حيث انتهائه، كما قام بتنظيم عمل النساء والأحداث، وحدد الأجور والبدلات، وأوقات العمل والراحة والإجازة، وضمن للعامل السلامة والصحة المهنية، وتأمينات الخدمة، كما تناول كيفية تسوية منازعات العمل والاضراب المشروع.

وأعطى للعمال حق تكوين المنظمات النقابية، فنص في المادة (١٥١)

١- للعمال واصحاب الأعمال الحق في تكوين منظماتهم والانضمام إليها طوعية بغية مراعاة مصالحهم والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في الهيئات والمجالس والمؤتمرات وفي كافة المسائل المتعلقة بهم.

٢- للنقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال الحق في ممارسة نشاطهم بحرية كاملة وبدون تدخل في شؤونها والتأثير عليها".

وصدر في الجمهورية اليمنية في ١٠/٤/١٩٩١م القرار الجمهوري بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م بشأن التأمينات والمعاشات^(١٩)، ثم الحقه في ٢ سبتمبر ١٩٩٢م القرار الجمهوري رقم (١٢٥) لسنة ١٩٩٢م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات والمعاشات^(٢٠). كما صدر في ١٠/٤/١٩٩١م بقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩١م بشأن التأمينات الإجتماعية^(٢١).

- كما صدر القرار الجمهوري بالقانون برقم (٣٠) لسنة ١٩٩٢ م في ٣/٤/١٩٩٢ م بشأن الحماماه^(٢٢) وصدر القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٩٢ م في ٣/٤/١٩٩٢ م بشأن نظام المحاسبين القانونيين^(٢٣)، وصدر في ٣/٤/١٩٩٢ م القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ م بشأن مزاولة المهن الصحية^(٢٤). كما صدر في ٣/٤/١٩٩٢ م القرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٢ م بشأن المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن^(٢٥).

٤ - حق الرعاية الصحية:

كفلت الشريعة الإسلامية للمواطنين حق الرعاية الصحية، والزمّت أولى الأمر في الدولة أن يكفلوا للناس هذه الرعاية ، وقيموا للمرضى المستشفيات واعدوا لهم المصحات^(٢٦).

كما كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ م الرعاية الصحية بالإنسان ، فنص في المادة (٢٥) " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والتمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن ارادته^(٢٧) ..

من ثم نص دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام ١٩٩٤ م في المادة (٣٢) " التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها ". كما نصت المادة (٥٤) " الرعاية الصحية حق لجميع المواطنين ، وتكفل الدولة هذا الحق بإنشاء مختلف المستشفيات والمؤسسات الصحية والتوسع

فيها ، وينظم القانون مهنة الطب والتوسع في الخدمات الصحية المجانية ونشر الوعي الصحي بين المواطنين. "

حق التعليم:

يرى الدكتور ثروت بدوى إن حق التعليم يتضمن ثلاثة امور : حق الفرد في أن يلحق العلم للآخرين ، وحقه في أن يتلقى قدراً من التعليم ، وحقه في أن يختار من المعلمين من يشاء. أي أن هذه الحرية تفترض أن يكون لصاحبها الحق في نشر افكاره وعمله على الناس ، والحق في أن تهيأ له فرصة التعليم على قدم المساواه مع غيره من المواطنين ، دون ان غيز بعضهم على بعض بسبب الثروه أو الجاه ، واخيراً تفترض هذه الحرية وجود مدارس مختلفه وصنوف متعدده من العلوم وأن يكون الفرد حراً في اختيار العلم الذى يريد أن يتعلمه وفي اختيار الاساتذه الذين يلقنونه العلم^(٢٨).

وقد الزم دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام ١٩٩٤م الدولة أن تكفل حق التعليم لكل المواطنين فنص فى المادة (٥٣) التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة فى المراحل الاساسية الزامى ، وتعمل الدولة على محور الأبيه وتهتم بالتوسع فى التعليم الفنى والمهنى ، كما تهتم الدولة بصوره خاصه برعاية النشئ وتحميه من الانحراف وتوفر له التزييه الدينيه والعقليه والبدنيه وتهيئ له الظروف المناسبه لتنمية ملكاته فى جميع المجالات. "

ثالثاً : الحقوق والحريات السياسيه :

إلى جانب الحقوق والحريات الإنسانيه العامه التى سبق ذكرها والتى يطلق عليها البعض الحقوق والحريات المدنيه ، توجد الحقوق والحريات السياسيه ، التى تخول المواطن الحق فى أن يشترك فى إدارة الحكم .

وهذه الحقوق والحريات السياسية لا تقرر للأجانب ، وإنما يتمتع بها المواطنون ذوى الولاء الواحد ، وليس ذوى الولاءات المتعددة ، أي حاملى الجنسية الوطنية إلى جانب جنسيه أو جنسيات أجنبيه.

لذا سوف نقوم بتبيان الحقوق والحريات السياسية على النحو التالى:

١ - حرية العقيدة ومزاولة الشعائر الدينية:

حرية الشخص في أن يعتنق الدين الذى يريده، ويمارس شعائر ذلك الدين سواء في الخفاء أو علانية، وحرية في ألا يعتقد في أي دين، وألا يفرض عليه دين معين أو يجبر على مباشرة المظاهر الخارجية أو الاشتراك في الطقوس المختلفة للدين، وله الحق في تغيير دينه أو عقيدته، كل ذلك في حدود النظام العام وحسن الآداب^(٢٩).

وبرغم ان اليمن لا توجد فيه طوائف غير إسلاميه يعتد بها إلا ان دستور الجمهوريه اليمنيه المعدل عام ١٩٩٤م احترم كافة المعتقدات بطريق غير مباشر حيث نص في ماده (٦) : تؤكد الدوله العمل بميثاق الامم المتحده والإعلان الدولي لحقوق الإنسان وميثاق الدول العربيه وقواعد القانون الدولى المعترف بها بصوره عامه " . وأشترط الدستور اليمني لإحترام عقائد غير المسلمين ألا تتخذه النظام العام القائم على اساس الدين و الشريعه الإسلاميه.

٢ - حرية الصحافة:

الصحافه الحره هي التعبير الصادق عن الديمقراطيه السليمه ، فحرية الصحف جزء من حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص^(٣٠) وتتم حرية التعبير عن الرأى في الجرائد والمجلات المختلفه. فحرية الصحف تتضمن حرية كل فرد وكل جماعه أو فئه في اصدار صحيفه تعبر عن اتجاهاتها وافكارها وفي نشر هذه الافكار ما دامت لا تتضمن اخلال بالنظام العام أو منافاه للآداب العامه^(٣١).

صدر في الجمهورية اليمنية القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات في ستة ابواب ، احتوت على (١١٦) مادة .^(٣٢) نصت المادة الثالثة على كفالة حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين لضمان الاعراب عن فكرهم بالقول والكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التعبير ، وهي مكفولة لجميع المواطنين وفق احكام الدستور ، وما تنص عليه احكام هذا القانون " . كما اعتبر الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في اطار العقيدة الإسلامية أو الأسس الدستورية للمجتمع والدولة واهداف الثورة اليمنية وتعميق الوحدة الوطنية (م/٤) . والصحافة حرة في استقاء المعلومات وفيما تنشره وذلك في حدود القانون (م/٥) .

كما هي حقوق الصحفيين والمبدعين ، فنص في المادة (٦) " حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة وحقوقهم في التعبير دون تعرضهم لأي مسأله غير قانونية يكفلها القانون ، ما لم تكن بالمخالفة لاحكامه . "

٣ - حرية الرأي والتعبير:

حرية الرأي هو أن يتمكن كل إنسان من التعبير عن آرائه وافكاره بأية وسيلة من الوسائل ، كأن يكون ذلك بالقول أو بالرسائل أو بوسائل النشر المختلفه كالبريد والبرق أو الاذاعة أو المسرح أو السينما أو التلفزيون أو الصحف^(٣٣) كما إن حرية الرأي تجيز للفرد أن يعبر عن فكره السياسي أو الفلسفي أو الديني بالكتابة أو الكلام بحرية كامله ، في حدود النظام العام ، حسبما هو مقرر في القانون، أي في حدود عدم الاضرار بحرية الآخرين .^(٣٤) وكفل دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام ١٩٩٤م

حرية البحث العلمى والانجازات الادبيه والفنيه والثقافه فنص ماده (٢٧) " تكفل الدوله حرية البحث العلمى والانجازات الادبيه والفنيه والثقافيه والمتفقه وروح واهداف الدستور كما توفر الوسائل المحققه لذلك . وتقدم الدوله كل مساعده لتقدم العلوم والفنون ... كما تشجع الاختراعات العلميه والفنيه والابداع الفنى وتحمى الدوله نتائجها " .

٤ - حرية تكوين التجمعات والأحزاب السياسيه :

فحرية تكوين الجمعيات (التجمعات) يقصد بها تشكيل جماعات منظمه لها وجود مستمر ، تستهدف غايات محدده ويكون لها نشاط مرسوم مقدماً ، ويكون للشخص حرية الانضمام إلى ما يشاء من الجمعيات ما دامت أغراضها سلمية ، وعدم جواز اكراهه على الانضمام إلى جمعيه من الجمعيات ^(٣٥) .

فتكون الجمعيات لأغراض اجتماعيه أو أدبيه أو رياضيه ، أما النقابات المهنيه فهى المنظمات التى تتكون من أعضاء المهنة الواحده أو العمل الواحد لمراقبة اعمالهم وتوجيههم وتزويدهم بالتطورات المستحدثه في عملهم والدفاع عن مصالحهم المشتركه ^(٣٦) .

وتختلف الأحزاب السياسيه في طبيعتها عن النقابات المهنيه والعماله والجمعيات . حيث الحزب تنظيم يربط بين افراده وحاده الهدف السياسى ويسعى الوصول إلى السلطه .

لهذا أعطى دستور الجمهوريه اليمنيه المعدل عام ١٩٩٤م الحق للمواطنين أن ينظموا انفسهم سياسياً ومهنياً ونقائياً والحق في تكوين المنظمات العلميه والثقافيه والاجتماعيه والاتحادات الوطنيه (م/٥٧) .

وأكد دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام ١٩٩٤م على التعددية الحزبية والسياسية فنص في المادة (٥) على أن يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وينظم القانون الأحكام والجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ولا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين."

كما أن قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية،^(٢٧) اعتبر الحزبية ركناً من أركان النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية ولا يجوز الغاؤه أو الحد منه أو استخدام أية وسيلة تعرقل حرية المواطنين في ممارسة هذا الحق ، كما لا يجوز لأي حزب أو تنظيم سياسي اساءة ممارسة هذا الحق بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة الوطنية في صيانة سيادته والأمن والاستقرار والوحدة والوطنية.

وأعطى قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنيين حق تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية وحق الإنتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم سياسي . كما بين كيف يمارس نشاطه ، فنص في المادة (٦) يمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنه تتعلق بالشئون السياسية والديمقراطية لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة الحرة النزيهة. "

٥- حق المشاركة السياسية:

أعطت النظم السياسية المواطنين حق المشاركة السياسية وذلك عن طريق حق الانتخاب وحق الترشيح.

وتعتبر هيئة الناخبين الأساس الشرعي لأي نظام ديمقراطي. وتملك هيئة الناخبين في أغلب الأنظمة النيابية سلطة اختيار النواب ، وتتكون من المسجلين في

جداول الانتخاب. تناول دستور الجمهوريه اليمنيہ المعدل عام ١٩٩٤م حق مشاركة الشعب الحكم وممارسته السلطه ، فنص في الماده (٤) " الشعب مالك السلطه ومصدرها ، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الإستفتاء والانتخابات العامه ، كما يزاوئها بطريقه غير مباشره عن طريق الهيئات التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه وعن طريق المجالس المحليه المنتخبه" .

وأعطى الدستور المعدل عام ١٩٩٤م ، الناخب (المواطن) المقيّد في جداول الانتخابات الحق في مزاولة حقه الانتخابي متى توافرت فيه الشروط التي نص عليها في الماده (١/٦٣) وهي أن يكون يميناً ، وأن لا يقل سنه عن (١٨) عاماً ، كما أعطاه الدستور الحق في الترشيح لعضوية مجلس النواب متى توافرت فيه الشروط التي نصت عليها الماده (٢/٦٣) وهي أن يكون يميناً ، وأن لا يقل سنه عن (٢٥) عاماً ، وأن يجيد القراءة والكتابه ، وأن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤدياً للفرائض الدينيه ، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي في قضيه مخله بالشرف والأمانه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

كما أعطى الدستور كل يمني حق ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهوريه متى توفرت فيه الشروط التي نصت عليها الماده (١٠٦) وهي ، أن لا يقل سنه عن (٤٠) عاماً ، وأن يكون من والدين يمينين ، ومتمتعاً بحقوقه السياسيه والمدنيه ، ومستقيم الأخلاق والسلوك محافظاً على الشعائر الإسلاميه ، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضيه مخله بالشرف أو الأمانه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره وأن لا يكون متزوجاً من أجنبيه وألا يتزوج اثناء مدة ولايته من أجنبيه.

هوامش البحث الرابع: الحقوق والحريات الإنسانية

- (١) د/ أنور أحمد سلامه - الحقوق والحريات العامة في عالم متغير - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٣م - صفحة (١٧٠).
- (٢) د/ محسن العبودي - الحريات الاجتماعية بين النظم المعاصرة والفكر السياسي الإسلامي - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٠م - صفحة (٣).
- (٣) د/ ثروت بدوى - النظم السياسية - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٦م - صفحة (٤١٩).
- (٤) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٤٢١).
- (٥) دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام ١٩٩٤م. الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد التاسع عشر (الجزء الثاني) - الصادر في ١٥ أكتوبر ١٩٩٤م - صفحة (٤١-١).
- (٦) د/ فاروق عبد البر - دور مجلس الدولة المصرى في حماية الحقوق والحريات العامة - الجزء الأول - مطابع سجل العرب - ١٩٨٨م - القاهرة - صفحة (٢٢٣).
- (٧) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد التاسع عشر (الجزء الثاني) لعام ١٩٩٤م - الصادر في ١٥/أكتوبر/١٩٩٤م - صفحة (١٢).
- (٨) د/ ابو اليزيد على المتيت - النظم السياسي والحريات العامة - مؤسسة شباب الجامعة - الاسكندرية - الطبعة الرابعة - ١٩٨٩م - صفحة (٢٣٣).
- (٩) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٤٢٢).
- (١٠) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٤٢٢).
- (١١) د/ كريم يوسف أحمد كشاكش - الحريات العامة في الانظمة السياسي المعاصرة - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٨٧م - صفحة (٢٠٣).
- (١٢) د/ فاروق عبد البر - مرجع سابق - صفحة (٣٥٦).
- (١٣) الجمهورية اليمنية (وزارة الشؤون القانونية) - القانون المدنى رقم (١٩) لسنة ١٩٩٢م.

- (١٤) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الرابع) - الصادر في ١٥/٤/١٩٩١م - القانون التجارى.
- (١٥) د/ فاروق عبد البر - مرجع سابق - صفحة (٣٨٢).
- (١٦) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السادس - الصادر في ٣١ مارس ١٩٩١م - (قانون الخدمة المدنية) - صفحة (٣-٤٢).
- (١٧) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع عشر (الجزء الأول) - الصادر في ١٥ سبتمبر ١٩٩٢م - اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م - صفحة (١-١٠١).
- (١٨) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد الخامس - الصادر في ١٥ مارس ١٩٩٥م - (قانون العمل) - صفحة (١-٧٤).
- (١٩) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الثاني) الصادر في ١٥/٤/١٩٩١م - قانون التأمينات والمعاشات - صفحة (٣-٤٢).
- (٢٠) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع عشر (الجزء الرابع) - الصادر في ١٥/٨/١٩٩١م - (اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات والمعاشات) - صفحة (١-٤٣).
- (٢١) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الثاني) - الصادر في ١٥/٤/١٩٩١م - قانون التأمينات الاجتماعية - صفحة (٤٤-٩٤).
- (٢٢) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الثاني) - الصادر في ١٥/٤/١٩٩٢م - قانون المحاماه - صفحة (١-٢٨).
- (٢٣) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الثاني) - الصادر في ١٥/٤/١٩٩٢م - (قانون المحاسبين القانونيين) - صفحة (٢٩-٤٣).
- (٢٤) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الثاني) - الصادر في ١٥/٤/١٩٩٢م - قانون مزاولة المهن الصحية - صفحة (٤٤-٦٠).

- (٢٥) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الثالث) - الصادر في ١٥/٤/١٩٩٢م - قانون المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن - صفحة (٣٠-١).
- (٢٦) د/ كريم يوسف أحمد كشاكش - مرجع سابق - صفحة (٢٩١).
- (٢٧) مركز دراسات حقوق الانسان في مصر - الموائيق الدولية لحقوق الانسان (١) - دار الطليعة - بيروت - الطبعة الاولى - كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١م - صفحة (٢٥).
- (٢٨) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة - (٤٢٣).
- (٢٩) د/ فاروق عبد البر - مرجع سابق - صفحة (٣٦١) & د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٤٢٣).
- (٣٠) د/ ابو اليزيد على المتيت - مرجع سابق - صفحة (٢٢٦).
- (٣١) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٤٢٣ و ٤٢٤) & د/ فاروق عبد البر - مرجع سابق - صفحة (٢٧٥ و ٢٧٦).
- (٣٢) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد الخامس عشر - الصادر في ٣١/١٢/١٩٩٠م - قانون الصحافة والطبوعات - صفحة (٣-١٨).
- (٣٣) د/ عبد الحكيم حسن العيلى - الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الاسلام - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٨٣م - صفحة (١١٥) & د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٤٢٥).
- (٣٤) د/ فاروق عبد البر - مرجع سابق - صفحة (٢٦٠).
- (٣٥) د/ ثروت بدوى - مرجع سابق - صفحة (٤٢٥ و ٤٢٦).
- (٣٦) د/ ابو اليزيد على المتيت - مرجع سابق - صفحة (٣٣٢-٣٣١).
- (٣٧) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد العشرون - الصادر في ٣١-١٠-١٩٩١م - قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية - صفحة (٣-١٥).

الفصل الرابع
مشكلات التحول الديمقراطي
في اليمن

الفصل الرابع

مشكلات التحول الديمقراطي في اليمن

تواجه الدولة مشاكل عندما يتغير النظام السياسي في المجتمع ، خاصة من قبل الأطراف المشاركة في السلطة ، التي اعتادت على نمط أو أنماط معينة حافظة على أوضاعهم ومكانتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فعندما يرون في هذا النظام أو هذا التحول مساساً بمصالحهم ينتفضون عليه أو يعرقلون تنفيذه بكافة الصور والاشكال والممارسات.

لقد أصر قادة الحزب الاشتراكي اليمني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، على الأخذ بالديمقراطية القائمة على التعددية ، هروباً من وضع سياسي واجتماعي واقتصادي مريع ، فوافقة السيادة في صنعاء على الأخذ بالديمقراطية ذات التعددية الحزبية والسياسية.

فعندما تقاربت وجهتي نظر أطراف السلطة على أساس أن يقوم النظام السياسي على التعددية الحزبية والسياسية تم إنجاز الوحدة اليمنية التي أعلنت في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠م وتقاسما طرفا السلطة في الشطر الجنوبي والشطر الشمالي الحكم والسلطة مناصفه.

وحصل أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني على العديد من المناصب في السلطات الثلاث والادارات المختلفه رغم قله تعدادهم السكاني بالنسبه للشطر الشمالي الذي كان متمثلا في المؤتمر الشعبي العام.

وبعد إتمام الوحده اليمنييه ، صدر قانون الأحزاب والتنظيمات السياسيه ، وقانون الانتخابات العامه ، وقانون الجنسيه ، وقانون الإستثمار وقوانين أخرى تحكم النظام السياسي الجديد القائم على الديمقراطيةيه التعدديه.

لكن التجربه الديمقراطيةيه واجهت مشاكل بعضها مفتعل والاخر نتيجه حتميه لممارسات النظام الجديد في دولة الوحده والذي لم يكن قد تعود على اساليب وقواعد الممارسه الديمقراطيةيه، لأن النظام في جنوب الوطن كان يحكمه تنظيم سياسي احادى ممثلا بالحزب الاشتراكي اليمني، وفي الشطر الشمالي من الوطن كان يحكمه تنظيم سياسي احادى ، وهو المؤتمر الشعبي العام.

ومن ثم سوف يقوم الباحث بدراسه المشكلات التى واجهت التحول الديمقراطى في اليمن في ثلاث مباحث على النحو التالى:

– المبحث الاول : المشكله الاقصاديه في اليمن.

– المبحث الثانى: المشكله الاجتماعيه في اليمن.

– المبحث الثالث : المشكله السياسيه في اليمن.

المبحث الأول

المشكلة الاقتصادية في اليمن

عانى المجتمع في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، كثيراً من التخلف والتأخر ، نتيجة للتوجهات الغير سليمة للنظام السياسي الذي تجاهل الواقع اليمني الجنوبي ، وفرض عليه نظاما اقتصاديا لا يناسبه ، حيث لا توجد رأسماليه أو تراكمات رأسماليه ولا اقطاعيه .

كما توقفت المساعدات الخارجية بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي والتطورات التي حدثت في أوروبا الشرقية ، وكانت نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وانهيار البنية الأساسية .

ولم يكن حالة الاقتصاد أفضل حالاً في الشطر الشمالي . وهكذا دخلا الشطران الواحد وتحولا إلى الديمقراطية وهما يعانيان من تردي الأوضاع الاقتصادية مما أثر سلباً على ممارسه الديمقراطية. وفيما يلي سوف يلقي الباحث الضوء على أبعاد وأسباب المشكلة الاقتصادية وانعكاساتها على عملية التطور الديمقراطي.

أولاً : أبعاد المشكلة الاقتصادية :

شهدت الاسواق اليمنية ارتفاعاً في أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية لحياة الإنسان ، كما تراجع سعر الريال اليمني بصورة مريعة امام الدولار حيث أصبح الدولار يعادل أكثر من ٢٧ ريال في السوق السوداء^(١) ، مما ولد شعوراً بوجود

مؤامره اقتصاديه تحاك ضد دولة الوحدة والديمقراطية الوليده ، حيث تقوم جماعات بسحب كل العملات الصعبة واغراق السوق بكميات كبيرة من العملات المحليه التى تسربت بطريقة مقصودة الهدف منها خنق دولة الوحدة اقتصادياً وتهينة الساحه إلى سخط شعبي من جراء الارتفاع الجنوني في الاسعار.

كما تحمل اقتصاد الجمهوريه اليمنيه في ظل التحول الديمقراطي أعباء اقتصاديه إضافيه من جراء نزوح حوالي ٥٠ ألف لاجئ صومالي إلى المواني اليمنيه في عدن والمكلا^(٢).

كما استجابة الحكومه اليمنيه لمطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والغت دعم رغيف الخبز (القمح والدقيق) ، ورفعت أسعار البنزين بنسبة ١٠٠٪ ، علما بأن هذه الزياده في أسعار الطاقه ترفع أسعار باقي السلع التى تنقل في الأسواق عبر وسائل النقل^(٣).

كما قررت الحكومه اليمنيه تخفيض كميات النفط الموجهه للاستهلاك المحلى لفترة محدوده ، لزيادة التصدير للخارج لغرض الوفاء بالتزامات الحكومه اليمنيه تجاه الشركات الأجنبية المتعاقده معها .. وتردى الخدمات التي تقدمها الدولة ، وانتشار البطاله ، وتدهور سعر العملة الوطنيه ، حيث جرى تعويض العجز بالإصدار النقدي دون تغطيه ، وشيئا فشيئا تراجع مركز العملاتين اليمنييتين أمام الدولار ، ومع كل إنخفاض لسعر النقود المحليه كانت أسعار السلع تقفز وبسرعه هائله .. فعند قيام الوحده كان سعر الدولار الأمريكى يساوى (١٢) ريال يمني وارتفع إلى (٥٢) ريال للدولار الأمريكى^(٤) ، وواصل ارتفاعه حتى وصل سعره (١٠٠) ريال مما أدى إلى تفاقم المشكله الاقتصاديه .

ومما زاد الطين بله تراجع المساعدات الخارجية ، حيث توقفت المساعدات السوفيتية إلى الشطر الجنوبي منذ عام ١٩٨٩م . وانخفضت المساعدات السعودية بل وتوقفت كافة أشكال العون المالي الخارجي بعد الوحدة ، كما انخفضت تحويلات اليمنيين (المغتربين) من مليار و ٢٥٦ مليون دولار عام ١٩٨٠م إلى ٢٦٤,٣ مليون في العام السابق للوحده (١٩٨٩م) في الشمال . و ١٧٣,٧ مليون دولار في الجنوب .

وتسببت أزمة الخليج الثانية في عودة حوالي مليون يمني من بلدان الخليج بعد تجريدهم من ممتلكاتهم ومدخراتهم . كما قفز الدين الخارجي إلى ٦,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠م ثم ٧,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢م . وزاد الاعتماد على السلع المستورده مع غياب سياسات كفيله برفع اسهام الإنتاج المحلي في إشباع الحاجات الأساسية ، أضف إلى ما سبق تفشى الفساد السياسي والإداري واهدار المال العام^(٥) .

ونتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والبنزين ومشتقاته وتدني الخدمات العامه التي تقدمها الدوله كالكهرباء والماء والاتصالات السلكيه واللاسلكيه ، وانتشار البطاله ، والتدهور المستمر في سعر العملة المحليه شهدت معظم المدن اليمنيّه إضراباً عاماً نفذه الاتحاد للعمال في اليمن ابتداءً من يوم ٧ ديسمبر ، وتفجر العنف يوم ٩- ١١ ديسمبر ١٩٩٢م.^(٦)

ثانياً : مشكلة المساكن والأراضي المعاداة والمؤمه:

نص دستور جمهورية اليمن الديمقراطيّه الشعبيّه الصادر في ١٩٧٨/١٠/٣١م في الماده (١٣) على أن " الملكيه الجماعيه ملكيه الشعب ممثلاً بالدولّه وملكيه

التعاونيات وملكية المنظمات الجماهيرية ، هي أساس الاقتصاد الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وهي مصولة وتمتع بحماية الدولة الخاصة بتطوير الدولة لها .. ولا يجوز استخدام الملكية الجماعية للأغراض الشخصية " . كما نصت المادة (١٤) على ان " الدولة هي المالك الوحيد للأرض والثروة الطبيعية بجميع مشتقاتها ومصادر الطاقة الموجودة تحت الأرض أو فوقها أو في حدود المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة .. وتمتلك الدولة أيضاً وسائل الإنتاج الرئيسية في الصناعة والزراعة ، كما تمتلك وتتولى بنفسها خدمات الموانئ والبنوك والتأمين والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات الأساسية الأخرى التي يتطلبها تطور المجتمع .. وتقر الدولة نظام العملة والنظام المالي والمصرفي وتشجيع الادخار والتوفير .. ويلعب قطاع الدولة الدور القيادي في الاقتصاد الوطني .. " ونصت المادة (١٥) " تسيطر الدولة على تجارته الخارجية وتوجيهها لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. وتوجه الدولة تجارته الداخلية وتدعم وتطور الدور القيادي لقطاع الدولة فيها .. تنظم الدولة وتراقب نشاط صغار التجار بهدف حماية المستهلكين وتقوم بوضع وتنفيذ سياسة الأسعار تتضمن توفير السلع الأساسية للمواطنين " .

وقبل حوالي يومين من الوحده أئخذ الحكم في الشطر الجنوبي قرار بتملك المساكن لشاغلها والأراضي لحائزها (إعطاء شاغل العين حق الإنتفاع) .. وهذا القرار وصفه محمد على هيثم بقانون الفتنة .. وقال " تجربة اليمن الجنوبي سقطت ، ولا بد من نط جديد للحياه ، لقد مزق التلاحم الوطني بما فيه الكفايه ولا بد من التصحيح ، ولا أقول انحاسيه . الأراضي التي تناولها القانون تعود إلى فارين من الوطن لأسباب سياسيه . ونفس الواقع بالنسبه للمساكن ٧٠٪ من المساكن لملاك صغار

ومتوسطين دفعوا للهروب من الوطن لأسباب سياسية أيضاً . وهناك حالات قتل عديده (٢٧) في شبوه و (١٨) في حضر موت و (١١) في لحج و (٥) في ابين^(٧) .

أما دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٠م فقد نص في المادة (٦) الفقرة (٣) على أن " يقوم الاقتصاد الوطني على صيانة الملكية الخاصة ، فلا تمس إلا لمصلحة عامه وبتعويض عادل وفقا للقانون " ..

وبعد قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م بدأت المطالبة بعودة الأراضي المصادره إلى ملاكها ، فصدر من رئيس مجلس الوزراء في ٩/٥/١٩٩١م قرار رقم (٦٥) لعام ١٩٩١م بشأن تنفيذ المبادئ والاتجاهات العامه لحل قضايا الأراضي الزراعيه في المحافظات الجنوبيه باعادة الأراضي الزراعيه المصادره لملاكها أي تلك الأراضي الزراعيه التي تمت مصادرتها والاستيلاء عليها خلافاً لقانون الاصلاح الزراعي رقم (٢٧) لعام ١٩٧٠^(٨) .

بيد إن قرار رئيس مجلس الوزراء آنف الذكر قد شابه الغموض . لانه لم يبلغ قانون الاصلاح الزراعي رقم (٢٧) لعام ١٩٧٠م ، كما لم يقض بحرية الملكية الخاصه للأرض ، وإنما عالج المسائل المترتبة على ما يزيد على الأراضي المحدده في القانون والتعويض للملاك في تلك الزيادة من املاك الدولة^(٩) .

ولهذا تقدمت لجنة الملاك والمزارعين بمذكرة إلى رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة جاء فيها . . .

" الحمد لله الذى أزال الظلم عنا وجمع شملنا بقيام الوحدة اليمنية المباركة والجمهوريه اليمنيه الظافره وجعلنا نجهر بشكوى الظلم والضيم بعد أن كنا لانقدر حتى على الهمس بما أصابنا ويصيبنا.

تعلمون أيها الاخ الرئيس وأعضاء مجلس الرئاسة إن مجلس الوزراء قد أصدر هذا القرار الشطري الذي لا يتنافى مع الشرعيه الدستوريه فحسب وإنما أيضاً مع القيم والأخلاق التي جبل عليها شعبنا اليمني العظيم .. فهو لا يعبر بأي وجه من الوجوه عن احقاق الحق أو درء الباطل " وإنما يثبت الظلم والباطل والطغيان . لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

" لقد جاءنا هذا القرار بينود ما أنزل الله بها من سلطان ومن الموسف له حقاً أن يأتى هذا القرار في ظل الوحدة اليمنية التي قضت على التشطير ونرجو لها أن تقضي على القوانين والقرارات الشطريه وأن تتوفق في القضاء على النوايا الشطريه والمشطرين.

إنكم تعلمون ويعلم كل ذي لب في اليمن وخارج اليمن إن قانون الاصلاح الزراعي رقم (٢٧) لعام ١٩٧٠م قد أحدث خللاً في المجتمع وشرخاً عميقاً في بنيانه وتمزقاً مفعجاً في صفوفه وترتب عنه ما ترتب من الفواحش والمنكرات مما لستم بحاجة للتذكير بها يا سيادة الرئيس.

إن ذلك القانون المشؤم بنفسه وبنصه وفصه قد أعاد نفسه علينا ثلاث مرات كان في الأخير منها قراراً ... ويا سبحان الله.

الاخ الرئيس الأخوة أعضاء مجلس الرئاسة. لقد أعلنتم في بيانكم السياسي الأخير الذي أثلج صدورنا إنه بمجرد الاستفتاء على الدستور تلغى القوانين الشطرية وإننا إذ نعرب عن إنشراحنا بذلك فإننا نتمنى أن يتحول ذلك إلى اجراءات تنفيذيه تمكثنا من حقنا المسلوب هذا العام إن شاء الله. أما بخصوص قرار مجلس الوزراء المذكور فائنا نعلن الاتى :-

- ١- نرفض قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٥) (٦٥) لعام ١٩٩١م رفضاً مطلقاً.
- ٢- نطالب بعودة كل أراضينا المسلوبة وتعويضنا عن الممتلكات الأخرى كآليات والمضخات والمواشي وتعويضنا عن غلات أرضنا للعشرين سنة المنصرمه.
- إننا نعلن ذلك فائنا نطالب بالبت السريع في قضيتنا التي لاشك في إنها من أشد القضايا السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه خطوره في الواقع اليمني.
- هذا وتفضلوا بحياتنا ،،

لجنة ملاك ومزارعي الاراضي الزراعيه لمحافظة ابين^(١٠)

ثالثا : الاجراءات التي اتخذتها الحكومه اليمنييه لمواجهه المشكله الاقتصادييه^(١١):

أخذت الحكومه اليمنييه قرارا بخفض الانفاق العام في الموازنه العامه لعام ١٩٩٢م بما يتراوح بين ١٣,٥-١٤ بليون ريال يمني . وتنفيذا لذلك أخذت مجموعته من الإجراءات ومن بينها :-^(١٢)

- ١- تقليص الجهاز الإداري للدولة من خلال تطبيق قانون التقاعد في المؤسسات المدنييه والعسكريه ، على أن يمنح المحال للتقاعد مرتب شهري واربع علاوات ، والمعروف أن

الجهاز الادارى في الدولة الموحدہ يتسم بالتضخم العددي ، حيث يعمل فيه أكثر من ٢٧٠ ألف موظف وادارى ، فضلا عن أفراد القوات المسلحة الذين يصل عددهم إلى (٦٥) ألف فرد.

٢- اتخاذ عدد من اجراءات التقشف العام مثل:

أ- تقليص الانفاق في مؤسسات الدولة ومن بينها وزاره الخارجيه التى تقر فيها اغلاق ثمانى سفارات ، وخفض عدد العاملين في البعثات الخارجيه ، واغلاق كل القنصليات باستثناء التى في جده ودبي ، وكل الملحقيات الاعلاميه والعسكريه ما عدا الملحقية العسكريه في روسيا ، والاكتفاء بشخصين اثنين في ملحقيه مصر والسعوديه وأن يعمل شخص واحد في الملحقيات الاقتصاديه في كل من فرنسا وأمريكا فقط واغلاق الملحقيات الصحيه في الخارج.

ب- خفض عدد المدرسين والعاملين في الدولة من غير اليمنيين.

ج- تقليص مخصصات الأثاث والتجهيزات المكتبية للدوائر الحكوميه وتقليص عدد المطبوعات التى تصدرها المؤسسات الحكوميه.

د- منع استيراد السيارات باستثناء ما تحتاج إليه المشاريع

هـ- حظر طباعه الكتب المدرسيه بالخارج.

رابعاً:- الجلول للخروج من المشكله الاقتصاديه:

وجدت على الساحة اليمنيه عدة تصورات لحل المشكله الاقتصاديه وهى كالتالى:

وضع الحزب الاشتراكي اليمني تصوره في حل المشكله الاقتصاديه في بيان من ١٨ نقطه أبرزها ما يلى :-^(١٣)

١- الوقوف أمام الأوضاع الاقتصاديه والماليه واتخاذ التدابير لضبط عمليه الإيراد .
وتقليص الإنفاق وزيادة الإيرادات وتصحيح الأوضاع الماليه والإداريه والقضاء على الفساد والرشوه والتسيب الإداري وإجراء إصلاح مالي وإداري وتطبيق قانون التقاعد.

٢- وضع موازنه عامه سنويه والتقييد بها وعدم التجاوز أو الخروج عنها والعمل على إخضاع البنك المركزي لقرارات وتوجيهات مجلس الوزراء فقط .

٣- العمل على أساس خطة التنميه وبرنامج إستثماري سنوي لتأمين تحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه المتوازنه.

٤- إصدار فوري للعمله الجديده.

٥- وضع برنامج تنفيذي زمني لتحويل القرارات المتخذة إلى واقع عملي فيما يتعلق بتحويل عدن إلى منطقه حرة.

٦- إحترام الهيئات وعدم التدخل في مهامها وصلاحياتها والعمل على أساس النظم والقوانين والتسلسل الإداري والوظيفي^(١٣).

أما المؤتمر الشعبي العام فوضع تصوره في حل كل المشاكل الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه في نقاطه الـ (١٩) . واعتبر كل النقاط مرتبطه بعضها مع

بعض في حل كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث ركزت على الإجراءات الشطرية السابقة والمستمره ، التي أدت إلى المشكله الاقتصادية ، ويمكن أن نشير إلى أهم ما ورد في هذا التصور على النحو التالي^(١٤):

- ١- محاسبة كل مرتكبي الفساد المالي والإداري وتفعيل أجهزة الرقابه.
- ٢- التقيد بالقوانين التي تم إقرارها من قبل السلطه التشريعيه نصاً وروحاً.
- ٣- عودة الممتلكات والأراضي المصادره والمؤمه ورد الحقوق إلى أصحابها مع ايجاد المعالجات المناسبه والإنسانيه لمشكله المتنفعين.
- ٤- عودة المباني والأراضي التي تم توزيعها بصفه هبات على نحو مخالف للقوانين والدستور منذ قيام الجمهوريه اليمنيه ولا يتم التصرف بها أو غيرها إلا وفق سياسات متفق عليها بين سلطات الدوله المعنيه ، وطبقا للدستور والقوانين .
- ٥- إرجاع أية مبالغ تم سحبها من خزينه الدوله أو أي مؤسسه من مؤسسات الدوله بطريقه غير مشروع.
- ٦- إرجاع الاسلحه والذخائر والآليات والسيارات الخاصه بالقوات المسلحه والأمن التي جرى توزيعها وبيعها ، لإنها ملك الدوله ولا يجوز لأي جهه التصرف فيها^(١٤).

اما المعارضه اليمنيه فركزت تصورها على ما كان عليه الوضع في الماضي في الشطرين ، وظل مستمراً أثناء الوحده والديمقراطيه التي تحققت بإعلانها في الدستور يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م، من هنا جاء تصور المعارضه لحل المشكله الاقتصادية على النحو التالي :-^(١٥)

- ١- عدم التصرف بالمال العام خارج إطار الميزانية العامة المقرره من قبل مجلس النواب أو خارج القواعد واللوائح المحدده في قانون الميزانية العامة.
 - ٢- لا يحق لوزير المالية الإمتناع عن صرف الميزانية المخصصه لأي جهة من الجهات والمقره من مجلس النواب وتحمل الجهات المختصة مسؤوليتها ، ولا يجوز التصرف فيها إلا من قبل هذه الجهات.
 - ٣- تلتزم وزارة المالية متابعة الواردات والعمل على تطويرها وضبطها وإتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي جهة تتلاعب بالموارد أو تتصرف فيها خارج إطار القانون.
 - ٤- إلزام البنك المركزي باختصاصاته ودوره المحدد في قانون إنشائه والإلتزام بتعليمات الجهة المختصة بالإشراف عليه قانوناً ومحاسبة مسؤوليه على أي مخالفه أو تجاوز للقانون.
 - ٥- تلتزم الحكومه وتباشر القرارات الخاصه بالتصحيح المالي والإداري وتعالج مشكلات الممتلكات والأراضي المصادره والمنهوبه والمؤمه ورد الحقوق إلى أصحابها مع إيجاد المعالجات المناسبه والإنسانيه لمشكلة المتفعين
 - ٦- تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابه والمحاسبه ووضع تحت الإشراف المباشر للسلطه التشريعيه ، والإلتزام بعلنية تقاريره.
- وجاءت وثيقه العهد والاتفاق وطرحت معالجتها للمشكله الاقتصاديه ، حيث اقرت الاخذ بسياسه الحريه الاقتصاديه (الاقتصاد الحر) ووضعت سبع نقاط لحلها على النحو التالي:

- ١ - التقيد بموازنه عامه للدوله محددده لأوجه الانفاق والموارد يتم خلالها التخلص من العجز المتصاعد الناشئ عن الفجوة التمويلية الكبيرة بين الانفاق والموارد من خلال التركيز على زيادة الموارد وتقليص الانفاق وتنظيمه في حدود الحاجة الضرورية.
- ٢ - العمل بموجب خطط متوازنه للتنمية وبرنامج استثمارى سنوى لتأمين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنه.
- ٣ - اصلاح النظام النقدى لوقف تدهور العملة الوطنيه وتفعيل وظيفه البنك المركزى في ذلك وتنظيم وظائفه بما لا يتعارض مع وظائف البنوك التجارية واتخاذ الاجراءات الضرورية والعمليه لصيانة العملة بما في ذلك إصدار العملة الجديده المتفق عليها وتنظيم الصرافه ، ومكافحة تزوير للعملة.
- ٤ - مكافحة الفساد والرشوة والتسيب الادارى والكشف عن مهربى السلع والاسلحه والمخدرات ، ومحاسبتهم طبقا للقوانين النافذة.
- ٥ - تنفيذ القرارات الخاصه باقامة المنطقه الحرة في عدن على أن يبدأ المشروع في الاجراءات التنفيذيه فوراً حتى تستكمل كافة الاجراءات في نهاية هذا العام الجارى.
- ٦ - تنظيم المؤسسات والشركات العامه والرقابه عليها وخاصة فيما يخص نشاطها المؤثر على النقد الأجنبى الذى تلجأ إليه لتمويل انشطه اصبحت مصدر استنزاف للاقتصاد.
- ٧ - اتخاذ قرار سريع تعامل بموجبه خامات الصناعم الوطنيه الأساسيه ومدخلات الزراعه والاسماك وغيرها من الانشطه الانتاجيه اسوة بالمواد الغذائيه التى يمولها البنك المركزى لوقف تصاعد اسعارها وتدهور هذا النشاط الحيوى للاقتصاد الوطنى^(١٦).

هوامش البحث الأول : المشكلة الاقتصادية في اليمن.

- (١) جريدة المستقبل (اليمنية) - عدد (٣٧) - في ٢٧/٣/١٩٩١م صفحة (١).
- (٢) مجلة الوسط اللندنية - عدد (٢٤) - في ١٣ يوليو ١٩٩٢م - صفحة (٧).
- (٣) مدحت الزاهد - مظاهرات الخبز في اليمن - مجلة اليسار (المصرية) - عدد (٦٣) مايو ١٩٩٥م - صفحة (٢٧).
- (٤) على الصراري - ثلاثة ايام هزت اليمن - مجلة اليسار (المصرية) - عدد (٣٥) - يناير ١٩٩٣م - صفحة (٤٣).
- (٥) حسين عبد الرازق - حكام السعودية وراء ازمات ومشاكل اليمن - مجلة اليسار (المصرية) - عدد (٣١) - سبتمبر ١٩٩٢م - صفحة (٤٦ و٤٧).
- (٦) جريدة الاهالي (المصرية) - عدد (٥٤٤) - في ١١ مارس ١٩٩٢م - صفحة (٢) ، على الصراري - ثلاثة ايام هزت اليمن - مجلة اليسار (المصرية) - عدد (٣٥) - يناير ١٩٩٣م - صفحة (٤٢).
- (٧) حسين عبد الرازق - حكام السعودية وراء ازمات ومشاكل اليمن - مجلة اليسار (المصرية) - عدد (٣١) - سبتمبر ١٩٩٢م - صفحة (٤٨ و٤٩).
- (٨) الجمهورية اليمنية (وزارة الشؤون القانونية) - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٥) لسنة ١٩٩١م بشأن تنفيذ المبادئ والاتجاهات العامة لحل قضايا الاراضي الزراعية في المحافظات الجنوبية - الصادرة في ٩ مايو ١٩٩١م - صفحة (١-٧) مرفق بالمراجع (الوثائق).
- (٩) ورقه مقدمه من الدكتور قائد محمد طربوش - إلى ندوة السجل العقاري والتوثيق في اليمن في ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٤م - ملكية الارض في الجمهورية اليمنية والمشاكل التي يعاني منها الملاك - صفحة (١٤ و١٥).
- (١٠) جريدة الحق (اليمنية) - عدد (٢١) - في ٥/٥/١٩٩١م صفحة (٦).
- (١١) جريدة ١٤ اكتوبر (اليمنية) - في ١٦/١٢/١٩٩٢م - صفحة (١ و٢) ، جريدة الزمان (اليمنية) - في ١٧/١٢/١٩٩٢م - - صفحة (١ و٢).

- (١٢) حسن ابو طالب الوحده اليمنيه - مركز دراسات الوحده العربيه - بيروت - الطبعة الاولى كانون الثاني / يناير ١٩٩٤م - صفحه (٣٠٥ و ٣٠٦).
- (١٣) ورقه من المركز الاعلامى للحزب الاشتراكي اليمني - عدن ، جريدة الشرق الاوسط اللندنيه في ٢٨/٩/١٩٩٣م - صفحه (٤١ و٤٢) ، مجلة الامال العربيه (المصريه) - في ديسمبر ١٩٩٣م - صفحه (١٠) ، جريدة راي (اليمنيه) - في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحه (٢) ، مجلة المسيره الجديده (المصريه) - في نوفمبر ١٩٩٣م - صفحه (١٠ و٩) ، جريدة الوحدهوي (اليمنيه) في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحه (٨).
- (١٤) جريدة الوحدهوي (اليمنيه) - في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحه (٨) ، مجلة المسيره الجديده (المصريه) في نوفمبر ١٩٩٣م - صفحه (١٠ و١١) ، جريدة راي (اليمنيه) في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحه (٢) ، مجلة الامال العربيه (المصريه) - في ديسمبر ١٩٩٣م - صفحه (١١ و١٢).
- (١٥) جريدة راي (اليمنيه) - في ١٩/١٠/١٩٩٣م صفحه (٧ و٢) ، مجلة المسيره الجديده (المصريه) - في نوفمبر ١٩٩٣م - صفحه (١٢ و١٣ و٦٠).
- (١٦) وثيقه العهد والاتفاق - الصادر عن اطراف حوار القوى السياسيه لبناء الدوله اليمنيه الحديثه - عدن في ٧ شعبان ١٤١٤هـ - ١٨ يناير ١٩٩٤م - دائره الصحافه والطباعه والنشر - عدن - صفحه (٢٧-٢٩).

المبحث الثاني

المشكلة الاجتماعية في اليمن

يحاول الباحث في هذا الجهد أن يلقي الضوء على أبرز المشاكل والهموم الاجتماعية التي تقلق المواطن اليمني وتنعكس بالسلب على صعيد العمل العام والممارسه السياسيه الديمقراطيه.

أولاً : القضاء والأحكام الشرعيه :

يطرح مهدي ابو بكر الحامد عضو مجلس النواب الحالي (١٩٩٣م) رأيه حول القضاء في احور فيقول " إن الفترة الماضيه (حكم الحزب الاشتراكي اليمني (الشيوعى) منذ عام ١٩٦٧م حتى عام ١٩٩١م) التى عاشتها المنطقه قد أورثت المواطن احباطاً وهو ينتظر الاستجابه عبر القنوات الروتينيه للإدارة .

ولا يخفى على ذى اطلاع إن المنطقه (احور) لا يوجد فيها قاضى شرعى يحمل مستوى اعتياديا ، يمكن الرجوع إليه في شئون القضاء وكل ما يوجد اليوم هو مكتب له موظف عقود .. يقوم بتطبيق قانون الأسره الذى يمتلى بكثير من التجاوزات للفقهِ الإسلامى المتعارف عليه وقد وقع الكثير من المواطنين بسبب إنعدام المعرفه بمسائل الفقهِ فى اخطاء خلال إقامة العقود والانكحه بسبب نظرة القائمين على هذه الوظائف الذين يفتقرون إلى معرفه أهم المسائل الفقهيّه فى هذا الشأن^(١).

وترى مجلة الوحدة الناطقه باسم التجمع القومي للقوى الوطنيه في الجنوب اليمني بالقاهرة تحت اسم " ابو حامد " في قانون الأسرة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا ، الصادر في ١٢ ذى الحجه ١٣٩٣هـ الموافق ٥ يناير ١٩٧٤م " ان الديباجه قد خلت من أية إشارة إلى الشريعة الإسلاميه كمصدر لهذا القانون ، كما أنه خلا من أية اشارة إلى استنادة إلى نصوص الكتاب (القرآن الكريم) و السنه .. وبالنظر لعدم الإشارة فيه إلى المصدر التشريعي الواجب الرجوع إليه عند الاختلاف في التفسير أو بروز أي اشكال تطبيق .. أو تفسيرى .. لذا جاء قانون الأسرة مخالفًا لنصوص الكتاب والسنه (٢).

ولوجود قانون في الشطر الشمالي وقانون في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني ، ولحل المشكلات الاجتماعيه الناجمه عن ازدواجيه القوانين ، أصدرت الجمهوريه اليمنييه قوانين تنظم هذه الاحوال بطريقه سليمه.

صدر في ٢٦ يناير ١٩٩١م القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١م الذي نظم السلطه القضائيه في كلاء الشطرين في ستة أبواب في مائه وسبعه وأربعون ماده ، وأورد ستة شروط يجب توافرها فيمن يتولى وظائف القضاء من ضمنها أن يكون حائزاً على شهادة المعهد العالى للقضاء بعد الشهاده الجامعيه في الشريعة والقانون في الحقوق (٣) . ولا يخضع القضاء لأي جهه سياسيه ، حيث نص القانون في الماده (١) " القضاء سلطه مستقلة في أداء مهامه والقضاء مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي جهه وبأية صوره التدخل في القضايا أو في شأن من شئون العداله ويعتبر مثل هذا التدخل جرمه يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

كما أكد على هذا المعنى كلا من دستور الجمهورية اليمنية الصادر في ٢٢ مايو ١٩٩٠م في المادة (١٢٠) ^(٤) والدستور المعدل ، الذي أقر من قبل مجلس النواب بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢٨م ^(٥) ، في المادة (١٤٧) ^(٦) .

ثانيا : التربية والتعليم

يقول مهدي أبو بكر الحامد ” وصلت حالة التزيه والتعليم في المنطقه (احور في المحافظات الجنوبيه) إلى حالة لا تحسد عليها بداية من الوسائل الضرورية الأوليه .

فكل شئ في هذه الدوائر يحتاج إلى إعادة نظر حقيقه لتطويره ولتحسين نوعية المعلم والمربي .. فالكثير من طلبة المدارس يفتقرون إلى معرفة القراءة والكتابة الصحيحه وإلى الأخلاق ” وقد فقدت المنطقه في السنوات الماضيه ما هية تربية الإنسان بما عاشه المجتمع من التناقضات في كافة المجالات، والمدرسه هي الموقع الوحيد القائم بتنشئة الأجيال وتحصين أفكارهم وتقويم سلوكهم، وكيف تكون التنشئة الفكرية السليمه في مجتمع اصيبا مربه ومعلموه بأسواء حالات الاحباط والتسيب ^(٧) .

وترى مجلة الوحده تحت اسم ” ابو حامد ” .. إن النظام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (سابقا) قد توجه إلى مجال التزيه والتعليم ، لتعزيز هذه المفاهيم وهذه المبادئ ، حتى يمكن التأثير على النشئ الصغير مستخدما الأساليب الاتيه :-

١- محاربة الثقافه والتزيه العريه ، والعقيدة الإسلامية لاسقاطها في مناطق النفوذ الأجنبي.

٢- ترويض الجيل الجديد (الطلاب) بما يتفق واتجاهات السلطه الحاكمه واساليبها.

واستخدم كافة الاساليب لتنفيذ مخططة كحرب التجويع ، وفرض البطالة بالتسريح الكيفى والاحاله للتقاعد ، وعملية الاشغال المركزة للطالب والمدرس لصرفهما عن استكمال مهمتهما الهادفة في المدرسه ، وذلك بالمسيرات ، والمبادرات والمهرجانات الغوغائية البعيدة عن الأهداف التربويه ، واحتكار منح الدراسات العليا والدورات التدريبية للطلبة والمدرسين المواليين للسلطة^(٨)

ويرى التجمع القومي إنه لابد من إعادة النظر في كتابة التاريخ الوطني للشطر الجنوبي وتطهيره من الشوائب والزيف الذى الحقه به النظام الحاكم في الجنوب وإعادة النظر في المناهج التربويه الموضوعيه في المراحل التعليميه ووضع أسس لنظام تربوى، ينسجم مع طموحاتنا في خلق جيل متعلم يستطيع أن يتحمل مهمه انجاز التغييرات الجذريه في المجتمع على أن تكون التغييرات والمناهج الثقافيه والتربويه مستمدة من تعاليم ديننا الإسلامى وتراثنا وقيمنا الوطنيه والقوميه .. وأن العبث الفكرى والثقافى الذى مارسه نظام عدن ، في محاولاته لطمس مقدساتنا وكل المعانى الخلقيه والحضاريه والثقافيه لشعبنا وتزييف وتشويه تاريخه، لابد وأن يواجهه من خلال التأكيد على إقامة نظام تربوى جديد مستمد معانيه الحقيقيه من هويتنا ومن تراثنا وقيمنا الحضاريه^(٩).

اما الشيخ عبد المجيد الزندانى عضو اللجنة العليا للتجمع اليمنى للاصلاح فيرى إن اصلاح التعليم ، يجب أن يقوم على شقين:
شق يتعلق بتوجيه سلوك الإنسان ، على هدى من القرآن والسنة. فالتعليم الغربى والشرقى يؤديان إلى خلق إنسان تائه وضائع ، يؤثر الانتحار ويؤثر الجهل ويؤثر الاستبداد والعنصريه والتسلط والدنيا ويغفل عن الآخرة ويبيح المحرمات .

أما الجانب الثاني فهو الجانب المادي التقني ولا شك إن غيرنا قد تفوقوا علينا تفوقاً واسعاً وديننا يحثنا على النظر في الكون وعلى البحث العلمي (أو ينظروا في ملكوت السموات والارض ... الآية) ثم الاستفادة من هذا والله يقول (وسخر لكم ما في السموات والارض جميعا) فكان لابد أن ننظر في الكون ونتعرف على سنن الكون وأسراره ولابد أن نستفيد من تلك السنن ونسخرها لما ينفعنا لكن للأسف ما أمر به ديننا لم يقم به بل قام به غيرنا، تقدموا ونهضوا وقصرنا نحن وأصبحنا عالة على غيرنا.

أتمنى أن يوجد النظام التعليمي الذي يبنى الإنسان أولاً في دينه وخلقه وسلوكه ويوجه الإنسان الوجه الصحيح وأن يوجد النظام الذي يعلم الإنسان كيف يقوم باستغلال الأرض واستخراج خيراتها والاستفادة من سنن الكون فيستخرج خيرات أرضه ويصنعها لخدمته^(١٠).

واللم إن التعليم في اليمن يعاني من أزمة حادة ويحتاج إلى تطوير وإصلاح جاد . فهناك التعليم الديني بمناهجه الخاصة ، ويتبعه (٧٠٠) معهداً دينياً يسيطر عليها بصورة أو باخرى الاتجاهات السلفية ، ويمارس التجمع اليمني للإصلاح، والآخران المسلمين، والسعوديه نفوذاً واسعاً داخلها. وهناك التعليم العام في المحافظات الجنوبيه ، ومناهجه التي كانت ترتبط باختيار الحزب الاشتراكي اليمني ، وتسيطر على كل المدارس والجامعه والمعاهد .. الخ .. وهناك التعليم العام في المحافظات الشماليه الخاضع للاتجاهات التي كانت سائده خلال حكم المؤتمر الشعبي العام.

وفي اثناء المباحثات التي جرت قبل الوحده لم يتمكن الشريكان من الاتفاق على قانون يوحد التعليم ، وأجل الأمر إلى ما بعد قيام الوحده ، وقدمت حكومة الجمهوريه اليمنيه مشروع قانون لمجلس النواب لتنظيم التعليم ، ولم يتطرق إلى توحيد المناهج .^(١١) فاعد مجلس النواب مشروع قانون التزييه والتعليم ، واحاله إلى لجنه مختصه لمناقشته ورفع تقرير بذلك^(١٢) . ولكن أجل النظر في مشروع قانون التعليم .

لذا وجه العاملون في الحقل التربوى بوزارة التزييه وجامعه صنعاء ومركز البحوث والتطوير التربوى رساله إلى رئيس وأعضاء هيئه رئاسة مجلس النواب وأعضاء المجلس حول قانون التعليم أكدوا فيه أن التعليم الواحد هو الصيغه التربويه السليمه لصيانة جيل موحد الوعى والوجدان .

وان تعميم التزييه الإسلاميه يعنى اعطاء كل التلاميذ ذات الجرعه العقائديه التى هي ضروريه لبناء الشخصيه الإسلاميه الواحده ، وان الباب الثانى من مشروع القانون قد نص صراحة على وحدة الرؤيا والفلسفه التى على أساسها يتم هذا التوحيد ، وطالبوا المجلس بالمضى في مناقشة المشروع واخراجه إلى حيز التنفيذ^(١٣) .

كما أصدرت مجموعه كبيرة من الأحزاب السياسيه اليمنيه والتنظيمات والنقابات بيانا وجهته إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب معلنة تأييدها المطلق بسرعة اقرار مشروع قانون التعليم الهادف إلى توحيد التزييه نظاماً ومنهجاً .

كما أصدر علماء اليمن بياناً أكدوا فيه ضرورة تكملة الوحدة اليمنية بتوحيد التعليم في مراحله الابتدائية والاعدادية والثانوية^(١٤).

وبعد مناقشات مستفيضة أقر مجلس النواب مشروع قانون التربية والتعليم ، الذى يستهدف توحيد قطاع اجتماعى هام ، يتوقف عليه مستقبل أجيال اليمن قاطبة ووافق تطور عملية التنمية الشاملة في شتى أنحاء البلاد.

واشتمل القانون على (٧٥) مادة موزعه على سبعة ابواب ، تضمن الباب الأول التسميه والتعاريف ، والثانى الأسس والمبادئ العامه والأهداف ، والباب الثالث مراحل التعليم ، والرابع التعليم العالى والبحث العلمى والخامس التدريب المهنى والسادس مصادر تمويل التربية والتعليم ، اما الباب السابع والأخير اشتمل على الأحكام الانتقاليه^(١٥).

ثالثاً : قانون الخدمة المدنية

صدر في جمهورية اليمن الديمقراطيه الشعبيه في ٣/١٠/١٩٧٣م قانون الخدمه المدنيه .. كان يتعلق بالموظفين العامين ، أو الموظفين المعينين على ميزانية الدولة ، دون أن يدخل في نطاق تطبيقه موظفوا القطاعين الخاص والمختلط ، الذين لا تحكم أوضاعهم في الواقع نصوص نافذه أخرى.

وهو أمر تكاد تنفرد به الأنظمة السياسية المماثلة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان قائماً في الشطر الجنوبي .. فليس هناك قانون للعمل ، يمكن إعتباره المرجع القانوني في قضايا العمل والعمال وأرباب العمل ، ويرجع ذلك إلى إختفاء أرباب العمل ، وأصبح العامل مرتبطاً برب عمل واحد متفرد مركزي متسلط هو الدولة التي حلت بقوانين المصادره والانتفاضات والتأميمات محل أرباب العمل. الأمر الذي يعطي قانون الخدمة المدنية طابعاً مغايراً كل الغايره للأحكام القانونية المتعارف عليها في قوانين العمل والتي تحكم علاقات العمال بأرباب العمل^(١٦).

وبسبب ازدواجية قوانين العمل في الشطر الجنوبي والشمالي من الوطن اليمني . أقدمت الجمهورية اليمنية على إصدار قانونين هما القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ، فاحتوت على (١٣٧) ماده موزعه على ثمانية ابواب^(١٧) ، الذي منع الازدواجيه في العمل الوظيفي ، وحد من التبعية والتفرد السلطوي .

كما صدر في ١٩٩٥/٣/٩م قانون العمل بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥م بشأن قانون العمل ، الذي أحتوى على (١٦٢) ماده موزعه على خمسة عشر باباً تبين حقوق العامل والعلاقه بين العامل وأرباب العمل^(١٨)

رابعاً : قانون الاسره (الاحوال الشخصيه)

في ١٢ ذى الحجه ١٣٩٣هـ الموافق ٥ يناير ١٩٧٤م اصدر النظام في جمهورية اليمن الجنوبيه الشعبية (سابقا) ، القانون رقم (١) لعام ١٩٧٤م بشأن الأسره ، وجاء في ديباجته ” إن صدوره قد جاء تقديراً من السلطه لدور الأسره في بناء المجتمع وتربية أبنائه تربية صالحه (حرصاً) من الدوله على ضرورة تنظيم علاقات الأسره تنظيمياً يتمشى مع مبادئ وأهداف برنامج الثوره الوطنيه الديمقراطيه وينتهي إلى

الابد كافة العلاقات القديمة التي حكمت روابط الأسره اليمنيه واعاقتها عن القيام بدورها الايجابي في بناء المجتمع ...^(١٩)

كما نص دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الصادر في ٣١/١٠/١٩٧٨ م ، في المادة (٢٦) على أن " تعمل الدوله على دعم الأسره وتحمي الأم والطفل . وتقوم بالإجراءات السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه اللازمه لتكوين الأسره تكويناً صحيحاً لتقوم بوظائفها " .. ونصت المادة (٢٧) " تشجع الدوله الزواج وتكوين الأسره، وينظم القانون علاقات الأسره على أساس المساواه بين المرأه والرجل في الحقوق والواجبات .. وتضمن الدوله من خلال القوانين والإجراءات تحسناً مضطرباً في تحقيق الإستقرار الاجتماعى للأسره وعنايه بالغه بالاطفال وتنشئ لهذا الغرض مراكز رعاية الأمومه والطفوله في جميع أنحاء الجمهوريه " .. ونصت المادة (٣٦) تضمن الدوله حقوقاً متساويه للرجال والنساء في جميع مجالات الحياه السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه وتوفر الشروط اللازمه لتحقيق تلك المساواه .. الخ ..^(٢٠)

اما في شمال اليمن (الجمهوريه العربيه اليمنيه) ، فإن الدوله التي جأت بعد إعلان الجمهوريه عام ١٩٦٢م لم تكن تملك أي برنامج بهذا الشأن ، وظل ينظر إلى المرأه بنفس المنظار وخاصه عند ممثلي الإسلام السياسى^(٢١).

من ثم نص الدستور الدائم للجمهوريه العربيه اليمنيه في المادة (٧) على أن " الأسره أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنيه " . ونصت المادة (٣٤) " النساء شقائق الرجال هن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعت

وينص عليه القانون "ونصت المادة (٣٥) " تكفل الدولة وفقاً للقانون دعم الأسره وحماية الأمومه ورعاية الطفوله والعجز و الشيوخه" (٢٢)

ونتيجة لاختلافات التوجهات في كلا الشطرين وما ينجم عنها من ازدواجيه في تطبيق القوانين ، أصدرت الجمهوريه اليمنييه في ٢٩/٣/١٩٩٢م قانون الاحوال الشخصيه بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢م . فأحتوى على (٣٥٠) ماده موزعه على سته كتب أتخذت من القرآن والسنة والشريعة الإسلاميه مصدراً لها. (٢٣) كما نص الدستور المعدل عام ١٩٩٤م في المادة (٢٦) " الأسره أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحافظ القانون على كيانها ويقوى او اصرها " .. ونصت المادة (٤٠) " المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامه" (٢٤)

خامسا : الأمن و الاستقرار

أثارت محاولات الاغتيالات التى عمت الجمهوريه اليمنييه ، الرعب في نفوس المواطنين ، وخلقت أجواء من العنف والتوتر والقلق ، مما أدى إلى ظاهرة الاخلال بالأمن ، والاساءه إلى النظام الديمقراطى الذى أتخذته الجمهوريه اليمنييه .

ففى ٢٨/٩/١٩٩٢م انفجرت عبوه ناسفه بجانب سور الدكتور قاسم سلام أمين سر القيادة القطريه لحزب البعث العربى (٢٥) ، ومحاولة اغتيال على صالح عباد (مقبل) (٢٦) ، ومحاولة اغتيال انيس حسن يحيى (٢٧) ، ومحاولة اغتيال سلطان احمد عبد الرب السامعى ، (٢٨) كما تعرض عمر الجاوى أمين عام حزب التجمع الوحدوي اليمني لمحاولة اغتيال وسقط ضحيتها حسن الحريبي (٢٩) ، ومحاولة اغتيال الشيخ عبد المجيد الزندانى (٣٠) ، ووقوع انفجار مساء يوم ٤/٩/١٩٩٣م بجوار منزل رئيس

الوزراء حيد ابو بكر العطاس^(٣١) ، ومحاولة اغتيال نجلا على سالم البيض يوم ١٩٩٣/١٠/٢٨ وذهب ضحيتها ابن اخته^(٣٢) . وسرقت البيوت والسيارات ..

هذه الأحداث المتتالية خلقت في نفوس المواطنين القلق والاضطراب مما أنعكس على مستوى معيشتهم وتنقلاتهم واستقرارهم ، خاصة أزاء عجز جهاز الشرطة من ضبط الأمن وحفظ النظام.

ولهذه الاشكالية طرحت على الساحة اليمنية عدة تصورات لحل المشكلة الأمنية كالتالي:-

وضع الحزب الاشتراكي اليمني تصوره لحل المشكلة الأمنية في نقاطه الـ (١٨) كالتالي :-^(٣٣)

- ١- القاء القبض على المتهمين في حوادث الاغتيال والتفجيرات والتقطيع والارهاب وغيرها من القضايا المخلة بالأمن العام وتقديمهم للمحاكمة الفورية العلنية.
- ٢- اخلاء المدن من المعسكرات وبالتحديد المدن الرئيسية خلال فترة محددة .
- ٣- نقل السلطه إلى المحافظات ومنح المحافظات الصلاحيات وتطبيق اللامركزية المالية والادارية وتحديد تأريخ لاجراء انتخابات المجالس المحلية بما يضمن نقل السلطه إلى المحافظات وتحقيق اللامركزية المالية والادارية.
- ٤- ابتعاد الاشخاص الاوائل عن احزابهم وبالتحديد ، الرئيس ونائب الرئيس ورئيس مجلس النواب، خلال فترة تحملهم لمسؤوليتهم والابتعاد عن قيادة الائتلاف من اجل رعاية الوحدة والديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية .
- ٥- اتخاذ خطوات عملية لتصحيح أوضاع القضاء والنيابة العامة.

٦ - تعيين مجلس الشورى بالتساوى بين محافظات الجمهورية الـ (١٨) تمهيداً لانتخابه مستقبلاً.

كما وضع المؤتمر الشعبي العام تصوره على ضوء التطورات السابقة لحل المشكلة الأمنية، في نقاطه الـ (١٩) على النحو التالى (٣٤):-

١ - التحقيق مع المخرضين والذين وقفوا وراء أعمال النهب والشغب التى جرت يومى ٩ - ١٠ ديسمبر . وتقديم من يثبت تورطه سواء بالفعل أو بالتحريض للمحاكمه مع تقديم التعويض المناسب لمن تضرر من تلك الأعمال.

٢ - استكمال دمج القوات المسلحة على اسس بعيده عن المناطقيه والقرويه والسلاليه والمذهبيه، كونها الدرع الواقى لسيادة الوطن والحامى للشرعيه الدستوريه.

٣ - الالتزام بتطبيق قانون حظر الحزبيه فى القوات المسلحة وقوات الأمن نظراً لأهميه ذلك فى تأمين استقرار الوطن، والحفاظ على سيادته واستقلاله ومسيرة الديمقراطية حاضراً ومستقبلاً.

٤ - الالتزام بحيادية القوات المسلحة والأمن تجاه أية صراعات سياسيه بين الأحزاب والتنظيمات السياسيه. وكذا الالتزام بعدم الهيمنه واستخدام المؤسسات العامه من قبل أى حزب كأدوات للصراع السياسى الحزبى.

كما تقدم التكتل الوطنى للمعارضه واتحاد القوى الوطنيه ومناضلوا الثوره اليمنيه بتصور لحل المشكله الأمنيه فى عشر نقاط كالتالى (٣٥):-

١ - البدء الفورى فى محاكمة المقبوض عليهم فى الأعمال التخريبيه محاكمه شرعيه علنيه، ومحاكمة المتهمين الفارين غيائياً مع العمل الجاد للقبض عليهم واعتبار من يأويهم أو يتستر عليهم شريكاً فى الجرم وتنفيذ العقوبات دون تباطؤ.

- ٢- إزالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها وتجد وزارة الداخلية الأماكن التي تقتضى الضرورة الأمنية إقامة نقاط فيها وتولى ذلك الشرطة.
 - ٣- وقف أي دوريات عسكرية في المدن أو على الطرق بينها وتولى ذلك الشرطة طبقاً لمقتضيات الأمن.
 - ٤- البحث عن وسائل لتقليص ومن ثم إنهاء الوجود المسلح غير الرسمي في المدن والنتائج عن توزيع الأسلحة للأعضاء والانصار . . أو عن تشكيلات أو شبه تشكيلات عسكرية غير رسمية.
 - ٥- إنشاء جهاز استخبارات (الأمن السياسي)، طبقاً لقانون يحدد مهامه وصلاحياته في حماية السيادة الوطنية.
 - ٦- كل الوحدات الأمنية يجب أن تكون تابعة مباشرة لوزارة الداخلية .
 - ٧- وضع وتنفيذ خطه لنقل المعسكرات التابعة للقوات المسلحة من محاور الصراع قبل إعلان الجمهورية اليمنية.
 - ٨- تقليص ومن ثم إنهاء وجود المعسكرات في المدن وفق برنامج زمني يراعى الأولويات.
 - ٩- وضع ضمانات تمنع أي تحركات عسكرية من المعسكرات أو خروج أي ذخائر أو أسلحة أو معدات منها أو من المخازن إلا بعلم وإشراف اللجنة العسكرية مع اقتراح أن تشكل لجنة من ثلاثة أشخاص من أطراف الحوار للإشراف على اللجنة العسكرية المشكله من الحكومة.
 - ١٠- تشكل لجنة من أعضاء الحوار لمتابعة التنفيذ وجوانب التداعيات الأمنية^(٣٥).
- كما أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم الجمعة ١١/٥/١٩٩٣م أن يظل في حالة انعقاد دائم حتى تنتهى هذه المشكله، وأتخذ بشأنها ست قرارات^(٣٦)

وصدر عن مجلس الوزراء يوم الجمعة ١٢/١١/١٩٩٣م في ختام اجتماعاته التي عقدها في العاصمة الاقتصادية والتجارية ، والتي استمرت ثلاثة أيام من ١٠/١١/١٩٩٣م حتى ١٢/١١/١٩٩٣م بياناً حدد فيه تصوره لحل المشكلة الأمنية في سبع نقاط (٣٧).

ولكن ظلت المشكلة الأمنية تتصاعد أكثر فأكثر ، مما أدت إلى قلق المجتمع اليمني الذي فقد صوابه، من مفتعل على هذه المشكلة، بعد أن فتحت لهم كل المنافذ لحلها ، سواء بالتنازل أو بقبول اطروحاتهم.

كما لم تنفع معهم الوساطات الداخلية ولا العربية ولا الإقليمية ولا الدولية، لوجود الرقيب العقائدي الحزبي والمصلحي، الذي ظل ملازماً لهم ومهيمناً ومصيطراً على وجدانهم، حتى جاءت الحرب الأهلية اليمنية لتفرز بين من له أن يتولى السلطة والحكم.

وانفجرت الحرب بين مجموعة الردة والانفصال اعداء الوحدة اليمنية والديمقراطيه والشرعية الدستورية ، وعلى رأسهم الحزب الاشتراكي اليمني وحزب رابطة أبناء اليمن وحزب رابطة أبناء الجنوب العربي والتجمع اليمني الوطني بقيادة علي سالم البيض وعبد الرحمن علي الجفري ، وبين القوات الشرعية الدستورية وعلى رأسهم المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح بقيادة الفريق علي عبد الله صالح ومعه كافة المواطنين اليمنيين من شماله إلى جنوبه ومن مشرقه إلى مغربه، معاضدين الوحدة والديمقراطيه اليمنية والشرعية الدستورية ، رافضين الانفصاليين والدول التي تآزرهم وتعاضدهم . . وانتهت المشكلة الأمنية بهزيمة قوات الردة والانفصال في ٧

يوليو / تموز ١٩٩٤م وهروبهم إلى خارج الوطن إلى الدول التي عاضدتهم وآزرتهم
للقضاء على الوحدة اليمنية والديمقراطية، بعد أن دمروا كل شيء حتى البنية الأساسية
التي هي أساس لأي تطور وتنمية إقتصادية وإجتماعية.

دوامش البحث الثاني: المشكله الإجتماعيه في اليمن

- (١) مهدي ابو بكر الحامد - أحور المنسيه - جريدة الحق (اليمنيه) - في ١٢/١/١٩٩١م - صفحه (٥).
- (٢) مجلة الوحده (المصريه) - في ١٥ مايو ١٩٨٣م - صفحه (١٧).
- (٣) الجمهوريه اليمنيه - الجريده الرسميه - العدد الثاني - الصادر في ٣٠ يناير ١٩٩١م - صفحه (٣-٢٧).
- (٤) الجمهوريه اليمنيه - الجريده الرسميه - العدد الاول - الصادر في ٣١ مايو ١٩٩٠م - صفحه (٩).
- (٥) جريدة ٢٦ سبتمبر (اليمنيه) - في ٢٩/٩/١٩٩٤م - صفحه (١٥ و ١٠ و ١).
- (٦) الجمهوريه اليمنيه - الجريده الرسميه - العدد التاسع عشر (الجزء الثاني) لعام ١٩٩٤م - الصادر في ١٥ أكتوبر ١٩٩٤م - صفحه (٣٨).
- (٧) مهدي ابو بكر الحامد - مرجع سابق - صفحه (٥).
- (٨) مجلة الوحده (المصريه) - عدد (٣٩) - في ١٥ نوفمبر ١٩٨٣م - صفحه (٢٧).
- (٩) ميثاق العمل الوطني للتجمع القومي للقوى الوطنيه في الجنوب اليمني - صفحه (٣٨ و ٣٩).
- (١٠) جريدة المستقبل (اليمنيه) - عدد (٨٤) - في ٨/٣/١٩٩٢م - صفحه (١٥) مقابله مع الشيخ عبد المجيد الزنداني.
- (١١) حسين عبد الرازق - تجربه المشاركة بين الحزب والمؤتمر - مجلة اليسار (المصريه) - عدد (٢٩) - يوليو ١٩٩٢م - صفحه (٣٨).
- (١٢) جريدة المستقبل (اليمنيه) - عدد (٩٠) - في ٢٦/٤/١٩٩٢م - صفحه (٩).
- (١٣) جريدة صوت اليمن (اليمنيه) - في ١٩/٧/١٩٩٢م - صفحه (٢ و ١).
- (١٤) جريدة المستقبل (اليمنيه) - في ١٩/٧/١٩٩٢م - صفحه (٢ و ١).
- (١٥) مجلة الديمقراطيه - العدد (٥) - المجلد الأول - الصادر من مجلس النواب بالجمهوريه اليمنيه - سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٢م - صفحه (٦).
- (١٦) مجلة الوحده (المصريه) - عدد (٣٩) - في ١٥ نوفمبر ١٩٨٣م - صفحه (٣٤).

- (١٧) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد (٦) - الصادر في ٣١/٣/١٩٩١م - صفحة (٤٢-٣).
- (١٨) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد الخامس - الصادر في ١٥ مارس ١٩٩٥م - صفحة (١-٧٤).
- (١٩) مجلة الوحدة (المصرية) - عدد (٣٣) - في ١٥ مايو ١٩٨٣م - صفحة (١٧).
- (٢٠) دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - الصادر في ٣١/١٠/١٩٧٨م - مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان - عدن.
- (٢١) ورقه مقدمه من أمه العليم السوسوا - إلى ندوة العلاقات المصرية اليمنية في ٢٧ - ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣م - المراه والديمقراطيه في اليمن - صفحه (٣و٢).
- (٢٢) الدستور الدائم لجمهورية العربية اليمنية - الصادر في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م - مطبعه حكومه الكويت - صفحه (١٢-٨).
- (٢٣) الجمهورية اليمنية - وزارة الشؤون القانونيه - القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢م بشأن الاحوال الشخصيه - مطابع مؤسسه ١٤ أكتوبر للصحافه والطباعه والنشر - ٢٩/٣/١٩٩٢م.
- (٢٤) الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد التاسع عشر (الجزء الثاني) لعام ١٩٩٤م - الصادر في ١٥ أكتوبر ١٩٩٤م - صفحه (٨-٥).
- (٢٥) جريدة رأى (اليمنية) - في ٢٩/٩/١٩٩٢م - صفحه (١).
- (٢٦) جريدة ٢٦ سبتمبر (اليمنية) - في ٢٤/١٢/١٩٩٢م - صفحه (١).
- (٢٧) جريدة صوت العمال (اليمنية) - في ٢٨/١/١٩٩٣م - صفحه (١).
- (٢٨) جريدة صوت العمال (اليمنية) - في ٢٨/٢/١٩٩٣م - صفحه (١و٢).
- (٢٩) جريدة رأى (اليمنية) - في ١٧/٤/١٩٩٣م - صفحه (١).
- (٣٠) جريدة الثوره (اليمنية) - في ٢٢/٩/١٩٩٣م - صفحه (١).
- (٣١) جريدة الشورى (اليمنية) - في ٥/٩/١٩٩٣م - صفحه (١و١٥).
- (٣٢) جريدة الشورى (اليمنية) - في ٣١/١٠/١٩٩٣م - صفحه (١).

- (٣٣) ورقه من المركز الاعلامى للحزب الاشتراكي اليمني - عدن & جريدة الشرق الاوسط اللندنيه في ١٩٩٣/٩/٢٨ م - صفحه (٤١) & مجلة الامال العربيه (المصريه) في ديسمبر ١٩٩٣ م - صفحه (١٠) & جريدة رأى (اليمنيه) - في ١٩٩٣/١٠/١٢ م - صفحه (٢) & مجلة المسيره الجديده (المصريه) - في نوفمبر ١٩٩٣ م - صفحه (١٠ و ٩) & جريدة الوجدوي (ليمنيه) - في ١٩٩٣/١٠/١٢ م - صفحه (٨) - انظر المراجع (الوثائق).
- (٣٤) جريدة الوجدوي (اليمنيه) - في ١٩٩٣/١٠/١٢ م - صفحه (٨) & مجلة المسيره الجديده (المصريه) - نوفمبر ١٩٩٣ م - صفحه (١١ و ١٠) & جريدة رأى (اليمنيه) - في ١٩٩٣/١٠/١٢ م - صفحه (٢) & مجلة الامال العربيه (المصريه) - في ديسمبر ١٩٩٣ م - صفحه (١١ و ١٢).
- (٣٥) جريدة رأى (اليمنيه) - عدد (٨٥) - في ١٩٩٣/٢/٢٨ م - صفحه (٣ و ١).
- (٣٦) جريدة المستقبل (اليمنيه) - في ١٩٩٣/١١/٧ م - صفحه (٥ و ١) & جريدة الثوره (اليمنيه) في ١٩٩٣/١١/٦ م - صفحه (١) & جريدة الشورى (اليمنيه) - في ١٩٩٣/١١/٧ م - صفحه (٣) - البيان مرفق بالمراجع (الوثائق).
- (٣٧) جريدة الثوره (اليمنيه) - في ١٩٩٣/١١/١٣-١١ م - صفحه (٢ و ١) البيان في المراجع (الوثائق).

المبحث الثالث

المشكلة السياسية في اليمن

تقوم الديمقراطية على المصارحة والمكاشفة بالحقائق والمحاسبة ، إلى جانب وجود معارضة قوية تقف امام السلطة الحاكمة وتحاسبها وتكشف عيوبها واخطاءها .. ولقد ابتعدت الممارسات السياسية في الساحة اليمنية عن الديمقراطية السليمة ، لان أولى الأمر اعتادوا على نظام تسلطى استبدادى .. وبرغم قيام النظام السياسي في الجمهورية اليمنية على أساس الديمقراطية ذى التعددية الحزبية والسياسية ، حدث تضارب بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة ، وبدأ الصدام بين حزبي السلطة (الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام) ، وأخذت المناورات بين الحزبين تتضح ابتداء من قانون التربية والتعليم ، وقانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٩١م : بشأن تنفيذ حل قضايا الاراضى الزراعية في المحافظات الجنوبية ، وتوحيد الجيش والأمن والعمله الخ ... وحدث خروج سافر على ما أفتق عليه الحزبان في إدارة اللعبة (الممارسه) الديمقراطية.

اولا : مضمون المشكلة السياسية

جاءت نتائج الإنتخابات النيابيه في ٢٧ ابريل ١٩٩٣ ، واعتبرت نقطة تحول في اتجاه تفجير المشكلة السياسية في الجمهورية اليمنية ، كان الحزب الاشتراكي اليمني حائزا على اكثر المراكز السياسية والادارية وبعضها بالمناصفة مع شريكة في الحكم المؤتمر الشعبي العام.

فأدت الانتخابات إلى اختلال التوازن النسبي ، الذى كان سائدا قبل الانتخابات بين الطرفين، وتحول التوازن النسبي من توازن ثنائى إلى توازن ثلاثى بدخول التجمع اليمني للاصلاح طرفا في المعادلة السياسية .

ولم تكن نتائج الانتخابات في صالح الحزب الاشتراكي اليمني، الذى كان ينظر إلى التجمع اليمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي العام باعتبارهما وجهين لعملة واحدة^(١) وحصل المؤتمر الشعبي العام على أكثر من ضعف ما حصل عليه الحزب الاشتراكي اليمني أو التجمع اليمني للاصلاح ، لأنه أحسن اختيار مرشحيه من الوجهاء والمشايخ وأصحاب النفوذ ورجال الأعمال، كما لجأ إلى التنسيق مع التجمع اليمني للاصلاح، لوجود قواسم مشتركة بينهما.^(٢)

لهذا دخلت الجمهورية اليمنية ، بعد الانتخابات التى جرت في ١٩٩٣/٤/٢٧ في اشكالية سياسية طاحنة ، تصاعدت وتيرتها يوما بعد يوم.

فعندما لم يتمكن الحزب الاشتراكي اليمني من الحصول على الأغلبية العددية في الانتخابات، أُلجئ إلى سلاح المناورات والابتزاز والاستقطاب والمكايدة.

وكانت أول محاولة للابتزاز اثناء انتخاب هيئة مجلس النواب، حينما استطاع أن يوصل أحد أعضاءه على صالح عباد (مقبل) إلى هيئة المجلس بعد أن سقط في دوره الأولى، ثم نجح بالتزكية في دوره الثانية^(٣) .

كما تمكن من الحصول على تكليف حيدر ابو بكر العطاس (اشتراكي) .
بتشكيل الحكومة الائتلافية ^(٤) ، وشكل حيدر ابو بكر العطاس الوزارة وادخل فيها
تسعة وزراء من الحزب الاشتراكي ^(٥) .

وفي اجتماع يوم الاحد ١٩٩٣/٨/١ م : للهيئات القيادية الثلاث (أحزاب
الائتلاف الحاكمة) تم الإتفاق على قبول التعديلات الدستورية من حيث المبدأ على
أن تحال قضية التفاصيل والنصوص إلى الكتل البرلمانية، وعلى ضوء هذا الإتفاق أقر
مجلس النواب مبداء التعديلات ^(٦) .

ووافق المكتب السياسي في اجتماع ترأسه سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة
الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني على مبدأ التعديلات، حيث سبق وقد
وقع على سالم البيض على وثيقة التحالف على طريق التوحيد بين المؤتمر والاشتراكي،
وكذلك وقع على وثيقة الائتلاف الحكومي بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر والاصلاح
وكلها أكدت على اجراءات التعديلات للدستور القائم والغاء مجلس الرئاسة بشكلة
الحالي والاستعاضة عنها بانتخاب رئيس ونائب له ^(٧) .

ولم يتمكن الحزب الاشتراكي اليمني بهذه الاجراءات من الوصول إلى مبتغاه في شكل
مجلس الرئاسة.

لذا أخذ الحزب الاشتراكي اليمني يناور على سحب كل موافقاته السابقة
للتعديلات. فادعى على سالم البيض أنه لا علم له بها، ورفضه لأي مشروع للتعديل
الدستوري الحالي ^(٨) .

وافعل الحزب الاشتراكي اليمني صراعاً بين أعضاء المكتب السياسي حول
الترشيحات لمجلس الرئاسة ^(٩) ، وعن طريق هذا الافتعال (التمثيلية)، حصل على سالم

البيض على تفويض من اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والمكتب السياسي العمل على سحب موافقة الحزب على التعديلات الدستورية والدخول في مناورات على مجلس الرئاسة ، لان موافقة الاشتراكي على التعديلات، يعطى المؤتمر والاصلاح الحق في تغيير شكل الدولة ، فبدلا من أن يكون مجلس الرئاسة مكوناً من خمسة أعضاء يصبح على قمة السلطة رئيس ونائب يعينه الرئيس، مما يضعف مركز على سالم البيض^(١٠).

ومن هنا بدأت المشكلة السياسية تظهر على الساحة اليمنية. فأخذت المناورات والمكاييدات والاستقطاب والتحريض والابتزاز تتصاعد أكثر فأكثر. وبدأت باعتكاف على سالم البيض عندما عاد من امريكا في ١٩ اغسطس ١٩٩٣م. وتوجه إلى عدن ولم يتجه إلى العاصمة السياسية صنعاء، ثم أخذ رفاقة ينسحبون الواحد تلو الآخر من العاصمة صنعاء.

ثانياً : المشكلة السياسية وقيام التكتلات السياسية اليمنية

أدت المشكلة السياسية بين أحزاب الائتلاف إلى قيام تكتلات سياسية بين أحزاب المعارضة ، وطرحت تصوراتها لحل هذه المشكلة السياسية التي أثرت على الوضع العام في الجمهورية اليمنية .. وتمثلت أهم التكتلات على النحو التالي:

أ- التكتل الوطني للمعارضة :

أعلن يوم الخميس ١٩/٨/١٩٩٣م عن تشكيل التكتل الوطني للمعارضة من حزب الحق، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، واتحاد القوى

الشعبية، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، وحزب رابطه أبناء اليمن (راى).. حيث صدر عنهم البيان التالى:

نظرا لما تقتضيه الظروف التى يعيشها وطننا اليمني ، ولما نتج عن الانتخابات النيابية العامة في ٢٧ ابريل ١٩٩٣م من أوضاع أدت إلى تشكيل ائتلاف بين الأحزاب الحاكمة وفرز للقوى السياسية في السلطة والقوى السياسية التى تقف في الصف المعارض.

وانطلاقاً من روح العلاقة التى جمعت أحزاب المعارضة في إطار المؤتمر الوطني ، وترسيخاً للنهج الديمقراطي القائم على حكم ومعارضة وإدراكاً لأهمية دور المعارضة في مواجهة اختطوط الفساد والتصدى لكل محاولات الالتفاف على الديمقراطية والشرعية الدستورية وتعرية كل سليات وأخطاء الائتلاف الحاكم وطرح النهج الوطني البديل ، والعمل على تقوية الإرادة الشعبية للنضال بكل الوسائل الديمقراطية والمشروعة . فقد توصلت الأحزاب المؤسسة والموقعة أدناه إلى إقامة كتل يسمى " التكتل الوطني للمعارضة " ينطلق في مسيرة الوطنية من الأولويات التى تحددها قيادته على ضوء ما يلي:

أ- وثائق المؤتمر الوطني.

ب- القواسم المشتركة في البرامج الانتخابية لأحزاب التكتل.

ج- أي قضايا يتم الاتفاق عليها من قبل هيئة التنسيق العليا للتكتل.

وتتلخص الأهداف العامة للتكتل في المبادئ التالية:

١- الدفاع عن الشرعية الدستورية.

٢- التمسك بالديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والسياسية ، والتداول السلمي للسلطة ، وحرية العمل النقابي والجماهيري، وحرية التعبير والمعرفة، واستقلال القضاء.

٣- العمل - في اطار خطة واضحة - على مناهضة كل مظاهر الفساد والافساد الذى تمارسه السلطة ، وتثبيت الضوابط التى تمنع المسؤولين من سوء استخدام المال العام والوظيفة ووسائل الاعلام الوطنية.

٤- رفض أي تعديل للدستور لا يتم عبر اجماع وطني يقوم على حوار واسع وشامل وحتى يتم التعديل على ضوء ذلك لابد من الالتزام بالدستور والعمل على تطبيقه.

٥- العمل على تنفيذ قرارات المؤتمر الوطني وبشكل خاص ما يتعلق بقضايا المواطن ابتداء بالمساواه وحتى اعادة تنظيم القوات المسلحة على أساس وطني

ان التكتل الوطني وهو يعلن عن نفسه فانه يود أن يؤكد إن مفهومه للمعارضة يركز على ما يأتى:

أ- إن المعارضة جزء من النظام السياسي والاجتماعي للجمهورية اليمنية وسوف يعمل التكتل على ترسيخ قواعد هذا النظام واحترام أسسه القائمة على حكم ومعارضه.

ب- الإلتزام باحترام الحق الدستوري لكل الأحزاب والتكتلات الوطنية على الشرعيه الدستوريه وليس على مبدأ التقاسم المخل بالحق العام.

ج- تمارس المعارضه بكل الوسائل المشروعه رفض كل أساليب العنف.

د- تركز المعارضه على بنائها وممارستها على المساواه بين الأحزاب في الحقوق والواجبات وعلى التنسيق الحر بينها على ضوء أهدافها المعلنه وخطة عملها وطبقاً للوائح المنظمه لأعمالها.

هـ- تقوم المعارضة على الإلتزام بقضايا الشعب وخياراته في ممارسة إنتزاع حقوقه بكل الطرق السلميه ويتصدر التكتل الوطني للمعارضة قيادة عملية المقاومة الوطنية الشاملة مع كل الفئات والمنظمات النقابيه والجماهيريه والشخصيات الاجتماعيه في سبيل تحقيق الأهداف العامه للوطن والمواطن.

ويدعو التكتل الوطني للمعارضة كل القوى الخيره والشخصيات الفاعله للتنسيق والتعاون في إطار المصلحه العامه للوطن ويفتح صدره لكل من يلتزم بأهدافه ولوائحه والأسس التي يرتكز عليها.

سائلين الله التوفيق والسداد " ولينصرون الله من ينصره
" صدق الله العظيم ^(١١) .

كما أصدر التكتل الوطني للمعارضة يوم الجمعة ٢٧/٨/١٩٩٣م بياناً حدد فيه موقفه من مسألة التعديلات الدستوريه ، حيث يرى بأن أي تعديل للدستور يجب أن يتم عبر حوار وطني واسع بعيداً عن محاولات تفصيل مواد الدستور وقولبتها وفقاً لأهواء ومصالح الأطراف الحاكمة .. كما أكد على كل أفراد الشعب معنيون بصورة مباشرة بالدستور لأن نصوصه تمس حياتهم في كل تفاصيلها حاضراً ومستقبلاً لذلك لابد من الإلتزام بنصوص الدستور وتطبيقها ^(١٢) .

ب- اتحاد القوى الوطنيه

تشكل اتحاد القوى الوطنيه في ١٤/١١/١٩٩٣م بزعامة الشيخ سنان أبو لحوم وحدد موقفه من المشكله السياسيه في بيان جاء فيه:

منذ قيام الوحدة المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م واليمن يشهد أزمات سياسية متتابة ظلت تهدد أمانة واستقراره ووحدته، وأدت إلى تبديد امكانياته، واهدار طاقاته وتعطيل قدراته وايقاف تطوره ونمائه ، كما أدت إلى توسيع قاعدة الفساد ، وانهيار القيم والأخلاق ، وجرت إلى شل ادارات الدولة وتعطيل مؤسساتها فانهار الاقتصاد وتصاعد معاناته المواطن وتفاقت مشاكله ، ووصلت الأحوال إلى ما نحن فيه اليوم من خطر حقيقى يهدد الوحدة والديمقراطية وسيادة الوطن.

إن السبب وراء ما حدث ويحدث كان - ولا يزال - هو فساد الأسس التى ارتكز عليها الحكم القائم على التقاسم المصلحى والذى أغفل أسس بناء الدولة الحديثه وركز على مواقع الأفراد والمصالح الذاتية لمراكز القوى.

وقد أضيف إلى ذلك فساد المنهج السياسى للأطراف الحاكمة والذى ارتكز على المحاولات الدؤبه لتجاوز الشرعيه وتجاوز الطرف الآخر والعودة إلى الحكم الشمولى الفردى المتسلط.

وفي ظل هذا المنهج السياسى المتخلف تحول الحكم إلى مناورات وتكتيكات واستقطابات ودسائس وقودها امكانيات الوطن ومقدراته ، وضحيته المواطن الذى تسحقه المشاكل وحكامه مشغولون بمناوراتهم.

واستشعارا للمسؤوليه الوطنيه والدينيه والأخلاقية أزاء هذه الأوضاع الخطيره ، فقد تداعت اعداد كثيره من الرموز الوطنيه والقوى الخيره في هذا الوطن ، ووقفت مسئوله وجادة أمام ما يجرى وقررت أن تتولى مسؤوليتها التى يفرضها الواجب وأن تقدم وجهة نظرها في المعالجات الأساسية لهذه الأزمات المتتابعه ، وأن تطرحها للحوار الجاد والمسؤل مع الائتلاف الحاكم ، ملزمة أياها الحجه وحين لا تجد اذنا صاغيه واستعداد مسئولا من قبل الائتلاف الحاكم فانها ستعود إلى الشعب لخلق رأى عام

وطني يشكل ضغطا شعبيا واسعا يرغم السلطة الحاكمة على اجراء الاصلاح الشامل لنظام الحكم ، وفي اطار الشرعيه الدستوريه واحترام حقوق الإنسان وصيانة امكانيات الوطن ومقدراته ومعالجه مشاكله وهمومه والحد من الفساد والتسيب وسوء استخدام الوظيفه العامه والتجاوز على صلاحيات واختصاصات المؤسسات التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه والسلطه المحليه.

واستعدادا لأداء هذا الدور النضالي المتميز فقد أُنْفِقَ المؤسسون على انشاء تجمع وطني يسمى (اتحاد القوى الوطنيه) يضم في إطاره كل العناصر الوطنيه والقوى الخيره في ساحه اليمن الموحد بصفتها الشخصيه وبغض النظر على انتماءاتها السياسيه مادامت تؤمن بأهداف الاتحاد وتلتزم ببرامجه ولواتحه ووسائله في تحقيق اهدافه.

وقد تجسدت الأهداف العامه للاتحاد في ثلاثه اهداف رئيسيه هي:

- ١ - ترسيخ الديمقراطيه والشرعيه الدستوريه واحترام حقوق الإنسان.
- ٢ - حمايه الوحده اليمنيه وترسيخ قواعد الوحده الوطنيه.
- ٣ - الدفع بعجلة التنميه والتطور في إطار العدل والمساواه وفي ظل دولة النظام والقانون.

اما استراتيجيه الاتحاد لتحقيق أهدافه فتتمثل في الستة عشر نقطه التي طرحها الاتحاد كأسس أوليه لاستقرار النظام وتعتبر هذه الأسس أهدافا مرحليه للاتحاد يعمل بكل الوسائل المشروعه والديمقراطيه على تحقيقها.

واتحاد القوى الوطنية بتكوينه ومنهجه القائم ليس حركه وساطه تسعى إلى إيجاد حلول وسطية يقبل بها المتنازعون داخل السلطه ، والاتحاد - وايضا - ليس حزبا بالمعنى المتعارف عليه فهو يضم في عضويته عناصر منتميه إلى أحزاب أخرى ، وإنما الاتحاد حركه شعبيه تستلهم تجربتها من كل الحركات والمؤتمرات الشعبيه والجماهيريه . وللإتحاد وجهة نظر في الأسس العامه لبناء الدولة الحديثه والتي تشكل قاسما مشتركا لكل القوى الوطنيه والديمقراطيه والشرعيه الدستوريه ، وحقوق الإنسان ، والوحده اليمنيه ، والدفع بعجلة التطور ، والتقدم في إطار العدل والمساواه وفي ظل دولة المؤسسات (دولة النظام والقانون) (١٣).

ثالثا : جهود مجلس النواب لحل المشكله السياسيه (١٤)

ناقش مجلس النواب في جلسته يوم السبت ٩/١٠/١٩٩٣م قضيه الترشيح لمجلس الرئاسة والاجراءات المتعلقه بها ، وحدد يوم الاثنين ١١/١٠/١٩٩٣م موعدا للانتخابات بناء على البيان الذى تقدم به إلى المجلس الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب يوم الخميس ٧/١٠/١٩٩٣م .

واوضح البيان ان اللجنه المشكله من المجلس لتقضى الحقائق ومعرفه أسباب الأزمه السياسيه الراهنه ووضع المعالجات اللازمه ، وقد باشرت عملها منذ تشكيلها فعقدت سلسله من اللقاءات مع قادة الائتلاف ، وفي هذه اللقاءات تركز النقاش حول جملة من القضايا المرتبطه بالأزمه السياسيه التى تمر بها البلاد والمعالجات والحلول للخروج منها وتم الاتفاق على ما يلى:

- ١- التأكيد على وجود الأزمه وضرورة العمل على حلها ومعالجتها وتمثل بالأتى:
- ١- عدم استكمال الاجراءات الخاصه بالتعديلات الدستوريه في الوقت المحدد أدى إلى ضرورة العمل على انتخاب مجلس رئاسه جديد في إطار الدستور الحالى.

٢ - قضايا عامه ذات اهتمام مشترك تتعلق ببناء الدولة ومقوماتها وتتطلب الوقوف أمامها والعمل على إيجاد الحلول لها في إطار الدستور والقوانين النافذة. واستنادا إلى ذلك فقد رأت اللجنة التأكيد على القضايا التالية:

١ - انتخاب مجلس الرئاسة وفقا للدستور الحالي وذلك يوم الاثنين القادم الموافق ١١/١٠/١٩٩٣م وتباشر هيئة /رئاسة مجلس النواب اعتبارا من اليوم (الخميس ٧/١٠/١٩٩٣م) متابعه الاجراءات الخاصة بانتخاب مجلس الرئاسة.

٢ - استكمال اجراءات التعديلات الدستورية طبقا لقرار المجلس في ٥/٨/١٩٩٣م) والذي اقر مبدأ التعديلات طبقا للاجراءات المنصوص عليها في الدستور الحالي.

٣ - تحديد القضايا الخاصة ببناء الدولة المركزيه مع وضع برنامج وجدول تلتزم به السلطات التنفيذيه بكافه مستوياتها وتنفذه.

٤ - أهمية أن يضطلع مجلس النواب بمسؤوليته كامله وممارسه مهامه وصلاحياته الدستوريه واستكمال التشريعات الناقصه ، وكذا وضع الضوابط المتعلقة بارساء أسس دوله النظام والقانون ، دولة المؤسسات الدستوريه وأن يعطى للعمل الرقابى أهمية خاصة لتعزيز دور المجلس واحترام الشرعيه الدستوريه.

رابعا: مبادرة كل من الاشتراكي والمؤتمر والمعارضه لحل المشكله

السياسيه

نظرا لما ترتب على المشكله السياسيه من اضطراب الوضع العام في الجمهوريه اليمنيه بادرت الأحزاب والتنظيمات السياسيه والشخصيات العامه إلى التدخل لاحتوائها والتغلب عليها ، وفيما يلي عرض لهذه المبادرات:

التقى علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة بعدن في ساعة متأخرة من يوم الثلاثاء ١٩٩٣/٩/٢٨م بوفد الوسايطه ، الذي ذهب إلى عدن برئاسة عبد الله السلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية السابق (الشطرن الشمالي)، والذي ضم كل من الشيخ سنان أبو لحوم وعبد السلام صبره ومحمد سالم باسندوه ووزير الخارجية .. حمل علي سالم البيض وفد المصالحه ، الذي عاد إلى صنعاء يوم الخميس ١٩٩٣/٩/٣٠م، تصور الحزب لحل المشكله السياسيه وسماها " بموقف الحزب الاشتراكي من التعديلات الدستوريه والأزمه السياسيه في البلاد " التي لم يوافق عليها المؤتمر الشعبي العام باعتبار إن جميع النقاط التي وردت به جاءت مغايره لجوهر القضية الخلافيه التي يدور بشأنها الجدل منذ بضعة شهور والمتعلقه بالتعديلات الدستوريه^(١٥). حيث اتخذ الحزب الاشتراكي اليمني من نقاطه الـ (١٨) لحل المشكله السياسيه، أداه تكتيكيه مرحليه ، بعد أن وصل إلى هيئته مجلس النواب وتراس مجلس الوزراء وحاز على تسع وزارات، أصبح أمامه الوصول إلى مجلس الرئاسة ، والغاء نتائج انتخابات ١٩٩٣/٤/٢٧م، الذي تحصل فيها المؤتمر على الأغلبيه وجاء بعده في الترتيب الاصلاح، فطالب الاشتراكي بانتخاب مجلس رئاسه جديد على أساس (٢-٢-١) وعقد صلح عام لمدة خمس سنوات واشراك كافة القوى والشخصيات السياسيه والاجتماعيه .. فجأت نقاطه لحل المشكله السياسيه كالتالي :-^(١٦)

- ١ - إجراء تقسيم إداري سريع لمحافظة الجمهورية بما يؤمن إزالة آثار التشطير ويعزز الوحدة الوطنيه وبما يمنع تدخل المؤسسات العسكريه وقياداتها في الشئون المدنيه .
- ٢ - إعادة ترتيب القوات المسلحه والأمن على أساس وطني يعتمد على التأهيل والخبره والكفاءه وإعادة ترتيب وضع الأمن السياسي ووظائفه على أساس الخيار الديمقراطي.

٣- الموافقة من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية على أن تشكل لجنة وطنية لمناقشتها والاستفتاء عليها من قبل الشعب.

٤- انتخاب مجلس رئاسه على أساس (٢-٢-١) مع إلزام مبداء العمل من خلال الهيئات ووفقاً للخطط وبرامج محدد.

٥- العمل على إتخاذ الإجراءات لتنفيذ الإتفاقيات الوجدويه وتحديد جدول زمني لتنفيذها

٦- العمل على تبني الدوله لعملية صلح شامله لمدة خمس سنوات واشراك كافة القوى والشخصيات السياسيه والاجتماعيه لتحقيق هذا الهدف على أن ترصد الدوله الامكانيات الكافيه لحل ما تبقى من قضايا الشار تحت إشراف مجلس الوزراء.

فرد المؤتمر الشعبي العام يوم الأحد ١٠/١٠/١٩٩٣ م ، على مذكرة الحزب الاشتراكي اليمني، التي احتوت على (١٨) نقطه، بمذكرة احتوت على (١٩) نقطه^(١٧). حيث ظهر فيها تمسك المؤتمر بمكاسبه التي تحصل عليها من الانتخابات التي جرت في ٢٧/٤/١٩٩٣ م ، والإلتزام بالإجراءات الديمقراطيه الدستوريه القائمه على أن الأغلبيه تحكم والأقلليه تعارض، وبكافة القوانين التي تنظم الممارسه الديمقراطيه في السلطه التشريعيه أو التنفيذي، وعدم الوصايه على الشعب والإدعاء التمثيل المناطقى الحزبى .. فجأت تصوره لحل المشكله السياسيه في نقاطه الـ (١٩) كالتالى :-^(١٨).

١- إعتداد الخيار الديمقراطى الذى أرتضينا لأنفسنا جميعاً يوم قيام الوحده في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م وسيلة مثلى للحوار بين كل القوى السياسيه على الساحه اليمنيه

والابتعاد على المهاترات والتحريض الذي يضر بوحدة الأرض ويعرض الوحدة الوطنية للانشقاق والتصدع.

- ٢- الالتزام بالدستور الذي تم الاستفتاء عليه باعتباره المرجعية لسلطات الدولة المختلفة ومصدر الشرعية الدستورية وحتى يتم إقرار الدستور الجديد طبقاً للتعديلات الدستورية التي يجري مناقشتها في مجلس النواب.
- ٣- الالتزام بالنتائج التي ترتبت على الانتخابات النيابية الحرة في السابع والعشرين من شهر ابريل الماضي (١٩٩٣م)، واعتبار الخروج عنها مخالفاً للمنهج الديمقراطي والسلوك الحضاري لشعبنا.

- ٤- التقيد بالقوانين التي تم اقرارها من قبل السلطة التشريعية نصاً وروحاً.
- ٥- الالتزام بعدم إدعاء أي حزب بالتمثيل المناطقي والوصايا على الشعب اليمني وأي جزء منه.

- ٦- عدم الإلتفاف على السلطة التشريعية بأي إتفاقات جانبية مخالفه للدستور والقوانين واحترام حق ممثلي الشعب المنتخبين في ممارسة سلطاتهم وصلاحياتهم ممارسة حرة دون ضغوط أو تدخلات.

ونتيجة للوضع المتأزم والقابل للإنفجار تقدمت المعارضة اليمنية المكونه من التكتل الوطني للمعارضة، والكتله البرلمانيه للمعارضة، وتكتل بكيل المعارضة، وممثلوا مؤتمر سباء، وشخصيات اجتماعيه وعلماء ومشايخ واساتذه جامعه وشخصيات مستقلة بمبادره لحل المشكله السياسيه، التي ارجعت أسباب ما حدث إلى فساد الأسس التي أرتكز عليها الحكم القائم على التقاسم المصلحي وليس لصناعة القرار السياسي، والبعيد عن المصلحه العامه، وفساد المنهج السياسي للأطراف الحاكمه، الذي أرتكز على تجاوز الطرف الآخر وتهميشه والعوده إلى لونها الواحد (الاحادى). وتحول

الحكم إلى مناورات وتكتيكات وإستقطاب ودسائس وقودها امكانيات الوطن ومقدراته ، وضحيته المواطن ، وعارض التعبئة المناطقية أو الطائفية ، كما عارضت معالجة الأزمه عن طريق المهدئات والحلول الجزئية .. ومن هذا المنظار وضعت المعارضه تصورها لحل المشكله السياسيه في نقاطه الـ (١٦) كالتالي :- (١٩)

١ - إلزام مجلس النواب بمراقبة السلطه التنفيذيه ومتابعتها بتطبيق الأنظمه والقوانين.
٢ - تشكل حكومه تقوم بمهامها المنصوص عليها في الدستور وعدم التدخل أو عرقلة عملها من أية جهة أخرى.

٣ - قيام حكم محلي منتخب لترسيخ الديمقراطية وتحقيق التنمية وتوسيع المشاركة، والاقرار بحق المجتمع المحلي في الإشراف على إدارة شئونه المحليه ذات الطابع الخدمي و التنموي وطبقاً للسياسه العامه للدوله وقوانينها الساريه.

٤ - عاج مشكله الوظيفه العامه من وكيل وزاره وما تحت، من حيث التعيين والترقيه، ولم يتركها للإتتماءات الحزبيه والسياسيه في السلطه، كما كان سابقاً، بل ألزم أن ينظمها قانون الخدمه المدنيه، وطالب أن يكف كل من مجلس الرئاسه أو مجلس الوزراء التدخل في تطبيق قانون الخدمه المدنيه.

٥ - كما طالب أن يكون القضاء مستقلاً وقوياً ونزيهاً (حقيقياً)، ولا بد من إستكمال إجراءات تشكيله بانشاء الشعبه الدستوريه في المحكمه العليا، وتغيير طريقه تشكيل مجلس القضاء الأعلى واسنادها إلى شخصيه مستقله منتخبه من مجلس النواب.

٦ - العمل على إعادة النظر في تشكيل وتفعيل لجنة التقسيم الإداري، حتى تنجز عملها في أسرع وقت ممكن .

٧- اقترح في حالة التعديلات الشاملة التي تطال السلطات الثلاث أن يتم تشكيل هيئة يشارك فيها الائتلاف الحاكم، والتكتل الوطني للمعارضة، وجميع الأحزاب في الساحه، واساتذه متخصصين من جامعتى صنعاء وعدن، وعدد من العلماء، والمشايع، والمحامين، والشخصيات السياسيه والاجتماعيه والنقاييه، تتولى وضع مشروع دستور جديد، وعند الإنتهاء من مسودة المشروع تقوم الهيئه بإنزاله لحوار وطني واسع تشارك فيه إجهزة الإعلام والمؤسسات التعليميه والعلميه والقضائيه ويعاد صياغة المشروع على ضوء الحوارات الواسعه ثم يقدم لإستكمال الإجراءات الدستوريه.

٨- انتخاب مجلس للشورى بالتساوى بين محافظات الجمهوريه اليمنيه على أن تحدد اختصاصاته بدقه وبحيث لا تتعارض مع اختصاصات المجالس التشريعيه أو التنفيذيه وتعمل على التكامل معها.

٩- التزام جميع القوى بالخيار الديمقراطي والابتعاد على المهاترات والتحريض ، واعتماد الحوار كوسيله بين كافه القوى والالتزام بالوسائل المشروعه عند الاختلاف في الراى وفضح وادانته أية جهه تبشر أية نشاط يرمى إلى تشطير الوطن وشق الجبهه الداخليه.

خامسا : الطرح الفيدرالي لحل المشكله السياسيه وردود الفعل.

طرح سالم صالح محمد ، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ، الفيدراليه بديلا لحل المشكله السياسيه فقال " ان الحزب الاشتراكي لديه الاستعداد لهذا البديل (الفيدراليه) ، كبديل واقعى يحافظ على حقوق كل الأطراف ووحدة اليمن وسيادتها " (٢٠)

واعتر الشيخ سنان ابو لحوم ان هذه الفيدراليه المقترحه من قبل الحزب ليست مقبوله ولا معقوله ، ولا تخدم اليمن بل تمزقها وتعتبر تراجعاً عن الأهداف والمبادئ الثابته لثورتى سبتمبر واكتوبر التى نادى بها الشعب اليمني وقدم تضحيات جسيمه لتحقيقها والتى لايزال الشعب اليمني يؤمن باستمراريتها ويطالب بها باصرار لبناء اليمن الواحد في ظل المبادئ الديمقراطيه والتعدديه التى وافق عليها الجميع بقناعه تامه من اجل اليمن الجديد.

ورد عبد العزيز عبد الغنى عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام قائلاً " اننى استغرب مثل هذا الكلام الذى بدر عن قيادى ومسؤول بثقل الأخ سالم صالح محمد ، لانه على علم بكل ما يجرى ، وإذا كان ما قاله يعبر عن رأي الحزب الاشتراكي ، فهذا يعني إن عند الحزب مشروعاً للانفصال يبدأ تدريجياً بالفيدراليه التى تحدث عنها ، وهذا مالا يقبله المؤتمر الشعبي ولا يفكر فيه مطلقاً باعتبار إن أي بديل عن الوحده الاندماجية الكامله التى تحققت في ايار (مايو) ١٩٩٠م يعنى العودة إلى ما قبل هذا التاريخ " وأضاف " لا أرى فيما صرح به الأخ سالم صالح إلا توجهاً مبيتاً عند الشريك يؤدى إلى انتزاع موافقه المؤتمر على الانفصال تدريجياً من خلال محاولة الضغط السياسي بتصعيد الأزمه الراهنه (المشكله السياسيه) وتوتر العلاقه بين أطراف الائتلاف الحاكم وتعطيل الورقه الدستوريه المتمثله بانتخابات مجلس النواب اليمني ومجلس الرئاسة وافشال تجربه الائتلاف في الحكم بين الأحزاب الثلاثه.

كما رد النائب سلطان البركانى مقرر الكتله البرلمانيه للمؤتمر الشعبي في مجلس النواب وعضو اللجنه الدستوريه قائلاً " إن تصريحات الأخ سالم صالح محمد لاتعنى

سوى نيه حزبه التراجع عن الوحدة. ومجلس النواب قال في بيان سابق في ضوء الأزمه الراهنه إن أي اخلال بالثوابت الوطنيه والوحده في مقدمتها تعتبر خيانه عظمى ولا اعتقد إن سالم صالح ينجر إلى هذا المأزق ولم يجف بعد حبر اقلام أعضاء البرلمان الذين انتخبوه اخيرا عضوا في مجلس الرئاسة (٢١)

ورد محمد سالم باستدوة وزير خارجيه الجمهوريه اليمنييه قائلا " إن اقتراح الفيدراليه يعنى العوده بالوطن إلى عهد التجزئه والتشظير " (٢٢).

وجدد سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني يوم الاحد ٢٨/١١/١٩٩٣م دعوته إلى نظام فيدرالى وتقسيم البلاد إلى ثلاثه أو اربعه أقاليم يتمتع كل منها بالصلاحيات المتعلقه بشئون التنميه والأمن الداخلى " وأضاف " وإن إعادة التنظيم تشمل توزيع الثروة في شكل عادل وكذلك السكان وتشمل الجغرافيا والمناقل البحريه " (٢٣).

ونتيجة لهذا الطرح المقلق من قبل الحزب الاشتراكي اليمني ، والذي أخذ منحى الانفصال ، وافق الرئيس الفريق على عبد الله صالح على النقاط (١٨) التى طرحها الحزب الاشتراكي اليمني كاساس لحل مشكله اليمنييه . ولهذا صدر عن المؤتمر الشعبي العام يوم الثلاثاء ٢١/١٢/١٩٩٣م بياناً أعلن فيه موافقه المؤتمر الشعبي العام على النقاط (١٨) للحزب الاشتراكي اليمني لتسويه المشكله السياسيه في الجمهوريه اليمنييه (٢٤).

سادسا : الائتلاف على مبدأ الحوار لحل المشكله السياسيه :

تجاوبا مع مبادرة التكتل الوطني للمعارضه التي تقدم بها يوم ٢٠/١١/١٩٩٣م لاطراف الائتلاف الحاكم . عقد يوم الاثنين ٢٢/١١/١٩٩٣م في دار الرئاسة بصنعاء تحت رعايه الفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة لقاء تمهيدى لاجراء حوار بين أحزاب الائتلاف واحزاب المعارضه لمناقشه قضايا المشكله السياسيه التي تمر بها الجمهوريه وسبل الخروج منها .. وضم اللقاء التمهيدى ممثلين عن التكتل الوطني للمعارضه وأحزاب الائتلاف الحاكم .

فمثل المعارضه عضو من كل من اتحاد القوى الشعبيه اليمنييه ، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، وحزب الحق ، وحزب رابطه ابناء اليمن.

ومثل أحزاب الائتلاف الحاكم ، خمس أعضاء من المؤتمر الشعبي العام ، وخمسه من الحزب الاشتراكي اليمني ، وعضوين من التجمع اليمني للاصلاح ، ومن المقرر أن يشارك التجمع اليمني للاصلاح في اللقاء القادم بخمسه أعضاء أسوة بشريكه في الائتلاف الحاكم .

كما شارك في اللقاء الشيخ سنان ابو لحوم رئيس اتحاد القوى الوطنيه ، والعميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء بصفتها مستقلين . كما حضر احمد جابر عفيف عن اتحاد القوى الوطنيه.

وحضر الرئيس الفريق على عبد الله صالح في بدايه اللقاء بصفته راعياً للحوار بموافقة جميع الاطراف ، فأكد للحاضرين استعدادة لمباركة ما سيتم التوصل إليه في الحوار.

وفي بداية اللقاء طرحت المشاركة في الحوار على مستوى الأحزاب والشخصيات ومدى مشروعيه مشاركة المنظمات والنقابات ، واقترح حيدر ابو بكر العطاس جدول عمل اللقاء تضمن بحث تحديد المشاركين ، والإطار التنظيمي للمشاركة ، واجراءات الحوار ، وتحديد سكرتاريه فنيه تتولى التحضير لعقد الاجتماعات وتنظيم مواعيدها وتحديد اوراق العمل ، واستعراض وثيقة الموافقه على الحوار.

وتمخض عن الاجتماع تشكيل لجنة رباعيه ، كلفت باعادة صياغة وثيقة الموافقه على الحوار ، وتحديد فيها أسس إجراء الحوار ، والآليه التنفيذيه ، وقواعد إجراء الحوار ، والمشاركين في الحوار ، كما نوقشت عمليه تحديد المشاركين في الحوار ، واتفق على أن تشارك أحزاب الائتلاف بـ (١٥) عضوا كحد أقصى بواقع خمسة ممثلين عن كل حزب ، بالإضافة إلى خمسة ممثلين عن أحزاب التكتل الوطني للمعارضه وثلاثة عن اتحاد القوى الوطنيه بما فيهم الشيخ سنان ابو لحوم والعميد مجاهد ابو شوارب كشخصيه وطنيه مستقلة ، وممثل عن حزب البعث، وشخصيات من مناضلي الثورة اليمنييه.

واتفق على أن تجهيز وثيقة الموافقة على الحوار بصيغتها النهائية في موعد أقصاه يوم الخميس ٢٥/١١/١٩٩٣م، على أن تبدأ جميع الأطراف المشاركة عقد الاجتماعات المخصصة لمناقشة النقاط (١٨ و ١٩ و ١٦) المطروحة من قبل الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام والتكتل الوطني للمعارضه ابتداء من السبت ٢٧/١١/١٩٩٣م، للوصول إلى حلول جذريه لمختلف جوانب المشكله السياسيه (٢٥).

ووقعت قيادات أحزاب الائتلاف على أسس ومبدأ الحوار الوطني الواسع لحل المشكله السياسيه.

وعقدت لجنة الحوار المكونه من أحزاب الائتلاف الحاكم الثلاثه وأحزاب المعارضه السابق ذكرها ، اجتماعات متواصله في الفتره من ٢٢/١١/١٩٩٣م إلى ١٨/١/١٩٩٤م في كل من صنعاء وعدن (٢٦) وقد عقدت الاجتماعات بين مد وجزر نتيجة المهاترات والمناورات والتكتيكات التي كان يستخدمها الحزب الاشتراكي اليمني ورد الفعل الذي كان يقابله المؤتمر الشعبي العام.

وأنتهت اللجنه أعمالها يوم الثلاثاء ١٨/١/١٩٩٤م باقرار وثيقة العهد والاتفاق ، التي احتوت على سبعة بنود وخاتمه على الشكل التالي : - (٢٧)

البند الاول : مقدمه عامه : عالج فيها

١- المهتمون في قضايا الاخلال بالأمن ، وطرحت معالجتها في عشر نقاط ، ثم طرحت في النهايه وسائل التنفيذ في اربع نقاط.

٢ - الجانب الامنى والعسكرى ، طرحت معالجاته في ستة عشر نقطة ، وارتأت لتنفيذ النقاط " السابقة ، تشكيل لجنة من مجلس الوزراء وبعض الشخصيات العسكرية والسياسيه للاشراف على تنفيذ هذا القسم - وتضع اللجنة جدول عمل زمنى لأعمالها من قبل مجلس الوزراء.

٣ - تقنين علاقه وتحديد الصلاحيات ، فتناولتها في خمس نقاط ، فأرتأت ان وسيله التنفيذ يجب أن تتم التزام فورى من الجميع بالتوقف عن الصرف وعدم التدخل في أعمال الهيئات.

ويشكل مجلس الوزراء لجنة لاعداد القوانين واللوائح خلال شهرين.

البند الثانى : أسس بناء الدولة الحديثه وهيئاتها : فقسمها ثمانية اقسام.

- القسم الاول من أسس بناء الدولة الحديثه وهيئاتها ، تناول الأسس والمبادئ العامه للدولة ، في احدى عشر نقطة .

- القسم الثانى من أسس بناء الدولة الحديثه وهيئاتها ، تناول هيئات الدولة (السلطات) في فقرتين كالتالى:

الفقرة الاولى : تناول هيئات السلطه المركزيه

وتضمن مجلس النواب - ومجلس الشورى - ورتاسه الدولة التى تتكون من خمسة أعضاء يختارهم مجلس النواب والشورى مجتمعين ، وينتخب مجلس الرئاسة رئيساً له ونائب ، ولاتزيد فترة العضويه في مجلس الرئاسة عن دورتين انتخابيتين ، ولايجوز للرئيس ونائبه ممارسه أي عمل حزبي اثناء شغلهم ، وحدد صلاحيات ومهام مجلس الرئاسة في تسعه عشر نقطه ، وحدد مهام كل من الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء

الرئاسه كل واحد منهم على حده - كما تناول الحكومه (السلطه التنفيذيه) والسلطه القضائيه.

الفقره الثانيه : تناول الحكم المحلى في جزئين كالآتى:

الجزء الاول : تناول التقسيم الادارى

تقسيم الجمهوريه اليمنيه (من ٤-٧) وحدات اداريه تسمى مخاليف تراعى فيها الأسس السكانيه والجغرافيه ومجمل الظروف الاقتصاديه والاجتماعيه والخدمه للسكان . وتشكل كل من صنعاء العاصمه السياسيه وعدن العاصمه الاقتصاديه والتجاره وحدات اداريه (امانه عامه) مستقله ، وذات شخصيه اعتباريه واستقلال مالى وادارى ولها مجالسها المنتخبه .

الجزء الثانى : تناول صلاحيات الحكم المحلى : من حيث:

اولا : الشؤون المالىه والاداريه والاقتصاديه والاجتماعيه

عاج تحت هذا العنوان ، الشؤون الإداريه - والشؤون المالىه - والشؤون الاقتصاديه - والشرطه والأمن - والتعليم - والصحه والخدمات الاجتماعيه الأخرى - ونظام الخدمه المدينه في إطار الوظيفه العامه.

ثانيا : التكوينات الإداريه من الوحدات وهيئات الحكم : وعالجها في ثمان نقاط

- القسم الثالث من أسس بناء الدوله الحديثه وهيئاتها، عاج بناء وتنظيم القوات المسلحه .. وجعلها تابعه للحكومه ، وحذر من إنشاء أية قوة عسكريه أو شبه

عسكريه تتبع لأي جهه أخرى .. وحدد الأسس والمبادئ لاصلاح ودمج وإعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة في تسع نقاط.

– القسم الرابع من أسس بناء الدوله الحديثه وهيئاتها ، تناول الإعلام الرسمي .
– القسم الخامس من أسس بناء الدوله الحديثه وهيئاتها ، تناول التربيه والتعليم بتوحيد المنهج.

– القسم السادس من أسس بناء الدوله الحديثه وهيئاتها ، تناول المجلس الأعلى للأمن القومي.

– القسم السابع من أسس بناء الدوله الحديثه وهيئاتها ، تناول جهاز الرقابه والمحاسبه
– القسم الثامن من أسس بناء الدوله الحديثه وهيئاتها ، تناول الإصلاح في مجال الوظيفه العامه.

البند الثالث : الاقتصاد والتنظيم المالي :

. أي إن السياسه المعلنه كانت (الحريه الاقتصاديه) ولكنها لم تستكمل حلقاتها لتمكن الاقتصاد من النمو في إطارها ، فكان الإضطراب والقلق والفوضى ، فانعكست على العمله الوطنيه وتدهور قوتها الشرائيه ، كما أدى إلى تعثر الأنشطة الإقتصاديه الإنتاجيه كالزراعه والصناعه ، وطفئت موجة الغلاء وتراجعت القيمه الحقيقيه للأجور ومداخيل السكان أمام تحول الأسعار .. ولإصلاح الأوضاع الإقتصاديه رأى لابد من نهج سياسه (الحريه الاقتصاديه) ، إلى جانب إتباع سبع خطوات حتى يتم إصلاح الإقتصاد.

البند الرابع : تعديل الدستور :

وضع ثلاث نقاط للحفاظ على الدستور.

البند الخامس : الآلية التنفيذية :

وضع خمس آليات للتنفيذ.

البند السادس : آلية المتابعة : اسند إلى لجنة حوار القوى مهام المتابعة

والإشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها وثيقة العهد والاتفاق.

البند السابع : الترتيبات والظروف الأمنية المطلوب

توافرها للتوقيع على الاتفاق وبدء تنفيذها.

تشكل لجنة من أطراف الحوار لتقوم بوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الأمنية المطلوبة للتوقيع على الاتفاقية وضمانات مباشرة التنفيذ ، بالتنسيق مع الرئيس والنائب ، ويحدد الموعد على ضوء الترتيبات التي يتفق عليها.

ثم قام المشاركون في حوار القوى السياسي بالتوقيع على وثيقة العهد والاتفاق^(٢٨).

وأقرت لجنة الحوار في اجتماعها الأخير يوم الثلاثاء ١٨/١/١٩٩٤م تشكيل لجنة

تكلف بانجاز ما تضمنه البند السابع من وثيقة العهد والاتفاق والخاصة بالقيام باعداد

الترتيبات الأمنية للتوقيع النهائي على الوثيقة وتحديد الضمانات لتنفيذها^(٢٩).

وفي يوم الاحد ١٠ رمضان ١٤١٤هـ الموافق ٢٠ فبراير ١٩٩٤م ، في

العاصمة الاردنيه عمان وبرعاية الملك حسين بن طلال ، تم التوقيع على وثيقة العهد

والاتفاق بين القوى السياسي في الجمهوريه اليمني ، حيث وقع الفريق علي عبد الله

صالح رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض نائب

رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني والشيخ عبد الله بن حسين

الأحمر رئيس مجلس النواب رئيس ائيمته العليا للتجمع اليمني للإصلاح ، كما وقع على

الوثيقة أعضاء لجنة حوار القوى السياسي والشخصيات الاجتماعيه المستقلة^(٣٠).

ولكن حدث التعنت في لقاء المصالحة بعمان من القيادة السياسيـه . حيث أعلن علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني في خطابه تحفظهم على وثيقة العهد والاتفاق ، كما قال الفريق علي عبد الله صالح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام " إن التنفيذ يتطلب إرادته سياسيـه موحدـه وهذا لن يتأتى إلا من خلال التنازل المؤسسات الدستوريـه وفي مقدمتها مجلس الرئاسة والوزراء." وقال الشيخ عبد الله بن حسين الأهر " إن يكون الالتزام بالوثيقه مقترناً بانتهاء الأزمه وعودة المسؤولين إلى مواقعهم "(٣١).

ولم يحصل أي من هذا كله ، من إشتراطات الأطراف . فأدى إلى تفاقم الوضع أكثر.

سابعاً : التداعيات العسكريـه وانفجار الموقف وانتهاء المشكله

السياسيـه

برغم التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق ، إلا إن كل طرف كانت له تحفظاته عليها ، وبالتالي لم يقدر لها أن تدخل حيز التنفيذ . فتفاقم الوضع وانفجر الموقف واندلعت العمليات العسكريـه بين القوات الجنوبيـه (المواليـه للحزب الاشتراكي اليمني الحاكم) في مديريه موديه بمحافظة أبين ، وبين لواء العمالقه المنقول من الشمال ، وكذلك القوات الجنوبيـه المواليـه للحزب الاشتراكي اليمني الحاكم وبين قوات الأمن المركزي المنقول من الشمال "(٣٢).

وتكونت لجنه عسكريـه للحفاظ على الأمن من الأردن وسلطنة عمان والملحق العسكري الأمريكي والفرنسي وكذلك من يمنيين (شماليين وجنوبيين) "(٣٣).

ولكن التداعيات أخذت تتصاعد أكثر حتى وصلت إلى ذروتها ، ولم تتمكن الأطراف من تهدئة الموقف . فأصدر سنان أبو لحوم ومجاهد أبو شوارب بياناً واضحاً فيه إن المخطط المعد يسير للانفصال^(٣٤) .

ونتيجة لهذه التداعيات أوفدت الجامعة العربية وفداً إلى الجمهورية اليمنية لتحري الموقف^(٣٥) . وأصدر مجلس الجامعة العربية في دورته العادية رقم (١٠١) يوم السبت ١٩٩٤/٣/٢٦ م بياناً حول الأوضاع في الجمهورية اليمنية جاء فيه " يتابع مجلس جامعة الدول العربية (وزراء الخارجية العرب) باهتمام وقلق شديد التطورات السائدة في الساحة اليمنية ويهيب بالقيادات السياسية إلى مضاعفة جهودها لحل الخلافات بما يعزز الوحدة اليمنية ويسهم في استقرار اليمن ومن ثم استقرار أمن المنطقة عموماً . إذ تعتبر الوحدة اليمنية مكسباً وطنياً وقومياً يتعين الحفاظ عليه ودعمه"^(٣٦) .

كما بعثت جمهورية مصر العربية بمرام مساعد وزير الخارجية ومبعوث الرئيس حسنى مبارك^(٣٧) وبعثت الأردن ومسقط ومعظم الدول العربية بمبعوثيها ، لتهدئة الموقف ونزع فتيلة الصدام بين الأطراف في الجمهورية اليمنية.

الا إن العمليات العسكرية استمرت ، فحصل الاقتتال بين اللواء الاول مدرع واللواء الثالث مدرع بمعسكر عمران بمحافظة صنعاء يوم الاربعاء ١٩٩٤/٤/٢٧ م ، مما تسبب في أحداث خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات وسقط العشرات من الشهداء والضحايا^(٣٨) وأصدر مجلس الرئاسة بياناً واضح فيه هذه الأحداث الدامية المخيفه التي أحدثتها قوات الردة والانفصال المهزومه في انتخابات ١٩٩٣/٤/٢٧ م^(٣٩) ، الذي شهد لها العالم بنزاهتها^(٤٠) .

فأخذ الانفصاليون حشد قواتهم العسكرية في مختلف مناطق الجمهورية لتعميم الاقتتال واشعال نار الحرب في إطار مخططهم الانفصالي الذي رسموه لتحقيق الانفصال وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م^(٤١). ومن الجبهة الأخرى حمل الحزب الاشتراكي اليمني (المكتب السياسي) الفريق علي عبد الله صالح مسؤولية نتائج هذه الحرب وإراقة الدماء وضرب اللواء الثالث مدرع والمواطنين وإعلان الحرب الأهلية^(٤٢)، وإن خطاب الرئيس (الفريق علي عبد الله صالح) بميدان السبعين كان أمراً صريحاً بتدبير الاعتداء وتشددين الحرب الأهلية^(٤٣).

وفي مساء الاربعاء ٤/٥/١٩٩٤م بدأ لواء باصهيب وباوامر مباشرة من علي سالم البيض يوجه قذائف دباباته وصواريخه ضد كتيبة الحرس الجمهوري المرابطة بمدينة ذمار ، وفي نفس اليوم بدأت قوات الردة والانفصال تصوب نيران دباباتها وصواريخ مدفعتها نحو سرية الأمن المركزي الموجود في خور مكسر بعدن في عملية ابادية وحشية ، وبدأت قوات الردة والانفصال في العندتهاجم اللواء الثاني المرابط في ردفان^(٤٤). كما واصلت الطائرات التابعة لعصابات الردة والانفصال منذ صباح الخميس ٥/٥/١٩٩٤م ، اعتداءها على العاصمة صنعاء ومطاري الحديدة وتعز.

فأدت هذه التداعيات إلى إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية لمدة ثلاثين يوماً بالقرار الجمهوري رقم (٨) لسنة ١٩٩٤م اعتباراً من ٥ مايو ١٩٩٤م ، وصدر إعلان قرار مجلس الرئاسة رقم (٨) لسنة ١٩٩٤م في ٥/٥/١٩٩٤م بأقالة وزير الدفاع العميد قاسم طاهر من منصبه وأحالة إلى التحقيق بتهمة ارتكابه عدداً من جرائم الحرب^(٤٥).

وقرر مجلس الرئاسة في ٦ مايو ١٩٩٤ م ، إقالة صالح ابو بكر بن حسين
وزير النفط والثروات المعدنية من منصبه ، وعزل صالح منصر السيلي محافظ عدن من
منصبه.

وعندما أخذ حيدر ابو بكر العطاس يصرح لوكاله الانباء العالميه ويصدر
الاوامر بصفته رئيس الوزراء ، قرر مجلس الرئاسة في ٩ مايو ١٩٩٤ م ، ايقافه من
منصبه ، وتكليف الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء القيام باعمال رئيس
الوزراء (٤٦).

واصبح الموقف اكثر تعقيدا ، عندما اتخذ المكتب السياسي للحزب الاشتراكي
اليمني ، بعد مناقشات ، قرارا بتفويض على سالم البيض باعلان الانفصال بقيام "
جمهورية اليمن الديمقراطييه " في المحافظات الجنوبيه . وبالفعل أعلن على سالم البيض
مساء ٢١ مايو ١٩٩٤ م ، قيام " جمهورية اليمن الديمقراطييه " وعاصمتها " عدن "
واعتبره البعض خيانه لفكرة الوحدة العربيه ، وخروجاً على الشرعيه يستحق مرتكبوه
العقاب (٤٧).

فاصدر النائب العام للجمهورية اليمنية في ٢٣ مايو ١٩٩٤ م . أمراً بالقاء
القبض على ستة عشر شخصا وتسليمهم إلى اقرب فرع من فروع النيابة العامه في أي
محافظه وهم احمد عبيد بن دغر ، انيس حسن يحيى ، حيدر ابو بكر العطاس ، سالم محمد
جبران ، سليمان ناصر مسعود ، صالح ابو بكر بن حسين ، صالح شايف ، صالح
منصر السيلي ، عبد الرحمن الجفري ، على سالم البيض ، قاسم عبد الرب ،
قاسم يحيى ، محمد على القيرحي ، مثنى سالم عسكر ، هيثم قاسم طاهر (٤٨).

وقصفت قوات الردة والانفصال ، اعداء الوحده والديمقراطيه والشرعيه
الدستوريه ، صنعاء وتعز والحديده بصواريخ سكود المحرم استخدامها دوليا . مما صعد

الموقف ، وزاد من غضب الجماهير ، الذين وقفوا صفا واحدا محاربين مع القوات الشرعية ضد قوات الردة.

وانتهت الحرب بهزيمة الانفصاليين وانتصار قوات الشرعية الدستورية والوحدة والديمقراطية ، وبذلك انتهت المشكله السياسيه التى عانى منها الشعب اليمني منذ (١٩) اغسطس ١٩٩٣ م . حتى السابع من يوليو ١٩٩٤ م.

وبقى استفسار ملح .. كيف سيشق الشعب اليمني وقواه الوطنيه واغلبها لها مصالح مع اطراف خارجيه متربصه بوحدته وترايه ووحدته الوطنيه وديمقراطيته وتنميته وازدهاره واستقراره ورفاهية المواطن .. سيما وان اغلبه المعارضه في الداخل والخارج اصبحت رهن اشارتها ما عدا القليل ؟!

هوامش البحث الثالث : المشكلة السياسية في اليمن

- (١) محمود حسين جمعه - الازمة السياسية في اليمن وفاق الحل - مجلة السياسة الدولية (المصرية) - عدد (١١٥) - يناير ١٩٩٤م - صفحته (٨٤).
- (٢) عبد الله صالح - الانتخابات اليمنية ومستقبل الوحدة - مجلة السياسة الدولية (المصرية) - عدد (١١٣) - يوليو ١٩٩٣م - صفحته (١٧٤)
- (٣) جريدة الشرق الاوسط (اللندنية) - في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحته (١ و ٤) & مجلة الامال العربية (المصرية) - ديسمبر ١٩٩٣م - صفحته (٢٦).
- (٤) جريدة الحياه (اللندنية) - في ٢١/٥/١٩٩٣م - صفحته (١).
- (٥) جريدة الثورة (اليمنية) - في ٣١/٥/١٩٩٣م - صفحته (١) & جريدة الحياه (اللندنية) - في ٣١/٥/١٩٩٣م - صفحته (٤١).
- (٦) جريدة الشورى (اليمنية) - في ٨/٨/١٩٩٣م - صفحته (١٥١).
- (٧) جريدة الشرق الاوسط (اللندنية) - في ٤/٩/١٩٩٣م - صفحته (١).
- (٨) جريدة الشرق الاوسط (اللندنية) - في ٢/٩/١٩٩٣م - صفحته (٤١).
- (٩) جريدة الشرق الاوسط (اللندنية) - في ١٠/٩/١٩٩٣م - صفحته (١).
- (١٠) جريدة صوت اليمن (اليمنية) - في ١٢/٨/١٩٩٣م - صفحته (١) & جريدة الشورى (اليمنية) - في ٢٩/٨/١٩٩٣م - صفحته (١١١).
- (١١) جريدة الشورى (اليمنية) - عدد (١٠٧) - في ٢٢/٨/١٩٩٣م - صفحته (٥١ و ٥٥) & جريدة راي (اليمنية) - عدد (٦٦) - في ١٧/٨/١٩٩٣م - صفحته (٢).
- (١٢) جريدة راي (اليمنية) - في ٣١/٨/١٩٩٣م - صفحته (٦١) & جريدة الشورى (اليمنية) - في ٢٩/٨/١٩٩٣م - صفحته (١).
- (١٣) جريدة صوت اليمن (اليمنية) - في ١٨/١١/١٩٩٣م - صفحته (٦١).
- (١٤) جريدة المستقبل (اليمنية) - في ١٠/١٠/١٩٩٣م - صفحته (٥١).
- (١٥) جريدة الشرق الاوسط (اللندنية) - في ٢/١٠/١٩٩٣م - صفحته (٤١).

- (١٦) ورقه من المركز الاعلامى للحزب الاشتراكي اليمني - عدن & جريدة الشرق الاوسط (اللندنيه) - في ٢٨/٩/١٩٩٣م - صفحه (٤١و) & مجلة الامال العربيه (المصريه) - في ديسمبر ١٩٩٣م - صفحه (١٠) & جريدة راى (اليمنيه) - في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحه (٢) & مجلة المسيره الجديده (المصريه) - في نوفمبر ١٩٩٣م - صفحه (١٠و٩) & جريدة الوجدوي (اليمنيه) - في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحه (٨).
- (١٧) جريدة الشرق الاوسط (اللندنيه) - في ١١/١٠/١٩٩٣م - صفحه (١).
- (١٨) جريدة الوجدوي (اليمنيه) - في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحه (٨) & مجلة المسيره الجديده (المصريه) - نوفمبر ١٩٩٣م - صفحه (١١و١٠) & جريدة راى (اليمنيه) - في ١٢/١٠/١٩٩٣م - صفحه (٢) & مجلة الامال العربيه (المصريه) - في ديسمبر ١٩٩٣م - صفحه (١١و١٢).
- (١٩) جريدة راى (اليمنيه) - في ١٩/١٠/١٩٩٣م - صفحه (٧و٢) & مجلة المسيره الجديده (المصريه) - في نوفمبر ١٩٩٣م - صفحه (١٢و١٣و٦٠).
- (٢٠) جريدة الحياه (اللندنيه) - في ٢٧/١١/١٨٩٩٣م - صفحه (١).
- (٢١) جريدة الحياه (اللندنيه) - في ٢٨/١١/١٩٩٣م - صفحه (٤و١).
- (٢٢) مجلة الوسط (اللندنيه) في ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٣م - صفحه (٢٢).
- (٢٣) جريدة الحياه (اللندنيه) في ٢٩/١١/١٩٩٣م.
- (٢٤) جريدة الحياه (اللندنيه) - في ٢٢/١٢/١٩٩٣م - صفحه (٤و١)
- (٢٥) جريدة راى (اليمنيه) - في ٢٣/١٢/١٩٩٣م - صفحه (٦و١) & جريدة الشورى (اليمنيه) - في ٢١/١١/١٩٩٣م - صفحه (١) & جريدة ٢٦ سبتمبر (اليمنيه) - في ٢٥/١١/١٩٩٣م - صفحه (١) & جريدة الحياه (اللندنيه) - في ٢١-٢٣/١١/١٩٩٣م - صفحه (٤و١) & جريدة الشرق الاوسط (اللندنيه) - في ٢٣/١١/١٩٩٣م - صفحه (٤و١).

(٢٦) وثيقة العهد والاتفاق - الصادرة عن اطراف حوار القوى السياسيه لبناء الدولة اليمنية الحديثه - عدن في ٧ شعبان ١٤١٤هـ - ١٨ يناير ١٩٩٤م - مطابع دار اليمن - الجمهوريه اليمنيّه - صفحہ (٣).

(٢٧) وثيقة العهد والاتفاق - الصادرة عن اطراف حوار القوى السياسيه لبناء الدولة اليمنيّه الحديثه - دائرة الصحافه والطباعه والنشر / عدن ٧ شعبان ١٤١٤هـ الموافق ١٨ يناير ١٩٩٤م - مرفق بالمراجع (الوثائق).

(٢٨) جريدة صوت العمال (اليمنيّه) - في ٢٧/١/١٩٩٤م - صفحہ (١) & جريدة الشورى (اليمنيّه) - في ٢٠/١/١٩٩٤م - صفحہ (٣) - مرفق البيان بالمراجع (الوثائق).

(٢٩) جريدة الشورى (اليمنيّه) - في ٢٠/١/١٩٩٤م - صفحہ (٣).

(٣٠) جريدة الثوره (اليمنيّه) في ٢١/٢/١٩٩٤م - صفحہ (١و٤).

(٣١) جريدة ٢٢ مايو (اليمنيّه) - في ٢٣/٢/١٩٩٤م - صفحہ (٣و١).

(٣٢) جريدة ٢٢ مايو (اليمنيّه) - في ٢٣/٢/١٩٩٤م - صفحہ (١و٢).

(٣٣) جريدة الثوره (اليمنيّه) - في ٢/٣/١٩٩٤م - صفحہ (٣).

(٣٤) جريدة ٢٦ سبتمبر (اليمنيّه) في ٣/٣/١٩٩٤م - صفحہ (١و٢) & جريدة الثوره (اليمنيّه) - في ٣/٣/١٩٩٣م - صفحہ (١).

(٣٥) جريدة الثوره (اليمنيّه) في ٩/٣/١٩٩٤م - صفحہ (١).

(٣٦) جريدة ١٤ اكتوبر (اليمنيّه) في ٢٧/٣/١٩٩٤م - صفحہ (١).

(٣٧) جريدة الثوره (اليمنيّه) في ٣/٤/١٩٩٤م - صفحہ (١).

(٣٨) جريدة الثوره (اليمنيّه) - في ٢٨/٤/١٩٩٤م - صفحہ (١و٢).

(٣٩) جريدة الصحوه (اليمنيّه) في ٥/٥/١٩٩٤م - صفحہ (١و٣) & جريدة الثوره (اليمنيّه) - في ١/٥/١٩٩٤م - صفحہ (١).

(٤٠) د/ بهى الدين الابراشى (مراقب دولى لانتخابات اليمن) - الإنتخابات اليمنيّه هل هي واقعہ ام بدايه ؟ - جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٠/٥/١٩٩٣م - صفحہ (٨).

(٤١) جريدة ٢٢ مايو (اليمنيّه) في ٤/٥/١٩٩٤م - صفحہ (١و٢).

- (٤٢) جريدة المستقبل (اليمنية) - في ١/٥/١٩٩٤م - صفحہ (٥١)۔
- (٤٣) جريدة ١٤ أكتوبر (اليمنية) - في ٢/٥/١٩٩٤م - صفحہ (٢١)۔
- (٤٤) جريدة الثورة (اليمنية) - في ٥/٥/١٩٩٤م - صفحہ (١)۔
- (٤٥) جريدة الثورة (اليمنية) - في ٦/٥/١٩٩٤م - صفحہ (١)۔
- (٤٦) جريدة الثورة (اليمنية) - في ٦-١٠/٥/١٩٩٤م - صفحہ (١)۔
- (٤٧) حسين عبد الرازق - اليمن بين الحسم العسكري والحل السياسي - مجلة اليسار (المصريه) - عدد (٥٣) - يوليو ١٩٩٤م - صفحہ (٢٧)۔
- (٤٨) جريدة الثورة (اليمنية) - في ٢٤/٥/١٩٩٤م - صفحہ (٢١) & حسين عبد الرازق - اليمن بين الحسم العسكري والحل السياسي - مجلة اليسار (المصريه) - عدد (٥٣) - يوليو ١٩٩٤م - صفحہ (٢٨)۔

الختامه

قدمنا هذه الدراسه بفصل تمهيدي حول الديموقراطيه : تعريفها وأنماطها وشروطها ومتطلباتها ، كمدخل ضروري لدراسه التطور الديمقراطي في اليمن . كما كان لابد من الرجوع إلى الوراء لنرى ما كان عليه الوضع سابقاً ، فاستعرضنا في الفصل الأول تطور النظام السياسي في اليمن بشطريه على ضوء مفاهيم الديمقراطية ، وتعقبنا تطور الممارسه السياسيه في شطري اليمن قبل الوحدة . أما في الفصل الثاني فقد حاولنا رصد العوامل التي دفعت للتحويل إلى الديمقراطية وميزنا بين العوامل الدوليه والاقليميه والداخليه . وحاولنا في الفصل الثالث أن نقدم مؤشرات محدده لقوة الدفع نحو الديموقراطيه في البلاد ، لكي تقدم صورته واقعيه عن مدى نفاذ القيم الديموقراطيه بين اطراف المجتمع السياسي والدوله . وافردنا الفصل الرابع لنتناول ومعالجه مشكلات التحويل الديمقراطي في اليمن ، وهي المشكلات التي تكثفت قيلول وأثناء وفي أعقاب الحرب الأهليه في صيف عام ١٩٩٤ م .

وعلى ضوء التحليل الذي قدمناه في هذه الفصول الأربعه ، يمكننا أن نقترح الإستنتاجات الأساسيه التي تلخص نتائج هذه الدراسه في النقاط الخمس التاليه :-
اولاً : إن تطبيق أصول وقواعد النظام الديمقراطي يتطلب شروطاً معينه أبرزها تطور الاقتصاد الوطني إلى مستوى معين من التقدم والرفاه ، وخاصه في المجال الصناعي ، والتوصل إلى حد أدنى من العداله في توزيع الدخل واستيعاب المجتمع للقيم الثقافيه للديموقراطيه .

ورغم إن اليمن لم تتطور بعد للوفاء بهذه الشروط ، مثلها في ذلك مثل الغالبية الساحقه من دول العالم الثالث الاقل نمواً والأكثر فقراً ، فإن هذه الحقيقه لاتعني اليأس

من إمكانية إستحداث إصلاحات سياسيه ديمقراطيه . ذلك إن الديمقراطية لها تعبيرات ومستويات متعددة بما يتيح التطور والارتقاء في مدارجها والتدرب في مناهجها ومدارسها واصولها. فالديمقراطية المباشرة لها مرتكزات في الحياة السياسية داخل كثير من القبائل اليمنية ، كما إن الاشكال والمستويات الحديثه للممارسه الديمقراطية تتيح فرصاً كبيره لإستحداث إصلاحات ديموقراطية في بلد متخلف مثل اليمن من خلال اشكال وممارسات مثل الاستفتاء الشعبي وحق الاعتراض الشعبي ، وحق الشعب في إقتراح القوانين. وتمثل هذه الاشكال أوعيه مناسبه للتدرب على الديموقراطية. وقد مارسها الشعب اليمني بنجاح خلال فترة الوحده ، وبدءاً من الاستفتاء على الدستور الموحد لليمن . وبالمقارنه ، تبدو هناك صعوبات معينه في تطبيق شكل الديمقراطية النيابيه ، والتي تتطلب توافر شروط موضوعيه وذاتيه كثيره ، على النحو الذي تناولناه في الفصل التمهيدي من هذه الدراسه ، ومع ذلك ، فانه اذا ما توصل الشعب اليمني الى قدر كبير من الاجماع على ضرورة الديموقراطية، وتطور المجتمع السياسي الى قدر مقبول من التوازن السياسي ، يمكن ان تقوم ديمقراطيه نيابيه معقوله في اليمن تتطور مع الوقت حتى تنضج في إطار دستوري وقانوني سليم .

ونحن نؤكد على إمكانية نجاح مستويات كثيره للممارسه الديمقراطية في اليمن بالنظر الى اقتناع قطاعات كبيره جداً من الشعب اليمني بالحاجه الى الاصلاح الديمقراطي وممارسته لها بالفعل خلال سنوات الوحده . كما إن الإمكانيات المتاحة لليمن على الصعيد الاقتصادي توفر أساساً معقولاً لتوقع النجاح .

ثانياً : إن التاريخ السياسي لليمن يؤكد على توفير رصيد للممارسه الديمقراطية وخاصة في الشطر الجنوبي ، اكثر منه في الشطر الشمالي ، فأبناء الشطر الجنوبي مارسوا أشكالاً أوليه من الحياه السياسيه الديموقراطية خلال فترة الحمايه البريطانيه ،

رغم القيود الشديده على هذه الممارسه ، وقد أدى ذلك إلى تطور اشكال راقيه من حرية التعبير والخبره السياسيه والبرلمانيه، كما دفع إلى تكوين الأحزاب السياسيه الحديثه منذ مرحله مبكره من التاريخ السياسي قبل الاستقلال . أما في الشطر الشمالى ، فإن أهم مراحل الممارسه السياسيه والخبره الحديثه والمطالب الديموقراطيه هي تلك التي أعقبت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م . وقد تبلورت هذه الخبره في مؤتمر عمران عام ١٩٦٣م ، والذي جمع كل القوى السياسيه الحديثه والتقليديه في اليمن . وفى هذا الإطار ، يظهر الاستبداد السياسي خلال العقود الثلاثه الماضيه ، كصيغه خاطئه لا تتفق مع طبيعة التوازنات السياسيه والطموحات والخبرات السياسيه لاءناء اليمن - في الشمال والجنوب - وهى صيغه كانت السبب في عدم الاستقرار الممتد في شطري اليمن، وبصفه أخص في الجنوب .

ثالثاً: إن العوامل الداخليه للتحول الديموقراطي هي أقوى أنماط العوامل الدافعه لهذا التحول .

فالعوامل الدوليه التي دفعت لإعلان الاصلاحات الدستوريه والقانونيه الديموقراطيه في مايو عام ١٩٩٠م كانت مؤقته ، وجزئيه .

وأهم هذه العوامل هي إصلاحات جورباتشوف منذ عام ١٩٨٥م والتي حتمت تغيير الفكر السياسي في الشطر الجنوبي من جانب الحزب الاشتراكي اليمني وعمقت أزمته ، وكانت الحرب الأهليه عام ١٩٨٦م تعبيراً عن ضعف تأثير العوامل الخارجيه . غير إن هذه العوامل الخارجيه كانت ذات تأثير قوي بعد نهايه الحرب

الاهليه واتضح عدم رغبة الاتحاد السوفيتي في ظل جوربا تشوف - وروسيا بعد تحليل وإنهيار الاتحاد السوفيتي - في دعم نظام الحكم الشيوعي في الشطر الجنوبي .

وتجسدت الأزمة الناشئة عن الحرب الأهلية وتخلي السوفيت عن الشيوعيه في الوثيقه النقديه لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطي والتي قدمها المكتب السياسي في مؤتمر عام للحزب الاشتراكي في يوليو / تموز عام ١٩٨٧ م . وكانت هذه الوثيقه هي بداية السماح بالتعدد الحزبي وقرار حريات التعبير منذ نهاية عام ١٩٨٩ م.

أما العوامل الاقليميه فكانت بدورها مؤقته - وتمثلت هذه العوامل في عمليات الاصلاح السياسي التي تمت على الصعيد الاقليمي العربي ، وخاصة في مصر منذ عام ١٩٧٦ م ، وتونس في عام ١٩٨٧ م. وقد تأثرت تأثيراً عميقاً بهذه الإصلاحات الديمقراطييه بحكم تطلع اليمنيين للتجربه السياسييه. في مصر بالذات. ومع ذلك ، فإن الصعوبات والمشكلات التي واجهت هذه التجارب ، وكان لها تأثير سلبي في حالة اليمن وخاصة بعد نهاية الحرب الاهليه .

وعلى العكس ، من ذلك فإن العوامل الداخليه التي دفعت للتحول الديمقراطي في اليمن تبدو أكثر قوة واستمرارية . فقد كان ظهور الوعي الديمقراطي في المجتمع السياسي اليمني قوياً جداً ، وخاصة في الشطر الجنوبي ، حيث أثبت التاريخ السياسي مدى العنف والتأخر الذي تولد عن الاستبداد واحتكار السلطه . ومن العوامل القويه والدافعه للتحول الديمقراطي في اليمن حقيقة إن اليمن رغم تجانسه الثقافي فإنه يتسم بالتوازن السياسي بين الطوائف الدينيه (خاصه زيديه وشافعيه) ، والمناطق (شمال و جنوب، ومحافظات) ، وبين القبائل (وخاصة في شمال اليمن) ومن القوى التقليديه والحديثه ، وبين الجيش والمجتمع المدني ، وحالياً بين حزبي المؤتمر والاصلاح .

هذه التوازنات هي أهم العوامل التي تدفع للديمقراطية ، لان البديل للديمقراطية هو التشردم وضياح المكتسبات التي حققها اليمن في تأريخه الحديث أو الحرب الأهلية .

وبسبب خشية كل الأطراف من هذه السلبيات ، فأنهم لا يجدوا سبيلاً آخر سوى الديمقراطية باعتبارها الحل الوسط والسلمي لجميع الخلافات والتمزقات التي تشهدها اليمن ، وبالذات بعد الكارثة المريرة التي تمثل الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م أسوأها . إن المخاوف بين أبناء الشعب اليمني من تجدد أسباب لحروب أهلية مشابهة لعمق الوعي بالديمقراطية باعتبارها الحل الوحيد والمخرج الملائم من كافة هذه التمزقات .

رابعاً : تكشف مؤشرات الممارسه خلال فترة الوحدة عن وجود رصيد إيجابي قوي وحقيقي للممارسه الديمقراطية في اليمن .

وأهم هذه المؤشرات هي الوعي الشعبي بالضرورة الحيوية للديمقراطية، وهو ما كشف عنه الاستفتاء على دستور اليمن الموحد في مايو ١٩٩٠م، وهذا الاستفتاء الذي يظهر موافقة الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب اليمني، وبضائع من أهميه هذا العامل أن دستور الجمهوريه اليمني الذي أصبح نافذ المفعول من ٢٢ ابريل عام ١٩٩٠م يعد مكسباً ديمقراطياً كبيراً لليمن، وخاصة إنه أقر الحريات الاساسيه المعروفة في دساتير الدول الديمقراطية الناضجه .

ومن أهم مؤشرات الرصيد الديمقراطي الكبير لليمن تجربه التعدد الحزبي التي أصبحت راسخه مع الوقت ، ورغم الآلام والنتائج السلبيه للحرب الأهلية ، فلا يزال نحو ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسياً تعمل في اليمن الموحد بما في ذلك الحزب الاشتراكي الذي قاد محاولة الانفصال ، ورغم ضعف التمثيل البرلماني لهذه الاحزاب

باستثناء الحزبين الكبيرين حالياً، المؤتمر والاصلاح ، فقد أصبحت راسخه في الحياة السياسية في اليمن وذلك بسبب دور الشخصيات المؤثرة في هذه الأحزاب وقيمتها في الحياة السياسية والثقافية في اليمن .

ويمكننا أن نعتبر إن الانتخابات العامة التي جرت لاختيار أعضاء مجلس النواب مؤشراً إيجابياً وسلبياً في الوقت نفسه لرصيد الديمقراطية في اليمن ، فعلى المستوى الإيجابي ، هناك عدد كبير من المستقلين وعدد من شخصيات المعارضة الحديثه المؤثرة في الساحة السياسي في اليمن، كما أصبح البرلمان الذي أفتتح في شهر مايو عام ١٩٩٣م، أحد المؤسسات المؤثرة والمتجدرة في الحياة السياسي .

أما على الجانب السلبي، فيلاحظ في درجة تركيز الحياة السياسية في ثلاثة أحزاب كبيره فقط هي التي تستأثر بأكثر من ٨٠٪ من مقاعد مجلس النواب. ونتيجة لضعف الحزب الاشتراكي بعد نهاية الحرب الأهليه عام ١٩٩٤م، أصبح التوازن مقصوراً على حزبين كبيرين فقط، وهو ما يجعل التفاهم بينهما هو الأساس الوحيد للاستقرار. ويعني ذلك إنه لو حدثت خصومه بين الحزبين الكبيرين ، يصبح الاستقرار في اليمن مهدداً .

خامساً : إن المشكلات التي تواجه الديمقراطية هي نفسها التي تواجه الاستقرار السياسي، ويعني ذلك إن الديمقراطية قد تتأثر سلباً بهذه المشاكل، رغم إنها ليست مرتبطه بها في الماضي أو المستقبل .

أهم المشاكل التي تواجه الديمقراطية والإستقرار السياسي في اليمن هي المشكله الاقتصاديه وخاصة التضخم (إرتفاع الأسعار)، والبطاله والخسائر الناتجه عن الحرب الأهليه وتعطل إستخراج وإنتاج وتصدير النفط لفره مقبله ، وزيادة الديون الأجنبيه ومشكلة المساكن والأراضي المصادره والمؤمه . أما المشاكل الاجتماعيه فتربط بنتائج الإصلاح الزراعي والوضع السي لنظام التربيه والتعليم ، والأوضاع المترتبه على قانون

الخدمة المدنية وقانون الأسره ، كما إن حالة الأمن والاستقرار المدني والسياسي تعد الآن أكبر المشاكل الإجتماعيه بعد نهاية الحرب الأهليه. وعلى المستوى السياسي تعد المشكلات التاليه هي أكبر الجوانب المعيقه للتطور الديمقراطي في اليمن في الفتره الراهنه والمستقبل القريب :

- أ- المرات والانقسامات السياسيه الناشئه عن الحرب الأهليه عام ١٩٩٤م ونتائجها
 - ب- التوترات بين الحزبين الكبيرين في مجلس النواب اليمني ، أي الاصلاح والمؤتمر ، وفيما وراء هذين الحزبين نجد مؤثرات بين المؤسسه القبلية والمؤسسه العسكريه .
- وفى هذا الاطار ، تنشأ مشكلات سياسيه جديده مثل التطرف الديني ومشكلات الأمن الناشئه عن انتشار العصابات .
- ومع ذلك ، فانه رغم ضخامة مشكلات عدم الاستقرار التي تعيق التطور الديمقراطي في اليمن ، فإن الأمل الحقيقي معقود على التطور الديمقراطي لحل هذه المشكلات ، وبناء دوله حديثه في اليمن .

قائمة المراجع أو المصادر

قائمة المراجع أو المصادر

أولاً : باللغة العربية :

أولاً : المصادر الأولية

الوثائق :

- ١ - دستور رابطة أبناء الجنوب العربي
- ٢ - الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل - الميثاق الوطني - مطبعة نهضة مصر - الفجالة - القاهرة .
- ٣ - تقرير الأمين العام الى مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دور الاجتماع الثالث بالدار البيضاء ١١ سبتمبر / ايلول ١٩٦٥م - ملحق رقم (١).
- ٤ - مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثامن والاربعين لمجلس جامعة الدول العربية - المنعقد من ١١ سبتمبر ١٩٦٧م حتى يناير ١٩٦٨م .
- ٥ - تشريعات الجمهورية العربية اليمنية .
- ٦ - الجمهورية العربية اليمنية - رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء - المكتب القانوني - الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية والاعلانات الدستورية - دار الصباح للطباعة - الحديدة - بدون تاريخ اصدار .
- ٧ - الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية - الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م مطبعة حكومة الكويت .
- ٨ - دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - الصادر في ١٧ نوفمبر ١٩٧٠م - الجبهة القومية - الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن - سلسلة وثائق - دار ابن

خلدون للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الاولى - نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٢م.

- ٩- الجريدة الرسمية - عدن - رقم (٢٨) - الصادر في ١٣ يوليو ١٩٧٨م .
- ١٠- دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - الصادر في ٣١/١٠/١٩٧٨م - مطابع مؤسسه ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان - عدن .
- ١١- الجمهورية العربية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد الرابع - السنة الرابعة عشر في ٣٠/٤/١٩٧٩م.
- ١٢- ميثاق العمل الوطنى للتجمع القومى للقوى الوطنيه في الجنوب اليمني (١٩٨٠م).
- ١٣- مركز دراسات حقوق الانسان في مصر - الموائيق الدوليه لحقوق الانسان (١)- دار الطليعه - بيروت - الطبعة الاولى / كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١م
- ١٤- الجمهورية العربية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد الثامن - السنة السابعه عشر - في ٢٠/٨/١٩٨٢م.
- ١٥- الوثيقه التقديه التحليليه لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطيه (١٩٧٨-١٩٨٦م) - دار الهمداني - عدن - الطبعة الثالثه ١٩٨٩م .
- ١٦- البلاغ الصحفى الصادر عن لجنة التنظيم السياسى الموحد .
- ١٧- الجمهورية اليمنية - كتاب اليمن الواحد - ٢٢ مايو ١٩٩٠م - اصدار مكتب شؤون الرحده - صنعاء - كتاب وثائقى .
- ١٨- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد الاول - الصادر في ٣١ مايو ١٩٩٠م)

- ١٩- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد الخامس عشر - الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠م .
- ٢٠- كتيب صادر عن علماء اليمن - هذا بيان العلماء حول مشروع دستور دولة الوحدة .
- ٢١- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد الثاني - الصادر في ٣٠ يناير ١٩٩١م .
- ٢٢- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السادس - الصادر في ٣١ مارس ١٩٩١م (قانون الخدمة المدنية) .
- ٢٣- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الثاني) - الصادر في ١٥/٤/١٩٩١م - قانون التأمينات والمعاشات ، قانون التأمينات الاجتماعية ، قانون المحاماه ، قانون المحاسبين القانونيين، قانون مزاولة المهن الصحية .
- ٢٤- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الرابع) - الصادر في ١٥/٤/١٩٩١م - القانون التجاري .
- ٢٥- الجمهورية اليمنية - وزارة الشؤون القانونية - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٥) لسنة ١٩٩١م ، بشأن تنفيذ المبادئ والاتجاهات العامة لحل قضايا الاراضى الزراعيه في المحافظات الجنوبيه الصادر في ٩ مايو ١٩٩١م .
- ٢٦- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع عشر (الجزء الرابع) - الصادر في ١٥/٨/١٩٩١م - اللائحه التنفيذيه لقانون التأمينات والمعاشات
- ٢٧- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد العشرين - الصادر في ٣١ اكتوبر ١٩٩١م (قانون الاحزاب والتنظيمات السياسيه) .

- ٢٨- الجمهورية اليمنية - وزارة الشؤون القانونية - القانون المدني - القرار الجمهوري بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٢م باصدار القانون المدني .
- ٢٩- الجمهورية اليمنية - وزارة الشؤون القانونية - القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢م بشأن الاحوال الشخصية .
- ٣٠- الجمهورية اليمنية (مجلس الرئاسة - اللجنة العليا للاستفتاء على الدستور) - الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩١م - ١٤١١هـ - الخطوات - المراحل - النتائج والافاق - دائرة الصحافة والطباعة والنشر - صنعاء ١٩٩٢م.
- ٣١- الجمهورية اليمنية - وزارة الشؤون القانونية - قانون الانتخابات العامة رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢م.
- ٣٢- الجمهورية اليمنية - (اللجنة العليا للانتخابات - اللجنة الفنية) - التقرير الختامي للجنة الفنية .
- ٣٣- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع (الجزء الثالث) - الصادر في ١٥/٤/١٩٩٢م - قانون المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والامن .
- ٣٤- الجمهورية اليمنية - الجريدة الرسمية - العدد السابع عشر (الجزء الاول) - الصادر في ١٥ سبتمبر ١٩٩٢م - اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م.
- ٣٥- نشرة اعلاميه من وزارة الخارجيه اليمنية - وزعتها السفاره اليمنية .
- ٣٦- ورقه من المركز الاعلامي للحزب الاشتراكي اليمني - عدن .

- ٣٧- وثيقة العهد والاتفاق - الصادر عن اطراف حوار القوى السياسيه لبناء الدوله
اليمنيه الحديثه - عدن في ٧ شعبان ١٤١٤ هـ - ١٨ يناير ١٩٩٤م - دائرة
الصحافه والطباعه والنشر - عدن.
- ٣٨- الجمهوريه اليمنيه - الجريده الرسميه - العدد التاسع عشر (الجزء الثانى) لعام
١٩٩٤م - الصادر بتاريخ ١٥ اكتوبر ١٩٩٤م - الدستور المعدل .
- ٣٩- الجمهوريه اليمنيه - الجريده الرسميه - العدد الخامس - الصادر في ١٥ مارس
١٩٩٥م - قانون العمل.
- ٤٠- الجمهوريه اليمنيه - وزارة الشؤون القانونيه - اللائحه التنفيذية رقم (١٠٩)
لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسيه - الصادر في ٢١ اغسطس ١٩٩٥م .
- ٤١- محضر الإعلان الصادر عن لجنة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسيه (
السكرتاريه) في ٢/٩/١٩٩٥م.

ثانيا : المصادر الثانويه

أ- الكتب :

- ١ - د/ ابراهيم خلف العبيدى - الحركة الوطنيه في الجنوب اليمني - جامعة بغداد - بغداد - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٢ - د/ ابو اليزيد على المتيت - النظم السياسيه والحريات العامه - مؤسسة شباب الجامعه - الاسكندريه - الطبعة الرابعه - ١٩٨٩ م .
- ٣ - احمد السيوفى - الجزائر والمؤامره على الاسلام والديمقراطيه - بدون اسم ناشر ومكان اصدار وتاريخ نشر .
- ٤ - احمد بن محمد الشامى - رياح التغيير في اليمن - المطبعة العربيه - جدّه - الطبعة الاولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٥ - احمد جابر عفيف - البيضانى يرد على البيضانى - دار الفكر للطباعه والتوزيع والنشر - دمشق - الطبعة الثانيه ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٦ - احمد جابر عفيف - الحركة الوطنيه في اليمن - دار الفكر - دمشق - الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٧ - احمد حسين شرف الدين - اليمن عبر التاريخ - مطبعة السنه المحمديه - عابدين - القاهرة - الطبعة الثانيه ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٨ - د/ أحمد صالح الصياد - السلطه والمعارضه في اليمن المعاصر - دار الصداقه بيروت - الطبعة الاولى ١٩٩٢ م - ١٤١٣ هـ .
- ٩ - د/ أحمد عطيه المصري - النجم الأحمر فوق اليمن - مؤسسه الابحاث العربيه - بيروت - الطبعة الثالثه - ١٩٨٨ م .

- ١٠ - احمد عوض باوزير - شهداء القصر - دار الهمداني للطباعة والنشر - عدن
١٩٨٣م .
- ١١ - احمد فضل بن علي محسن العبدلي - هدية الزمن - دار العودة - بيروت -
الطبعة الثانية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ١٢ - د/ احمد فخرى - اليمن ماضيها وحاضرها - المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع -
صنعاء - الطبعة الثانية - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ١٣ - د/ احمد يوسف احمد - الدور المصري في اليمن - الهيئه المصريه العامه للكتاب
- القاهرة - ١٩٨١م
- ١٤ - ادجار اوبالانس - اليمن الثورة والحرب - ترجمة د/ عبد الخالق لاشيد -
مكتبة مدبولي - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٩٠م
- ١٥ - المنظمه العربيه لحقوق الانسان - افاق الديمقراطيه في الوطن العربى في ضوء
المتغيرات الدوليه - دار المستقبل العربى - القاهرة - الطبعة الاولى - ١٩٩١م
- ١٦ - الهام محمد مانع - الاحزاب والتنظيمات السياسيه في اليمن - الثوابت -
صنعاء - ١٩٩٤م
- ١٧ - امين الريحاني - ملوك العرب - المؤسسه العربيه للدراسات والنشر - بيروت
- الطبعة الثانية - ١٩٨٦م .
- ١٨ - د/ انور سلامه - الحقوق والحريات العامه في عالم متغير - دار النهضه العربيه
- القاهرة - ١٩٩٣م .
- ١٩ - ايليناجولوبوفسكايا - ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن - ترجمه قائد طربوش - دار
ابن خلدون - بيروت - الطبعة الاولى ١٩٨٢م .

- ٢٠- بول فندلي - من يجرؤ على الكلام - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٩٨٦م.
- ٢١- د / ثروت بدوي - النظم السياسي - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٦م.
- ٢٢- د/ جاد طه - سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية - دار الفكر العربي - الطبعة الثانية - المنفحة الممتازة - بدون تاريخ ومكان نشر .
- ٢٣- حسن ابو طالب - الوحدة اليمنية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الاولى - ١٩٩٤م.
- ٢٤- د/ حميده ننع - الصبح الدامي في عدن - دار المستقبل العربي - القاهرة - الطبعة الاولى - ١٩٨٨م.
- ٢٥- خالد بن محمد القاسمي - الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً - دار الثقافة - الشارقة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٢٦- خديجه احمد على الهيصمي - العلاقة اليمنية السعودية - دار السلفيه - الروضه - القاهرة - الطبعة الاولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٢٧- دليس بيرنز - الديمقراطية - ترجمة وتعليق محمد بدران - مطبعة التأليف والترجمه والنشر - ١٩٣٨م.
- ٢٨- د/ رشاد محمد العلمي ، د/ احمد على البشاري - البرامج الانتخابيه والتنظيمات السياسي في الجمهوريه اليمني - الثوابت - صنعاء - ١٩٩٣م .
- ٢٩- زيد بن علي الوزير - محاوله لفهم المشكله اليمني - منشورات العصر الحديث - بدون مكان اصدار - الطبعة الثانيه - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ٣٠- سعيد أحمد الجناحي - الحركة الوطنية اليمنية - مركز الأمل للدراسات والنشر
- اليمن - الطبعة الاولى - ١٩٩٢م.
- ٣١- د/ سيد مصطفى سالم - تكوين اليمن الحديث - مكتبة مدبولي - القاهرة -
الطبعة الثانية - ١٩٨٦م.
- ٣٢- شاعر الجوهري - الصراع في عدن - مكتبة مدبولي - القاهرة - الطبعة الاولى
- ١٩٩٢م .
- ٣٣- د/ صادق عبده علي - الحركات السياسية والاجتماعية في اليمن - مؤسسة
دار الكتاب الحديث للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الاولى
- ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م .
- ٣٤- صول. ك. بادوفر - معنى الديمقراطية - ترجمة جورج عزيز - دار الكرنك
للنشر والطبع والتوزيع - رمسيس - القاهرة - ١٩٦٧م .
- ٣٥- عادل رضا - تطور ومسار الحركة في اليمن الديمقراطية - دار النصر للطباعة
- القاهرة - ١٩٧١م.
- ٣٦- عادل رضا - ثورة الجنوب - دار المعارف بمصر - القاهرة - ١٩٦٩م .
- ٣٧- عباس محمود العقاد - الديمقراطية في الاسلام - دار المعارف - القاهرة -
الطبعة السادسة - ١٩٨١م.
- ٣٨- د/ عبد الحكيم حسن العيلي - الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في
الاسلام - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٣م.
- ٣٩- عبد القوى مكاوي - اليمن الجنوبي الى اين ؟ - دار صوت العروبة اللبنانية
للطباعة والتوزيع - القاهرة - ١٩٨٧م .

- ٤٠ - عبد الغنى مطهر - يوم ولد اليمن مجده - دار نوبار للطباعة - بدون مكان نشر - الطبعة الثانية - ١٩٩٠ م.
- ٤١ - عبد الله احمد غانم - مجلس الشعب الأعلى في اليمن الديمقراطي - بدون تاريخ ومكان نشر واسم ناشر.
- ٤٢ - عبد الله البردوني - اليمن الجمهورى - دار الفكر المعاصر - بيروت - الطبعة الرابعة - ١٩٩٤ م.
- ٤٣ - عبد الله بن احمد الثور - ثورة اليمن - مطبعة دار احياء الكتب العربيه - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٦ م.
- ٤٤ - عبد الله عبد المجيد الاصنع - دور الحركة النقابية اليمنية في النضال اليمني - شركة دار الاشعاع للطباعة - السیده زينب - القاهرة - ١٩٩١ م.
- ٤٥ - القاضى عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماخى - اليمن الانسان والحضارة - منشورات المدينة - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤٦ - عبد الملك الطيب - التاريخ يتكلم - بدون ناشر ومكان اصدار - الطبعة الاولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ٤٧ - عبده حسين سليمان ادهل - الاستقلال الضائع - دار الوزان للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٧ م .
- ٤٨ - عزيز ميرهم - الديمقراطي - تاريخها - تطورها - اثرها في مختلف نواحي الحياه - قسم الخدمات العامه بالجامعه الامريكيه بالقاهرة - القاهرة - ١٩٤٥ م .
- ٤٩ - د/ على احمد عبد القادر - مقدمه في النظرية السياسيه - مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٩٨٦ م

- ٥٠- على الصراف - اليمن الجنوبي - رياض الرئيس للكتب والنشر - لندن -
الطبعة الاولى - نيسان / ابريل ١٩٩٢م.
- ٥١- على صالح عباد (مقبل) - حركة ١٤ مايو مقدمات ونتائج - طبع بمطبعة
الجمهورية - المعلا - عدن - ١٩٧٣م .
- ٥٢- على العلفى - نصوص يمانية - دار الحرية للطباعة - بغداد - ١٩٧٨ م .
- ٥٣- على العلفى - نصوص يمانية - كتاب الرأى العام (٣) - دار الرأى - بدون
مكان اصدار وتاريخ نشر .
- ٥٤- د/ عمر عبد الله بالمحسون - التطور السياسي في اليمن الديمقراطي - مكتبة
النهضة - الفجالة - القاهرة - ١٩٩١م .
- ٥٥- د/ فاروق عبد البر - دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات
العامه - الجزء الاول - مطابع سجل العرب - القاهرة - ١٩٨٨م .
- ٥٦- د/ فاروق عثمان اباطه - عدن والسياسه البريطانيه في البحر الاحمر - الهيئه
المصريه العامه للكتاب - القاهرة - ١٩٨٧م.
- ٥٧- فتحى الديب - عبد الناصر وحركة التحرر اليمني - دار المستقبل العربى -
مصر - الطبعة الاولى - ١٩٩٠م .
- ٥٨- د/ قائد الشرجبى - القرية والدوله في المجتمع اليمني - دار التضامن للطباعة
والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الاولى ١٩٩٠م .
- ٥٩- د/ كريم يوسف احمد كشاكش - الحريات العامه في الانظمه السياسيه المعاصره
- منشأة المعارف - الاسكندريه - ١٩٨٧م .
- ٦٠- ل. فالكونا - السياسه الاستعماريه في جنوب اليمن - ترجمة عمر الجاوى -
دار الهمدانى للطباعة والنشر - عدن - الطبعة الثانيه - ١٩٨٤م.

- ٦١- مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء - الندوة الوطنية: التوثيق للثورة اليمنية (١٤) اكتوبر - بدون ناشر ومكان اصدار - الطبعة الاولى ١٩٩٣ م .
- ٦٢- مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء - ثورة ١٩٤٨ م - الميلاد والمسيرة - المؤثرات - دار العودة - بيروت - الطبعة الاولى ١٩٨١ م .
- ٦٣- مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء - ثورة اليمن الدستورية - دار الكلمة - صنعاء - الطبعة الثانية - ١٩٨٥ م .
- ٦٤- مركز دراسات الوحدة العربية - ازمة الديمقراطية في الوطن العربي - بيروت - الطبعة الاولى - ١٩٨٤ م .
- ٦٥- مركز دراسات الوحدة العربية - الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي - دار المستقبل العربي - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٨٤ م .
- ٦٦- مجموعه من الضباط الاحرار اليمنيين - اسرار ووثائق الثورة اليمنية - مطابع الرياض - لكويث - ١٩٧٨ م .
- ٦٧- د/ محسن العبودي - الحريات الاجتماعية بين النظم المعاصره والفكر السياسي الاسلامي - در النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٠ م .
- ٦٨- د/ محسن خليل - النظم السياسي والقانون الدستوري - مكتب كريديه اخوان - بيروت - ١٩٦٤م/١٩٦٥م .
- ٦٩- محمد حسنين هيكل - الزلزال السوفيتي - دار الشروق - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٧٠- محمد راشد - تطور التشريع والقضاء في الجمهوريه العربيه اليمنييه - وزارة الاعلام والثقافه - مشروع الكتاب ١٨/٢ - بدون مكان اصدار - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

- ٧١- محمد سالم باسندوه - قصة الجنوب اليمني المحتل في الامم المتحدة - مطابع الاهرام التجارية - قليب - مصر - ١٩٩٠ م .
- ٧٢- محمد سعيد عبد الله (محسن) - عدن كفاح شعب وهزيمة امبراطوريه - دار ابن خلدون - بيروت - طبعه ثانيه منقحه - يوليو / تموز ١٩٨٩ م .
- ٧٣- د/ محمد علي الشهاري - حول الوحدة اليمنية والانتهازيه اليساريه والحزب الاشتراكي اليمني - دار الفارابي - بيروت - الطبعه الاولى ١٩٨١ م .
- ٧٤- محمد علي الاسودى - حركة الاحرار اليمنيين والبحث عن الحقيقه - بدون ناشر ومكان نشر - ١٩٨٧ م .
- ٧٥- محمد علي لقمان الخامى - قصة الدستور اللحجى - مطبعة فتاة الجزيرة بعدن - عدن - رمضان ١٣٧١ هـ الموافق ١٩٥٢ م .
- ٧٦- د/ محمود عاطف البنا - النظم السياسيه - دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعه الثانيه - ١٩٨٥ م .
- ٧٧- موريس دوفرجيه - المؤسسات السياسيه والقانون الدستوري ، الانظمه السياسيه الكبرى - ترجمه د/ جورج سعد - المؤسسه الجامعيه للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعه الاولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

بي: الدوريات (دراسات وبحوث ومقالات)

- ١- د/ ابو بكر السقاف - خطوات على طريق الوحدة بين شطري اليمن - جريدة الاهالى (المصريه) - في ١١/٥/١٩٨٨ م .
- ٢- امه العليم السوسواء - ورقه مقدمه الى ندوة العلاقات المصريه اليمنيه في ٢٧-٢٩ سبتمبر ١٩٩٣ م - بعنوان المراه والديمقراطيه في اليمن .

- ٣- د/ بهى الدين الابراشى (مراقب دولى لانتخابات اليمن) - الانتخابات اليمنية هل هي واقعه ام بدايه ؟ - جريدة الاهرام (المصريه) في ٢٠/٥/١٩٩٣ م .
- ٤- د/ ثناء فؤاد عبد الله - ابعاد التغير السياسى والاقتصادى في الجزائر - مجلة السياسه الدوليه (المصريه) - عدد (٩٢) - ابريل ١٩٨٨ م .
- ٥- د/ ثناء فؤاد عبد الله - السقوط الدامى في رومانيا وازمه البناء الصعب - مجلة السياسه الدوليه (المصريه) - عدد (١٠٠) - ابريل ١٩٩٠ م .
- ٦- جون مارى وجون كلين - هل ستصبح المانيا اكثر ما يجب - مجلة السياسه الدوليه (المصريه) - عدد (١٠٢) - اكتوبر ١٩٩٠ م .
- ٧- حسين عبد الرازق - تجربه المشاركه بين الحزب والمؤتمر - مجلة اليسار (المصريه) - عدد (٢٩) - يوليو ١٩٩٢ م .
- ٨- حسين عبد الرازق - عشرة ايام في اليمن (٣). حكام السعوديه وراء ازمات .. ومشاكل اليمن - مجلة اليسار (المصريه) عدد (٣١) - سبتمبر ١٩٩٢ م .
- ٩- حسين عبد الرازق - اليمن بين عصابه الاربعه ومافيا الاحمر - مجلة اليسار (المصريه) - عدد (٥٢) - يوليو ١٩٩٤ .
- ١٠- حسين عبد الرازق - اليمن بين الحسم العسكرى والحل السياسى - مجلة اليسار (المصريه) - عدد (٥٣) - يوليو ١٩٩٤ م .
- ١١- سعيد الجناحى - خلافات حاده حول قانون الاحزاب - مجلة اليسار (المصريه) - عدد (٢٢) - ديسمبر ١٩٩١ م .
- ١٢- عبد الله صالح - الانتخابات اليمنية ومستقبل الوحده - مجلة السياسه الدوليه (المصريه) - عدد (١١٣) - يوليو ١٩٩٣ م .

- ١٣- عز الدين شكرى - التغيير السياسي في تونس وازمه النظام - مجلة السياسة الدولية (المصريه) - عدد (٩٢) - ابريل ١٩٨٨ م .
- ١٤- عز الدين شكرى - الجزائر : عملية التحول لتعدد الاحزاب - مجلة السياسة الدولية (المصريه) - عدد (٩٨) - اكتوبر ١٩٨٩ م .
- ١٥- علاء قاعود - الانتخابات النيابيه والمسيره الديمقراطيه في الاردن - مجلة السياسة الدولية (المصريه) - عدد (١١٥) - يناير ١٩٩٤ م .
- ١٦- على الصرارى - ثلاثة ايام هزت اليمن - مجاله اليسار (المصريه) - عدد (٣٥) - يناير ١٩٩٣ م .
- ١٧- السفير عمر الشافعى - البروستيرويك وحقوق الانسان - مجلة السياسة الدولية (المصريه) - عدد (١٠٠) - ابريل ١٩٩٠ م .
- ١٨- عمرو هاشم ربيع - الخلافه السياسيه في اليمن الديمقراطيه - مجلة السياسة الدولية (المصريه) - عدد (٨٥) - يوليو ١٩٨٦ م .
- ١٩- د/ قائد محمد طربوش - ورقه مقدمه إلى ندوة السجل العقارى والتوثيق في اليمن في ٢٦ - ٢٨ ابريل ١٩٩٤ م - بعنوان ملكية الارض في الجمهوريه اليمنيه والمشاكل التى يعانى منها الملاك - صنعاء .
- ٢٠- د/ كمال المنوفى - الثقافه السياسيه وأزمة الديمقراطيه في الوطن العربى - مجلة المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربيه - بيروت - عدد (٨٠) - تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥ م .
- ٢١- محمود حسين جمعه - الازمه السياسيه في اليمن وفاق الحل - مجلة السياسيه الدولية (المصريه) - عدد (١١٥) - يناير ١٩٩٤ م .

- ٢٢- مدحت الزاهد - مظاهرات الخبز في اليمن - مجلة اليسار (المصريه) عدد (٦٥) - مايو ١٩٩٥ م .
- ٢٣- مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥م - القاهرة - ١٩٨٦م .
- ٢٤- مهدي ابو بكر الحامد - أحور المنسيه - جريدة الحق (اليمنيه) - في ١٢/١/١٩٩١م .
- ٢٥- وحيد عبد المجيد - الديمقراطيه في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربيه - بيروت - عدد (١٣٨) - اغسطس ١٩٩٠م

ب- الصحف

١- الجرائد:

- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------------|
| ١ - جريدة ٢٢ مايو (اليمنيه). | ٢- جريدة ١٤ اكتوبر (اليمنيه). |
| ٣- جريدة راى (اليمنيه). | ٤- جريدة صوت العمال (اليمنيه). |
| ٥- جريدة صوت اليمن (العدينيه). | ٦- جريدة صوت اليمن (اليمنيه). |
| ٧- جريدة ٢٦ سبتمبر (اليمنيه). | ٨- جريدة فتاة الجزيره (العدينيه). |
| ٩- جريدة الاتحاد (الاماراتيه). | ١٠- جريدة الاخبار (المصريه). |
| ١١- جريدة الاهالى (المصريه). | ١٢- جريدة الاهرام (المصريه). |
| ١٣- جريدة البلاغ (المصريه). | ١٤- جريدة الثورة (اليمنيه). |
| ١٥- جريدة الحق (اليمنيه). | ١٦- جريدة الحياة (اللنديه). |
| ١٧- جريدة الشرق الاوسط (اللنديه). | ١٨- جريدة الشورى (اليمنيه). |
| ١٩- جريدة الصحوه (اليمنيه). | ٢٠- جريدة القلم العدينى (العدينيه). |

٢١ - جريدة المستقبل (اليمنية) .

٢٢ - جريدة الوجود (اليمنية) .

٢ - المجلات

١ - مجلة صحيفه دراسات (العديه) .

٢ - مجلة صوت اليمن (المصريه) .

٣ - مجلة الامال العربيه (المصريه) .

٤ - مجلة الديمقراطيه (اليمنية) .

٥ - مجلة الرابطه العربيه (المصريه) .

٦ - مجلة السياسه الدوليه (المصريه) .

٧ - مجلة المستقبل العربى (البيروتيه) .

٨ - مجلة المسيره الجديده (المصريه) .

٩ - مجلة الوحده (المصريه) .

١٠ - مجلة الوسط (اللندنيه) .

١١ - مجلة اليسار (المصريه) .

ثانيا : باللغه الاجنبيه

1- Issawi charles, - Economic And Social Foundations of Democracy IN The Midle Est. International Affairs Vol 32, NO.1 January 1956.

2- Pennock Roland. Democratic political Theory. Princeton : Princeton . University Press 1979.

3- Rawls John .A.Theory OF Justice Oxford . Oxford Univesity Press 1972.

4- Sabince George . Ahistory OF political Theory N.Y. 1951.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمه : اطار الدراره	٧
فصل تمهيدى : الاطار النظرى للدراره	٩
هوامش	١٦
المبحث الاول : التعريف بالديمقراطيه	١٧
هوامش المبحث الاول	١٩
المبحث الثانى : انماط (انواع) الديمقراطيه	٢٠
اولا : الديمقراطيه المباشره	٢٠
ثانيا : الديمقراطيه شبه المباشره	٢٢
١ - الاقتراع الشعبى للقوانين	٢٣
٢ - الاستفتاء الشعبى	٢٣
٣ - الاعتراض الشعبى	٢٤
ثالثا : الديمقراطيه النيابيه	٢٤
هوامش المبحث الثانى :	٢٦

٢٨	المبحث الثالث : متطلبات الديمقراطية
٢٨	اولا : المتطلبات الاقتصادية
٢٨	ثانيا : المتطلبات الاجتماعية
٢٩	ثالثا : المتطلبات الثقافية
٣٢	هوامش المبحث الثالث
٣٥	الفصل الاول : التطور الديمقراطي في اليمن قبل الوحدة .
	المبحث الاول : " الممارسه الديمقراطية اثناء
٣٧	الاحتلال في عدن والمحميات "
	اولا : الممارسه الديمقراطية حسب الامر المعدل للدستور
٣٨	عدن لعام (١٩٣٦م - ١٩٥٥م)
٣٨	١- السلطة التشريعيه
٤١	ب- السلطة التنفيذيه
٤٣	ثانيا : الممارسه الديمقراطية حسب دستور عدن ١٩٦٢م
٤٣	١- السلطة التنفيذيه
٤٣	١- المندوب السامي
٤٤	٢- مجلس الوزراء
٤٥	ب- السلطة التشريعيه

٤٥ ثالثا : الاحزاب والممارسه الديمقراطيه في عدن .

٤٦ ١- الجمعيه الاسلاميه

٤٧ ٢- الجمعيه العدنيه

٤٧ ٣- رابطه أبناء الجنوب العربى

٤٨ ٤- الجبهه الوطنيه المتحده

٤٩ ٥- الاتحاد الشعبى الديمقراطى

٥٠ ٦- حزب الشعب الاشتراكى

٥٠ ٧- حزب الامه

٥٠ ٨- الجبهه القوميه لتحرير جنوب اليمن المحتل

٥٣ ٩- منظمة تحرير الجنوب المحتل .

٥٣ ١٠- جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل .

٥٤ رابعا : الممارسه الديمقراطيه في المحميات

٥٨ هوامش المبحث الاول

المبحث الثانى : الممارسه الديمقراطيه في

٦٣ المملكه المتوكلية اليمنيه

٦٤ - نظام الحكم في المملكه المتوكلية اليمنيه

٦٥ - المعارضه في المملكه المتوكلية اليمنيه في عهد الامام يحيى

٦٥ ١- الجمعيه الادبيه ومحبى الادب

٦٥ ٢- جمعيه المشايخ

٦٥ ٣- جمعيه الامر بالمعروف والنهى عن المنكر

٦٦	٤ - هيئة النضال
٦٦	٥ - جمعية الاصلاح
٦٦	٦ - حزب الاحرار والجمعية اليمانية الكبرى
٦٧	- ثورة عام ١٩٤٨ م.
٦٨	- مطالب المعارضه في عهد الامام احمد
٦٨	١ - عصبة الحق والعدالة
٦٩	٢ - الاتحاد اليمني
٦٩	- ثورة عام ١٩٥٥ م .
٧٠	- التطور الذى أحدثته ثورة عام ١٩٥٥ م
٧١	- مطالب المعارضه بعد ثورة عام ١٩٥٥ م.
٧١	١ - الاتحاد اليمني
٧١	٢ - اتحاد القوى الشعبيه اليمنييه .
٧٢	٣ - حركة القوميين العرب
٧٢	٤ - تنظيم الضباط الاحرار
٧٤	هوامش المبحث الثانى
٧٩	المبحث الثالث: الممارسه الديمقراطيه في الجمهوريه العربيه اليمنييه
٧٩	المطلب الاول : الممارسه الديمقراطيه في عهد السلال
٧٩	- ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م
٨١	- ظهور المعارضه اليمنييه ومطالبها في العهد السلالى
٨٥	المطلب الثانى : الممارسه الديمقراطيه في عهد الاربانى

٨٧	المطلب الثالث : الممارسه الديمقراطيه في عهد الحمدي
٩٠	المطلب الرابع : الممارسه الديمقراطيه في عهد الغشمي
٩٢	المطلب الخامس: الممارسه الديمقراطيه في عهد علي عبد الله صالح .
٩٥	هوامش المبحث الثالث
	المبحث الرابع : الممارسه الديمقراطيه في جمهوريه
١٠١	اليمن الديمقراطيه الشعبيه
١٠١	- تكوين حكومة اليمن الديمقراطيه الشعبيه
١٠٦	هوامش المبحث الرابع
١٠٩	الفصل الثاني : عوامل التحول الديمقراطى في اليمن
١١٢	المبحث الاول : العوامل الدوليه
١١٢	اولا : التحول الديمقراطى في الاتحاد السوفيتى
١١٦	ثانيا : التحول الديمقراطى في اوربا الشرقيه
١٢٠	ثالثا : اثر التحول الديمقراطى في الدول الاشتراكيه على اليمن
١٢٢	هوامش المبحث الاول
١٢٥	المبحث الثانى : العوامل الاقليميه
١٢٥	اولا : التحول الديمقراطى في العالم العربى
١٢٨	ثانيا : اثر التحول الديمقراطى في العالم العربى على اليمن

١٢٩	هوامش المبحث الثاني
١٣٠	المبحث الثالث : العوامل الداخليه
١٣٠	اولا : احداث ١٣ يناير ١٩٨٦م
١٣٢	ثانيا : معالجته الازمه الطاحنه بالتوجه الديمقراطي .
١٣٤	ثالثا: انعكاس فكرة التعدديه الحزبيه على مباحثات الوحده
١٣٦	هوامش المبحث الثالث .
١٣٩	الفصل الثالث : مؤشرات التحول الديمقراطي في اليمن
١٤٣	المبحث الاول : الاستفتاء على الدستور في اليمن
١٤٣	- المصادقه على دستور الجمهوريه اليمنيه
١٤٥	- التأم مجلس النواب
١٤٧	- الخلاف بين القوى السياسيه حول الدستور
١٥٣	- نتائج الاستفتاء على الدستور
١٥٥	هوامش المبحث الاول
١٥٧	المبحث الثاني : التعدديه الحزبيه في اليمن
١٥٨	اولا : تنظيم العمل السياسي في الجمهوريه اليمنيه
	ثانيا: الخلافات بين الشطرين حول التعدديه
١٦١	والتأجيل الى بعد الوحده

١٦٣	ثالثا اللجنة السداسيه واستئناف الحوار .
١٧٢	رابعا :خريطه الاحزاب والتنظيمات السياسيه في الجمهوريه اليمنيه
١٧٦	هوامش المبحث الثاني .
١٧٩	المبحث الثالث : الانتخابات العامه في اليمن
١٧٩	اولا : اقرار قانون الانتخابات
١٨١	ثانيا :العمليه الاجرائيه لانتخاب مجلس النواب في الجمهوريه اليمنيه
١٨٤	ثالثا: نتائج الانتخابات العامه .
١٨٧	هوامش المبحث الثالث .
١٨٩	المبحث الرابع : الحقوق والحريات الانسانيه
١٩٠	اولا : الحقوق والحريات الشخصيه
١٩٠	ا- الحق في الحريه والأمان الشخصي
١٩٢	ب- حريه التنقل
١٩٢	ج- حرمة المسكن
١٩٤	د- سرية المراسلات
١٩٥	هـ- احترام السلامه الذهنيه للانسان (منع التعذيب)
١٩٥	ثانيا : الحقوق والحريات الاقصاديه والاجتماعيه
١٩٦	١- حق الملكيه
١٩٦	٢- حريه التجاره والصناعه
١٩٧	٣- حريه العمل
٢٠٠	٤- حق الرعايه الصحيه

٢٠١	٥- حق التعليم .
٢٠١	ثالثا : الحقوق والحريات السياسيه
٢٠٢	١- حرية العقيدة ومزاولة الشعائر الدينيه
٢٠٢	٢- حرية الصحافة
٢٠٣	٣- حرية الرأى والتعبير
٢٠٤	٤- حرية تكوين التجمعات والاحزاب السياسيه
٢٠٥	٥- حق المشاركه السياسيه
٢٠٧	هوامش المبحث الرابع
٢١١	الفصل الرابع : مشكلات التحول الديمقراطى في اليمن
٢١٥	المبحث الاول : المشكله الاقصاديه في اليمن
٢١٥	اولا : ابعاد المشكله الاقصاديه
٢١٧	ثانيا : مشكله المساكن والاراضى المصادرة والمؤمه
	ثالثا : الاجراءات التى اتخذتها الحكومه اليمنيه
٢٢١	لمواجهه المشكله الاقصاديه
٢٢٣	رابعا: الحلول للخروج من المشكله الاقصاديه
٢٢٧	هوامش المبحث الاول
٢٢٩	المبحث الثانى : المشكله الاجتماعيه في اليمن
٢٢٩	اولا : القضاء والاحكام الشرعيه
٢٣١	ثانيا : التربيه والتعليم

٢٣٥	ثالثا: قانون الخدمة المدنية
٢٣٦	رابعا: قانون الاسرة (الاحوال الشخصيه).
٢٣٨	خامسا: الامن والاستقرار
٢٤٤	هوامش البحث الثاني :
٢٤٧	البحث الثالث : المشكله السياسيه في اليمن
٢٤٧	اولا : مضمون المشكله السياسيه
٢٥٠	ثانيا : المشكله السياسيه وقيام التكتلات السياسيه اليمنيه
٢٥٠	١- التكتل الوطنى للمعارضه
٢٥٣	ب- اتحاد القوى الوطنيه
٢٥٦	ثالثا : جهود مجلس النواب لحل المشكله السياسيه
	رابعا : مبادره كل من الاشتراكي
٢٥٧	والمؤتمر والمعارضه لحل المشكله السياسيه
٢٦٢	خامسا : الطرح الفيدالى لحل المشكله السياسيه وردود الفعل
٢٦٥	سادسا : الاتفاق على مبدأ الحوار لحل المشكله السياسيه
	سابعا: التداعيات العسكريه وانفجار الموقف
٢٧٢	وانهاء المشكله السياسيه
٢٧٧	هوامش البحث الثالث
٢٨١	- الخاتمـه
- ٢٨٨ -	- قائمه المراجع او المصادر

رقم الإيداع ٩٦/٩٤١٥
الترقيم الدولي I.S.P.N.
977/200/163/2

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

